

الرقابة المالية

مجلة نصف سنوية تصدرها المنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



العدد 81 - كانون الأول "ديسمبر" 2022

محتوى العدد

23	- إصلاح نظام المحاسبة الحكومية في الجزائر	2	- شكر وعرفان
	كضرورة للانتقال إلى أساس الاستحقاق بما يوافق	3	- كلمة العدد
	معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.	4	- افتتاحية العدد
32	- نظرة عامة حول معايير المحاسبة الدولية في	5	- مراجعة تكنولوجيا المعلومات- (نظرة عامة على
	القطاع العام - IPSAS.		المفاهيم والضوابط) واستعراض تجربة الجهاز
40	- أخبار المنظمة العربية		المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية في
48	- أخبار الأجهزة الأعضاء		هذا المجال
70	- الأخبار المشتركة		
72	- شروط ومعايير النشر في مجلة "الرقابة المالية"	13	- نحو مصفوفة مقترحة لقياس الأداء المتوازن
			لإدارة الموارد البشرية بالجهات الخاضعة للرقابة.

هيئة تحرير هذا العدد

- 1- معالي السيد/ حاتم السليني
 - 2- السيد/ فيصل ماني
 - 3- السيد/ منير الخليفي
 - 4- الدكتور/ وحيد أبو حيدر
 - 5- السيدة/ آلاء الحمد
 - 6- الدكتور/ شكري عمّار عبد القادر
 - 7- الدكتور/ سامي علي محمد زغلول
 - 8- السيد/ عصام ذياب
 - 9- الدكتور/ عبد الصمد أمين عبد الواسع عبد الله الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية.
- نائب الأمين العام للمنظمة.
المشرف العام بالأمانة العامة للمنظمة.
الأمانة العامة للمنظمة العربية.
ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية.
ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية.
ديوان المحاسبة الليبي.
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.
ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين.

عنوان المجلة

المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4- الطابق الثاني- تونس

الموقع الإلكتروني: <http://www.arabosai.org/>

البريد الإلكتروني: contact@arabosai.org

الهاتف: +216 71949915 :فاكس: +216 71949914



<https://www.facebook.com/arabosai/>

- شكر وعرافان -



بمناسبة انتهاء مهام معالي الاستاذ/ نجيب القطاري، كرئيس اول لمحكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية، وكأمين عام للمنظمة ورئيس هيئة تحرير مجلة "الرقابة المالية"، نشوجه هيئة التحرير الى معاليه باسمى عبارات الشكر والتقدير على الدور الذي قام به في تامين اعمال المنظمة وعلى ما تتميز به من حسن التعامل مع كل الاجهزة الاعضاء طيلة الفترة التي قضاها والفعاليات التي شهدها المنظمة. كما نشقدم ابيه هيئة التحرير بجزيل الشكر على ما لقيته من معاليه من حرص ودعم كبيرين لتطوير مجلة "الرقابة المالية".

ويتقدم اعضاء هيئة التحرير كذلك بالتهنئة الى سيادة الاستاذ/ هاتم السليبي، بمناسبة توليه مهام وكيل الرئيس الاول لمحكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية، وبالتالي امينا عاما للمنظمة بالنيابة ورئيسا لهيئة تحرير مجلة "الرقابة المالية"، ورحمن له التوفيق في مهامه الجديدة.

هيئة التحرير في: 2023/01/14

الرهانات المستقبلية للأجهزة العليا

للمراقبة المالية والمحاسبة في مجال التدقيق

على إعداد وتنفيذ موازنة البرامج

كلمة
العدد



انتهجت العديد من الدول مؤخرًا إصلاحات جذرية في تسيير المالية العامة، من خلال تغيير نمط إدارة الموارد العمومية، الذي أصبح يعتمد أساسًا على موازنة عامة مبنية على البرامج والأهداف عوضًا عن البنود والوسائل. إنَّ هذا الاتجاه الحديث في التسيير، فضلًا عن كونه يعطي حريةً أكبر في تصرفات المسيرين العموميين، فإنه يعكس إرادة الحكومات في تكريس الفعالية والنجاعة وإضفاء المزيد من الشفافية والمساءلة في استعمال الموارد العمومية. وبالموازاة مع ما سبق ذكره، ونظرًا لأهمية هذا التطور وانعكاساته على أصحاب المصلحة، سوف يكون لهذه الإصلاحات تأثيرًا بالغًا لامحالة على الخطط الاستراتيجية وحوكمة الأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة، ومن ثم على أساليب ومنهجيات التدقيق التي يقوم بها مهنيو الرقابة.

وفي هذا السياق، سوف يكون لرقابة الأداء وتقييم البرامج والسياسات العمومية الحظَّ الأوفر في الخطط الرقابية للأجهزة العليا للمراقبة.

كما أنَّ الأطر القانونية سارية المفعول، والتي بموجبها تم استحداث محاسبة عامة تركز على أساس الاستحقاق، تستدعي من الأجهزة العليا للمراقبة، بصفتها محافظًا لحسابات الدولة، برمجة سنوية وآلية لمهام الرقابة المالية بهدف تصديق حسابات الدولة وفقًا للمعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا الشأن.

إنَّ هذه المستجدات تؤدي حتمًا إلى إعادة النظر في الأدوات المنهجية المستعملة وطرق إعداد الخطط الرقابية لفرق التدقيق، وذلك من خلال التركيز أكثر على تحليل المخاطر وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية في التسيير العمومي، ولاسيما تلك المتعلقة بنظم المعلومات من جهة، وكذلك قياس أثر البرامج والسياسات العمومية على حياة المواطن وفقًا لمؤشرات الأداء من جهة أخرى، بالإضافة لتكثيف الجهود من أجل التحكم أكثر فأكثر في منهجيات الرقابة المالية للتمكن من إبداء الرأي حسب مبادئ الالتزام والصدق والوفاء، عند تصديق حسابات الدولة.

وختامًا، تجدر الإشارة إلى أن كل هذه المقاربات تصبو لعصرنة مهنة التدقيق الممارسة من طرف الأجهزة العليا للمراقبة، وجعلها ذات صلة أكثر مع الواقع، كما من شأنها مرافقة أصحاب القرار في تحسين جودة تسيير المالية العامة.

معالي الأستاذ/ عبد القادر بن عبد

رئيس مجلس المحاسبة

بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

دور تكنولوجيا المعلومات في

تطوير العمل الرقابي وضمان جودته وأثره

افتتاحية العدد

يمر العالم اليوم بمرحلة من التطورات التكنولوجية المتسارعة والمتلاحقة في أساليب الرقابة والتدقيق الحديثة، ويواجه بثورة أخرى تشبه الثورة الصناعية وهي ثورة تكنولوجيا المعلومات، حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات تمثل إحدى الدعائم الأساسية للتنمية والتحديث في أي مجتمع، ويمكن القول أن العالم يعيش في عصر المعلومات الرقمية والانطلاق نحو عصر ثورة المعلومات والثورة المعرفية، والذي أصبحت المعلومات من خلاله أحد الموارد الاستراتيجية والأسلحة التنافسية التي يتسابق الجميع على حيازتها، لضمان التفوق والتميز المعرفي في ظل عولمة النشاط المعلوماتي وتلاشي الحدود الجغرافية وسقوط الحواجز الأمنية وسيادة الفضاء المفتوح.

لمواجهة هذه المتغيرات والتحديات وضمان تطور الأجهزة الرقابية واستمرارها في تقديم أجود الخدمات الرقابية أمام هذا الكم الهائل من المعلومات، يجب أن تعتمد هذه الأجهزة بدرجة كبيرة على مدى كفاءتها في إدارة تكنولوجيا المعلومات للاستفادة من الفرص والمزايا التي توفرها الأجهزة التكنولوجية في إحداث فارق كبير في شكل ومضمون المنتج الرقابي الذي تصدره الأجهزة الرقابية، بالإضافة إلى جودته العالية وأثره المباشر في إحداث التغيير الإيجابي في حياة البشر، وكذلك مدى قدرتها على مواجهة التحديات والمخاطر المتعلقة بها، ولذا بدأت العديد من الأجهزة الرقابية العربية وفق رؤية عالمية وخطط استراتيجية مبنية على معايير دولية، محاولة التكيف مع المستجدات في بيئة العمل الرقابي الحديثة في كافة مجالات أنشطتها مثل امتلاكها لشبكة إنترنت واسعة وسريعة، وبوابات إلكترونية نشطة، ومواقع إلكترونية فاعلة تحوي كمًا هائلًا من المعلومات والتقارير الرقابية المهنية، وقواعد بيانات ضخمة يمكن الرجوع إليها في أي وقت وفي أي مكان، فضلاً عن نظم الخبرة ونظم شبكات الاتصال التي تسهل عملية التبادل الآمن للمعلومات حفاظاً على سريتها وجودتها، وغيرها من المقومات المختلفة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. كما ويُعدّ اعتماد الأجهزة الرقابية على توظيف تكنولوجيا المعلومات في إجراء عملية الرقابة والتدقيق لتحسين جودة عملها وتعظيم أثرها والرفع من مكانتها أمراً ضرورياً، كون الرقابة التكنولوجية أصبحت من مكونات العملية الإدارية فهي أيضاً تُعتبر صمّام الأمان لقدرة المؤسسات على تحقيق أهداف ذات أثر وجودة عالية، كما ترتبط الرقابة المستندة على تكنولوجيا المعلومات بدرجة كبيرة بباقي جوانب العمليات الإدارية الأخرى، وذلك لكونها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعملية التخطيط ووضع الأهداف العامة للمؤسسة، فلا يُمكن أن تكون هناك رقابة تكنولوجية بدون وجود تخطيط وأهداف محدّدة.

وفي الختام ونظراً للاستخدام الكبير لتكنولوجيا المعلومات واعتماد الأجهزة الرقابية عليها في إدارة عملياتها وأنشطتها وما تتضمنه من درجات مخاطرة عالية، وكذلك زيادة قيمة المعلومات، فقد استدعت الحاجة إلى ضرورة التركيز على تفعيل أنظمة حماية خاصة بتكنولوجيا المعلومات وتطوير أداء العاملين بها بالإضافة إلى تفعيل أنظمة رقابة تكنولوجية وبشرية، تهدف إلى تقليل نسب المخاطرة والأخطاء في هذا القطاع الواسع، حيث أن الاستخدام الخاطئ لتكنولوجيا المعلومات سيؤدي حتماً إلى تأثر جودة الأعمال الرقابية والمنتج الرقابي، ونؤكد أن دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير أداء العمل الرقابي كبير جداً، وأن استراتيجية الرقابة والتدقيق يجب أن تكون متسقة مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات.

هيئة تحرير مجلة الرقابة المالية- 2023/01/14

مراجعة تكنولوجيا المعلومات (نظرة عامة على المفاهيم والضوابط) واستعراض تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية في هذا المجال

إعداد/ محاسب محمد محمود طه
رئيس مجموعة مراجعة - الإدارة
المركزية للعلاقات الدولية والمؤتمرات -
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية
مصر العربية

مقدمة:

حدثت خلال السنوات الأخيرة تطورات هائلة ومُتلاحقة في عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كما أحدثت هذه الطفرة التكنولوجية أثراً كبيراً وتطوراً ملحوظاً في العديد من المجالات بما في ذلك مجاليّ المحاسبة والمراجعة، مما أدى إلى التوسع في استخدام أجهزة الحواسيب الآلية والشبكات في إجراء عمليات المحاسبة والمراجعة من خلال العديد من البرامج التطبيقية المتخصصة المعتمدة التي طورتها كبرى شركات البرمجيات العالمية مثل Oracle و SAP وغيرهما، وكذلك استخدام برامج إلكترونية مُساعدة في أعمال المراجعة، وحتى الوقت الذي تتم فيه كتابة تلك السطور فإنه مازالت تظهر برامج متطورة وأساليب وإجراءات ومعايير جديدة في مجاليّ المحاسبة والمراجعة .

ومع زيادة الاستثمار والتطور في مجال تكنولوجيا المعلومات واعتماد الجهات الوطنية الخاضعة للرقابة على هذا المجال، أصبح ضرورياً لمراجعي تكنولوجيا المعلومات بالأجهزة العليا للرقابة اعتماد طرق ومنهجيات تتناسب مع تلك الاستثمارات وذلك التطور حتى يمكن لعملية المراجعة أن تحدد المخاطر التي تواجه سلامة وصحة البيانات بشكل مؤكد، وإن اتخذت الجهات الخاضعة للرقابة بعض التدابير للحد من تلك المخاطر، فيجب على مراجعي تكنولوجيا المعلومات القيام بعملية مُراجعة مستقلة لضمان وضع وتنفيذ الضوابط العامة¹ الكافية والضوابط التطبيقية لتقليل احتمالات التعرض لمختلف المخاطر ولضمان تقليل أثر تلك المخاطر حال حدوثها.

وفيما يلي، سنتناول من خلال هذا المقال بإيجاز نبذة مُختصرة ونظرة عامة على مفاهيم تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات وأنواع المراجعات الرئيسية التي تجريها الأجهزة العليا للرقابة وعلاقتها بمراجعة تكنولوجيا المعلومات، مع استعراض تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، ومجهودات الدولة المصرية في هذا المجال.

مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات على أنها مجموعة من الأدوات والمنهجيات والعمليات والمعدات التي تُستخدم لجمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها، ومن أمثلة تلك الأدوات: الترميز، والبرمجة، والتخزين، والاسترجاع، والتحليل، ومراقبة النظم، وتحويل البيانات. كما تشمل تكنولوجيا المعلومات التشغيل الآلي للمكاتب، والاتصالات، والوسائط المتعددة. وتُعد تكنولوجيا المعلومات الأداة الرئيسية التي يُمكن من خلالها تخزين ومعالجة المعلومات داخل نظم المعلومات، بالإضافة إلى اشتغالها على كل ما يتعلق بالحواسيب الآلي، والشبكات، والبرمجيات، ومواقع الويب، وقواعد البيانات، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

¹ - لا تقتصر الضوابط العامة لنظم المعلومات على تطبيقات معينة أو معاملات فردية بل هي ضوابط على عمليات المعالجة في بيئة تكنولوجيا المعلومات والتي تدعم تطوير وتنفيذ وتشغيل نظم تكنولوجيا المعلومات، وعادة ما تتعلق بضوابط حوكمة وتنظيم وهيكلة تكنولوجيا المعلومات، والضوابط البيئية والمادية، وعمليات تكنولوجيا المعلومات، وأمن نظم المعلومات، واستمرارية الأعمال.

مفهوم نظم المعلومات:

يمكن تعريف نظم المعلومات على أنها مجموعة متكاملة من مكونات جمع وتخزين وتوفير المعلومات والمعرفة والمنتجات الرقمية، وتستخدمها العديد من الشركات والمؤسسات والهيئات العامة من أجل المساعدة في تنفيذ وإدارة عملياتها والتفاعل مع العملاء والتنافس في الأسواق التجارية. كما تُستخدم نظم المعلومات في عمليات الحسابات المالية، وإدارة الموارد البشرية، بالإضافة إلى استخدامها للدخول إلى الإنترنت، وتقوم الحكومات المختلفة باستخدام نظم المعلومات من أجل توفير الخدمات للمواطنين في سهولة ويسر، بالإضافة إلى استخدام نظم المعلومات في بيع وتسليم السلع الرقمية، مثل: الكتب الإلكترونية، والبرمجيات، والألعاب، والشبكات الاجتماعية، كما يستخدم الأفراد أيضاً نظم المعلومات للتواصل على شبكات التواصل الاجتماعي، والخدمات المصرفية، والتسوق، والترفيه، وغيرها.

مفهوم مراجعة تكنولوجيا المعلومات:

مراجعة تكنولوجيا المعلومات، والتي أحياناً يُطلق عليها مراجعة نظم المعلومات، يمكن تعريفها بأنها دراسة لعناصر إدارة التحكم الموجودة ضمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتي تُحدد تقييم الأدلة التي يتم الحصول عليها للإقرار بقدرة نظم المعلومات في الحفاظ على الأصول، وسلامة البيانات، ومدى قدرة نظم المعلومات بالمؤسسة على العمل بفعالية لتحقيق أهدافها. وذلك بالتزامن مع عمليات مراجعة القوائم المالية، والمراجعة الداخلية للحسابات، وبعد صدور إرشادات الإنتوساي بشأن مراجعة نظم المعلومات (GUID 5100) عام 2019، فإنه يمكن تعريف مراجعة تكنولوجيا المعلومات بشكل أكثر دقة على أنها عملية فحص الضوابط المتعلقة بأنظمة المعلومات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات.

كما يتمثل الهدف من مراجعة تكنولوجيا المعلومات في تحديد حالات الانحراف عن معايير محددة تم تحديدها بناءً على الأنواع الرئيسية للرقابة.

وبعبارة أخرى، فإن مراجعة تكنولوجيا المعلومات تُعتبر اختباراً لكيفية تنفيذ نظم تكنولوجيا المعلومات والضوابط المطبقة عليها لضمان تلبية تلك النظم لاحتياجات العمل بالجهات الخاضعة للرقابة دون المساس بالأمن، والخصوصية، والتكلفة، وغيرها من محاور العمل الهامة بتلك الجهات.

أنواع الرقابة الرئيسية التي تُمارسها الأجهزة العليا للرقابة وعلاقتها بمراجعة تكنولوجيا المعلومات:

تشمل عمليات الرقابة التي تُمارسها الأجهزة العليا للرقابة ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في: الرقابة المالية، رقابة الأداء، ورقابة الالتزام، وفقاً للمعيار الدولي للإنتوساي (ISSAI 100)²، والذي يحدد المبادئ الأساسية التي يُمكن لجميع الأجهزة العليا للرقابة استخدامها فيما يتعلق بالرقابة على المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع العام بغض النظر عن مهامها واختصاصاتها.

²- المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام.

1- الرقابة المالية:

تهدف الرقابة المالية إلى تحديد ما إذا كانت المعلومات المالية للجهات الخاضعة للرقابة قد تم عرضها وفقاً للإبلاغ المالي والبيئية التنظيمية ذات الصلة (المعيار الدولي للإنتوساي- ISSAI 200³)، حيث يتعين على المراجع الحصول على أدلة كافية ومناسبة لإبداء الرأي حول ما إذا كانت البيانات المالية دقيقة وخالية من أي بيانات غير صحيحة ناتجة عن الغش أو الخطأ.

2- رقابة الأداء:

تهدف رقابة الأداء إلى التحقق مما إذا كانت المشروعات أو الأنظمة أو العمليات أو البرامج الخاصة بالجهات الخاضعة للرقابة ومؤسسات القطاع العام تفي بمعايير الاقتصاد والكفاءة والفعالية، وكيفية دعم وتعزيز أداء تلك الجهات. وفقاً للمعيار الدولي للإنتوساي (ISSAI 300⁴). كما يمكن أن تشمل رقابة الأداء تحليل أنظمة المعلومات الخاصة بالجهات الخاضعة للرقابة فيما يتعلق بفعاليتها في تحقيق الأهداف المحددة لتلك الجهات.

3- رقابة الالتزام:

تهدف رقابة الالتزام إلى التحقق مما إذا كانت الجهات الخاضعة للرقابة تلتزم بتطبيق القوانين واللوائح والقواعد والمعايير الأخرى ذات الصلة (ISSAI 400⁵) ، وتشمل رقابة الالتزام قيام المراجع بإدراج أنشطة أو معاملات مالية أو معلومات أو أنظمة معلومات ضمن برنامج المراجعة، قد تتضمن عنصر تكنولوجيا المعلومات من بين أمور أخرى للتحقق من مدى التزام الجهات الخاضعة للرقابة بمراعاة متطلبات اللائحة العامة لحماية البيانات أو الإجراءات القانونية المتعلقة بأمن المعلومات على سبيل المثال.

سُلطات الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بأعمال مُراجعة تكنولوجيا المعلومات:

بموجب القسم الثاني والعشرين "مراقبة تسهيلات التزويد بالمعلومات آلياً" من الجزء السابع "الاختصاصات الرقابية لهيئات العليا للرقابة المالية والمحاسبة" الوارد بإعلان ليمما⁶ بشأن التفويض الممنوح للأجهزة العليا للرقابة بإجراء مجموعة متنوعة من المهام في الموضوعات المتعلقة بالحوكمة والاستخدام السليم للأموال والأصول العامة، وكذلك أعمال رقابة ومراجعة نظم تكنولوجيا المعلومات وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة "ISSAI" فإن نطاق هذه المهام وتقاريرها يختلف حسب السلطات القانونية للجهاز الأعلى للرقابة لكل دولة على حدة وفقاً لقانون إنشاء الجهاز الأعلى للرقابة ودستور الدولة التي تتبعها.

³- المبادئ الأساسية للرقابة المالية.

⁴- المبادئ الأساسية لرقابة الأداء.

⁵- المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام.

⁶- تم إقرار إعلان ليمما (Lima Declaration) للمبادئ التوجيهية بشأن مبادئ المراجعة في أكتوبر عام 1977 خلال فعاليات الإنكوساي التاسع والذي تم عقده بمدينة ليمما بدولة بيرو.

الجهاز الأعلى للرقابة ومراجعة تكنولوجيا المعلومات:

تُشير جمعية مُراجعة ومُراقبة نظم المعلومات (ISACA)⁷ إلى مُراجعة تكنولوجيا المعلومات بشكل عام على أنها عملية مُراجعة مُستقلة، بينما تتعامل الأجهزة العليا للرقابة مع مُراجعة تكنولوجيا المعلومات على أنها مزيج من مُراجعة الأداء والالتزام، لأنها قد تشمل بعض إجراءات وعناصر تقييم الأداء بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير المتعارف عليها. ونظراً لأن معالجة المعلومات في الجهات الخاضعة للرقابة في الوقت الحاضر تعتمد دائماً وبشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات، فإنه يجب أن تأخذ عمليات الرقابة في الاعتبار قضايا تكنولوجيا المعلومات، وأن تتضمن كذلك المكونات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. لذلك، فإن مُراجعة تكنولوجيا المعلومات تُعد في الوقت الحالي مكوناً وثيق الصلة بالرقابة المالية

عناصر التحكم (الضوابط العامة والتطبيقية):

تتمثل عناصر التحكم في أي إجراء يمكن اتخاذه للحد من المخاطر المحتملة أثناء المراجعة. وقد يكون هذا الإجراء عملية سياسة أو وسيلة أو ممارسة محددة، إلخ. ويمكن تصنيف عناصر التحكم (الضوابط) وفقاً لما ورد بإرشادات الإنتوساي بشأن مُراجعة نظم المعلومات إلى ضوابط عامة وضوابط تطبيقية، وفيما يلي توضيح موجز لأنواع تلك الضوابط.

1- الضوابط العامة:

تهدف الضوابط العامة إلى تحقيق الخصائص المطلوب توافرها في المعلومات على سبيل المثال، السرية والسلامة وسرعة الوصول في البيئات البشرية والتقنية والمالية والمادية وغيرها من البيئات التي يتم من خلالها تطوير أنظمة المعلومات وصيانتها وتشغيلها.

2- الضوابط التطبيقية:

تتمثل الضوابط التطبيقية في الإجراءات اليدوية أو الأوتوماتيكية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات داخل نظم المعلومات وتؤثر تأثيراً مباشراً على معالجة تلك المعلومات. وتشمل الضوابط التطبيقية كذلك التحقق من صحة ودقة البيانات، وأسلوب معالجتها وتأمينها.

وفي حالة سلامة التطبيقات المستخدمة والضوابط الخاصة بها في الجهات الخاضعة للرقابة والتحقق من كفاءتها وفعاليتها، فإنها تُقدم وبلا شك العديد من أوجه الاستفادة لمراجعي الأجهزة العليا للرقابة، ومنها:

* زيادة جودة المعلومات فضلاً عن سرعة ودقة توفيرها في الوقت المناسب.

* دعم التحليل الإضافي للمعلومات ومساعدة أصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات سليمة بصورة تُحقق الاستغلال الأمثل لموارد الجهات الخاضعة للرقابة.

* تخفيض المخاطر المحيطة بإجراءات الرقابة.

* تحسين أساليب الرقابة والفصل بين المهام.

⁷ جمعية مهنية دولية تركز على حوكمة تكنولوجيا المعلومات، تُعرف باسم جمعية ضبط ومراجعة أنظمة المعلومات، وتقدم الجمعية حالياً عدد 6 من أهم الشهادات المهنية في هذا المجال حالياً ومنها شهادة "مراجع نظم المعلومات المعتمد CISA" بالإضافة إلى شهادات مهنية معتمدة أخرى.

وتجدر الإشارة، إلى اتجاه العديد من الشركات مؤخراً إلى تطوير آليات مراجعة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها من خلال استخدام لغة الإفصاح الإلكتروني (XBRL)⁸ المتعارف عليها بلغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة بهدف سرعة الوصول إلى البيانات والمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية لتلك الشركات وسهولة مقارنة محتوياتها، وأثر ذلك تقليص الوقت والجهد المطلوبين لمعالجة البيانات المالية المطلوبة للقيام بالتحليل المالي أو الحصول على معلومات أو تقارير محددة باستخدام تلك البيانات.

مراجعة تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بمراجعي الأجهزة العليا للرقابة:

مع التطورات السريعة والمتلاحقة في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات أصبح لزاماً على مُراجعي الأجهزة العليا للرقابة مواكبة تلك التطورات من خلال التدريب على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة والحواسب الآلية، والبرامج والتطبيقات ذات الصلة بأعمال المراجعة بالجهات الخاضعة للرقابة بهدف تحقيق جودة وكفاءة أعمال المراجعة. وقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA)⁹ بضرورة تمتُّع مُراجعي تكنولوجيا المعلومات بالكفاءات التالية:

* القدرة على تصميم خرائط تدفق النظم المتطورة وتحليلها للتعرف على مواطن القوة والضعف.

* توافر الخبرة العامة بلغات البرمجة.

* الإلمام بأساليب المراجعة باستخدام الحواسيب الآلية.

* المهارات والخبرات الكافية لفهم نظام الرقابة الداخلية الشاملة بما فيها الرقابة الداخلية على الحواسيب الآلية.

* المعرفة الأساسية بنظم الحواسيب الآلية ومكوناتها ووظائفها وإمكانياتها التشغيلية.

دور الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بشأن مراجعة تكنولوجيا المعلومات بتلك الشركات:

في سبيل قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بدوره الفعال في الرقابة على الأموال والموارد العامة للدولة والتحقق من استغلالها الاستغلال الأمثل، يقوم الجهاز بأعمال مراجعة تكنولوجيا المعلومات بالعديد من الشركات الكبرى الخاضعة للرقابة والتي تعتمد على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، ومنها على سبيل المثال:

* الشركة المصرية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات "WE"¹⁰.

* الشركة القابضة لمصر للطيران "EGYPT AIR"¹¹.

⁸- مصطلح لغة XBRL هو اختصار لعبارة Extensible Business Reporting Language، أي لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة، ويمكن بواسطة هذه اللغة نقل البيانات المالية وتصنيفها وترميزها في صيغ مقروءة إلكترونياً بشكل يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

⁹- American Institute Of Certified Public Accountants أو المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) هو المنظمة المهنية الوطنية للمحاسبين القانونيين المعتمدين (CPAs) بالولايات المتحدة الأمريكية، ويضم أكثر من 428 ألف عضو من 130 دولة مختلفة. تأسس عام 1887 باسم الرابطة الأمريكية للمحاسبين العموميين (AAPA)، وهو المؤسسة المنوط بها وضع المعايير المهنية ومعايير المراجعة الأمريكية. كما أنه يطور ويصنف الاختيار الموحد للحصول على شهادة المحاسب القانوني المعتمد (CPA).

¹⁰- الشركة المصرية للاتصالات (WE) هي شركة مساهمة مصرية متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتعد أول مشغل متكامل للاتصالات في مصر، إذ تقدم خدمات الهاتف الثابت، والهاتف المحمول، وخدمات الإنترنت، وكذلك خدمات استضافة المواقع والشبكات الداخلية والتأمين المعلوماتي، وإنتاج الحواسيب الآلية، وتعد الشركة المصرية للاتصالات أكبر مشغل لخدمات تكنولوجيا المعلومات في مصر.

¹¹- شركة مصرية قابضة مملوكة لوزارة الطيران المدني المصرية تختص بالعمل في مجال النقل الجوي وخدماته وتدريبه. تأسست الشركة القابضة بقرار جمهوري بتحويل مؤسسة مصر للطيران الأساسية الحكومية إلى شركة قابضة في عام 2002، وتضم الشركة 9 شركات تابعة وتدير أعمالها من خلال تلك الشركات. أهمها شركة مصر للطيران للخطوط الجوية.

* شركة الخدمات التجارية البترولية " بتروتريد –Petrotrade"¹².

تُعد ضرورة التعامل مع نظم وتكنولوجيا المعلومات والبرامج التطبيقية ذات الصلة والتي تعتمد عليها الشركات الخاضعة لرقابة الجهاز من أبرز التحديات التي تواجه أعضاء الجهاز عند القيام بالمهام الرقابية بتلك الشركات. ولذلك، يتطلب الأمر إجراء الدراسات التحليلية الواجبة لخرائط تدفق نظم المعلومات الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية المستخدمة بتلك الشركات، للتعرف على مواطن القوة والضعف بها وكذلك لتلافي أوجه القصور إن وجدت، قصد التحقق من الحصول على بيانات دقيقة ذات جودة عالية، وأدلة مراجعة موثوقة وكافية للحكم على صحة المعلومات المالية وغير المالية المدرجة بتلك التطبيقات، فضلاً عن التحقق من كفاءة نظم الرقابة الداخلية بالتطبيقات الإلكترونية المستخدمة لضمان تحقيق تلك الشركات لأهدافها الاستراتيجية ودعم الشفافية وتحسين مستوى الأداء بشكل عام ولتحقيق الميزات التنافسية، وما إذا كانت القوائم المالية، التي أعدتها الشركات سالفة الذكر باستخدام البيانات والمعلومات المدرجة بالتطبيقات الإلكترونية تُعبر بعدالة، في جميع جوانبها الهامة، عن حقيقة المركز المالي لتلك الشركات.

مجهودات جمهورية مصر العربية بشأن دعم استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات بشكل عام:

أبادرت جمهورية مصر العربية بالتوسع في استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات بجميع قطاعاتها ومؤسساتها مما كان له أكبر الأثر في تحسين أداء تلك المؤسسات والقطاعات وخاصة الخدمية منها والتي أصبحت حالياً تُقدم خدماتها للمواطنين إلكترونياً، ومنها على سبيل المثال:

* **منصة مصر الرقمية:** والتي تُعد أكبر تجمع للخدمات الحكومية المصرية في منصة إلكترونية واحدة، يمكن للمواطنين من خلالها إتمام الخدمات المتعلقة بالأحوال المدنية، والتموين، والتوثيق والشهر العقاري، والخدمات المرورية، واستخراج السجلات التجارية، وخدمات المحاكم، والضرائب العقارية.

* **تطبيق Egypt Health Passport:** والذي يمكن من خلاله إظهار موقف المواطنين من الحصول على لقاح كوفيد-19 كوسيلة للتحقق من تلقي المواطنين للقاح للسماح لهم بدخول المؤسسات والمصالح الحكومية.

* **تطبيق Egaby (إيجابي):** الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري والذي يمكن من خلاله التقدم بشكوى رسمية إلى الجهات المختصة، كما يمكن استغلاله في الحصول على بعض الإحصاءات الحكومية ومتابعة الأخبار والمستجدات الحكومية.

هذا، ويولي الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية اهتماماً خاصاً بالرقابة على أداء كافة الأنشطة والمشروعات القومية الهامة، التي تُنفذها الحكومة في ظل الخُطى السريعة نحو التحول الرقمي الكامل والتطور التكنولوجي والبنية التحتية الحديثة وبما يتوافق مع رؤية القيادة السياسية ورؤية مصر 2030.

¹²- تأسست شركة بتروتريد التابعة للهيئة العامة للبترول في يولييه 2001 من أجل دفع عجلة الإنتاج والمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية والنهضة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد، حيث كان أحد أهم أهداف الشركة هو توفير فرص عمل لشباب الخريجين من خلال القيام بقراءة عدادات استهلاك الغاز الطبيعي بالمنازل والأنشطة التجارية وإصدار الفواتير، وتحصيل مستحقات هيئة البترول من العملاء مستهلكي الغاز الطبيعي وتنفيذ وإدارة مشروع تجميع ومعالجة الزيوت المرتجعة وإعادة تكريرها وتصدير الفائض للخارج.

مما سبق نشير إلى أنه مع التطور السريع والمتنامي في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات وكذلك تنوع مصادر المعلومات وضرورة استخلاص معلومات دقيقة وعالية الجودة والاستفادة من مجال تكنولوجيا المعلومات في أداء العمل الرقابي، والذي يعد من أبرز التحديات التي تواجه مُراجعي الأجهزة العليا للرقابة عند التعامل مع أنظمة وتكنولوجيا المعلومات بالجهات الخاضعة للرقابة، فقد قام الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بتكوين فريق عمل متخصص من أعضاء الجهاز ذوي الخبرات والكفاءات الحاصلين على شهادات مهنية معتمدة في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات¹³ بهدف تبادل الخبرات ونشر أفضل الممارسات ذات الصلة، والمشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية في هذا المجال، فضلاً عن قيام الجهاز بتوفير الدورات التدريبية المتخصصة وورش العمل المتعلقة بمجالات الحاسب الآلي والمراجعة الإلكترونية ونظم المعلومات، حتى يتمكن مُراجعو الجهاز دوماً من مواكبة تلك المتغيرات والاطلاع على أحدث المستجدات في هذا الشأن.

أهم النتائج والتوصيات:

على الرغم من اختلاف الأجهزة العليا للرقابة في صلاحياتها وحجمها وخلفيتها التنظيمية التي تعتمد على ما نص عليه قانون إنشائها وبخلاف ما استمدته تلك الأجهزة من صلاحيات بموجب إعلان ليما، إلا أنه يجب عليها دوماً مراعاة تكنولوجيا المعلومات عند التخطيط وإجراء عمليات الرقابة الرئيسية الثلاث التي تقوم بها والمتمثلة في الرقابة المالية، ورقابة الأداء، ورقابة الالتزام. وتُعد الضوابط العامة وسيلة لضمان السرية والسلامة والتوافر في البيئات التي يتم من خلالها التعامل مع أنظمة المعلومات. كما تُعد ضوابط التطبيق إجراءات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات داخل نظم المعلومات وتؤثر تأثيراً مباشراً على معالجة تلك المعلومات، وتشمل الضوابط التطبيقية كذلك التحقق من صحة ودقة البيانات، وأسلوب معالجتها وتأمينها. وعليه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- التأكيد على أن تعي الأجهزة العليا للرقابة أهمية الاستفادة من مجال تكنولوجيا المعلومات في أداء مهام أعمالها الرقابية مع ضرورة استخلاص معلومات دقيقة من أنظمة تكنولوجيا المعلومات للمساعدة في أداء تلك الأعمال.
- أهمية دعم وتنمية مهارات وقدرات مُراجعي الأجهزة العليا للرقابة في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات لمواكبة التطور التكنولوجي السريع والمتلاحق في هذا المجال من خلال إتاحة الدورات التدريبية المتخصصة ذات الصلة.
- تفعيل دور الأجهزة العليا للرقابة في توعية وتشجيع الجهات الخاضعة للرقابة على تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات، والاستثمار الجيد في مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات.
- العمل على إصدار معيار محاسبي يُلزم الجهات الخاضعة للرقابة بتطبيق لغة XBRL بشأن نشر المعلومات والإفصاح عنها إلكترونياً.

¹³- (CISA)مراجع نظم معلومات معتمد. - (PCISA)شهادة ممارس في مراجعة أمن المعلومات. - (CRISC)شهادة مراقبة نظم المعلومات والمخاطر. - (CCP)مختبر حاسب آلي معتمد. - (CIPP)متخصص معلومات معتمد.

المصادر والمراجع:

- 1- دليل مُراجعة تكنولوجيا المعلومات للأجهزة العليا للرقابة، الصادر عن مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات (WGITA) بالتعاون مع مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)، فبراير 2014.
- 2- الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى الإنتوساي للإصدارات المهنية-IFPPINTOSAI
- 3- الموقع الإلكتروني الرسمي لبنك المعرفة المصري <https://www.ekb.eg/en/web/general-readers/home>
- 4- المنصة التدريبية الإلكترونية Moodle التابعة لمجموعة عمل الاوروساي لتكنولوجيا المعلومات.(EUROSAI WGIT)
- 5- د. سارة مولاي مصطفى؛ أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على تحقيق جودة التدقيق ومخاطر استخدامها، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، 2019.
- 6- حنان زكريا محمد سليمان؛ "أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية"، رسالة الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها، 2019.
- 7- معهد مُراجعة ومراقبة نظم المعلومات ISACA، المعايير والمبادئ التوجيهية والأدوات والتقنيات، 2020.

نحو مصفوفة مقترحة لقياس الأداء المتوازن لإدارة الموارد البشرية بالجهات الخاضعة للرقابة

إعداد/ د. هشام زغلول إبراهيم
الجهاز المركزي للمحاسبات
بجمهورية مصر العربية

مقدمة:

تشكل الموارد البشرية بمنظمات الأعمال مُمَثِّله في شكل موظفيها العامل الأكثر حيوية لبقائها واستمرارها؛ فهي مفتاح كل عمل يتم إنجازه داخل المنظمة؛ وعلى إثر هذه الأهمية؛ برزت مكانة إدارة الموارد البشرية- والتي تنطوي على الإدارة الفعالة لهذا العنصر البشري تحقيقاً لاستخدامه الكفاء وتلبيةً لأهداف المنظمة- ودورها الحيوي في ضمان حصول المنظمة على القوى العاملة الماهرة والاحتفاظ بها وتطوير قدراتهم الكامنة. ويرتبط وفاء إدارة الموارد البشرية بالدور الرئيس المنوط بها تجاه الأفراد والمنظمة بتحمل تكاليف وأعباء مالية؛ بشكل يجعل إخفاقها في الوفاء بهذا الدور قد يحول دون تحقيق نتائج ايجابية من إنتاجية أعلى، وأداء أفضل، وربحية متزايدة لمنظمات الأعمال. وبات استخدام مؤشرات الأداء الرئيسة المعروفة بـ " (KPI's) Key Performance indicators" أمراً ملحاً في قياس وتقييم أداء مهام وأنشطة إدارة الموارد البشرية والحكم عما إذا كانت تدير موظفيها بكفاءة وفعالية واقتصاد؛ خاصة مع تبني وتطبيق أنظمة وأدوات قياس الأداء ومنها بطاقة الأداء المتوازن.

وفي شأن دور بطاقة الأداء المتوازن؛ فقد أوضحت دراسة (Tran,2020) بقوله: " توفر بطاقة الأداء المتوازن معلومات دقيقة عن المشروع بشأن رقابة وتخفيض النفقات غير الضرورية، حيث تُستخدَم في المشروع لدعم القياس والتقييم الدقيق والشامل للأنشطة الحادثة، فضلاً عن تحسين الأداء التشغيلي لكل الأجزاء وللمشروع ككل؛ بحيث إذا نشأت نفقات زائدة عن التوقع، سيكتشف المدير السبب والطرق الضرورية للتغلب عليها؛ وهذا من شأنه سيققل من النفقات، ويزيد كل من الإيرادات، وسيحسن الأداء التشغيلي للمنشآت"؛ وعلى إثر أهمية بطاقة الأداء المتوازن؛ يسعى الباحث جاهداً نحو تطوير بعض مؤشرات الأداء الرئيسة المعروفة بـ: (KPI's) "المؤشرات المالية وغير المالية" في صياغة مصفوفة لقياس الأداء المتوازن لمهام وأنشطة إدارة الموارد البشرية بالجهات الخاضعة للرقابة تحقيقاً لإدارة التكلفة القائمة على فعالية وكفاءة واقتصادية أداء هذه المهام والأنشطة.

1- نموذج الأداء المتوازن:

قدم كابلان ونورتون مدخل بطاقة الأداء المتوازن وهو نظاماً متعدد الأبعاد من المؤشرات بقصد موازنة وجهات نظر أربعة (مالية؛ تشغيلية؛ رضا العملاء؛ إبتكار وتحسين) في سلسلة قيمة كاملة من المؤشرات، بحيث يُنظر في الواجهات الأربعة في هيكل هرمي وليس بشكل مستقل فلا يمكن أن يعطي النظر إلى مؤشر واحد فقط فكرة دقيقة عن حالة أي نظام؛ وفي شكل مجموعة متوازنة من المقاييس تشمل المقاييس المالية التي تخبر عن النتائج المالية للإجراءات التي تم اتخاذها بالفعل، والمقاييس غير المالية التي تركز على رضا العملاء والعمليات الداخلية والابتكار والتحسين؛ وبذلك تُترجم هذه الواجهات الأربع في أربعة مناظير " المالي؛ العملاء؛ العمليات الداخلية؛ التعلم والنمو.

وجدير بالذكر أن تقنية بطاقة الأداء المتوازن بوضعها الحالي تجاهلت مجموعة الجوانب البيئية والاجتماعية والمستدامة؛ وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من المحاولات لتطويرها بإدخال معلومات بشأن الكفاءة البيئية والمسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال لتقييم أدائها الشامل والذي يُعد محصلة أدائها الاقتصادي، الاجتماعي والإستدامي؛ وفي ذلك الشأن ظهرت عدة نهج وهي:

-إضافة منظور خامس لبطاقة الأداء المتوازن:

بحيث يدمج هذا البعد الجديد بيانات المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في بطاقة الأداء المتوازن مع أهداف المنظمة.

- تطوير بطاقة أداء متوازن للاستدامة منفصلة:

يعد هذا النهج مفيداً للمنشآت التي ليس لديها بطاقة الأداء المتوازن والمنشآت التي لديها بالفعل بطاقة الأداء المتوازن ولكن لا ترغب في تعديلها أو ليس لديها الوقت لمراجعتها.

- دمج الإجراءات من خلال المناظير الأربعة:

تشتمل ممارسات الاستدامة في أنحاء المقاييس المالية، والعملاء مع المقاييس الاجتماعية، والعملية الداخلية مع المقاييس البيئية، والتعلم والنمو مع المقاييس الصحية؛ وترتبط استراتيجيات الشركة بجهود الاستدامة لتطوير إجراءات أكثر مراعاة للبيئة في جميع وظائف المنشأة.

2- مصفوفة القياس المتوازن لأداء إدارة الموارد البشرية بالجهات الخاضعة للرقابة:

يعتمد نجاح وبقاء أي منظمة على جودة مواردها البشرية و/ أو استخدامها؛ وتؤدي إدارة الموارد البشرية بالجهات الخاضعة للرقابة "عامة" مجموعة من المهام تنطوي على الإدارة الفعالة للعنصر البشري تحقيقاً لاستخدامه الكفاء وتلبية الأهداف بشكل بات القياس والحكم عما إذا كانت هذه الجهات مُمثلة في إدارة الموارد البشرية تدير موظفيها بكفاءة وفعالية واقتصاد أمراً ملحاً من خلال صياغة مصفوفة للقياس المتوازن لأداء إدارة الموارد البشرية تضم مجموعة مؤشرات الأداء الرئيسة المعروفة ب (KPI's)) "المؤشرات المالية وغير المالية" وفقاً للمناظير الخمسة للأداء المتوازن لقياس أداء كل مهمة من مهام إدارة الموارد البشرية (13)- جانب منها ليس بقليل من إعداد الباحث- فضلاً عن اقتراح الباحث مجموعة مؤشرات تغطي المنظور المجتمعي "الإستدامي"- على أن يتم مقارنتها بمثيلتها لدى الجهات المنافسة من جانب، ومؤشرات أو متوسطات النشاط من جانب آخر، ومثيلتها في الأعوام السابقة من جانب ثالث ووقفاً على مدى تطورها على النحو المبين بالجدول التالية أرقام من (7:1):

جدول رقم (1) القياس المتوازن لأداء مهمة تخطيط القوى العاملة والمسار الوظيفي

المنظور الاجتماعي والاستدامي	المنظور التعليمي والنمو	منظور العملاء	المنظور التشغيلي	المنظور المالي
<p>- نسبة الإناث في خطة القوى العاملة = العدد المستهدف / تعيينه من الإناث خلال الفترة / العدد المستهدف تعيينه من الذكور خلال تلك الفترة × 100.</p> <p>وتقاس توجه الجهة نحو تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة والمشاركة المجتمعية للمرأة وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.</p> <p>- نصيب الأفراد ذوي الإعاقة من الوظائف الشاغرة في خطة القوى العاملة = العدد المستهدف تعيينه من ذوي الإعاقة / إجمالي العدد المستهدف تعيينه. وتقاس مدى ضمان الجهة لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة كحصولهم على الحق في العمل والدمج في المجتمع.</p>	<p>- نسبة عدد المتقاعدين = عدد العاملين المتقاعدين خلال الفترة / إجمالي عدد العاملين خلال تلك الفترة × 100. وتعبر عن معدل النمو في عدد العاملين المتقاعدين خلال الفترة. ويمكن مقارنته بالعاملين التي تعمل بدوام كامل للوقوف على / وفهم أفضل لاتجاه القوى العاملة.</p> <p>- معدل التنقل الداخلي.</p> <p>- معدل الترقية الداخلية.</p> <p>في هذا المقام يقيس هذان المعلان تغيرات الوظائف الداخلية للموظفين بالجهة؛ ومدى تطوير الموظفين، بالتنقل إلى المناصب الأعلى أو التحرك أفقياً للحصول على خبرة وظيفية إضافية. والتطور الحاد لنوعي الأداء العالي.</p> <p>- نسبة عدد العاملين بدوام كامل = عدد العاملين بدوام كامل خلال فترة معينة / عدد العاملين خلال تلك الفترة × 100. ويقيد في متابعة معدل نمو القوى العاملة بالجهة خلال الفترة.</p>	<p>- معدل إنهاء الخدمة "الاختياري".</p> <p>= عدد حالات إنهاء العمل اختياريًا / عدد حالات الإجراء في فترة زمنية معينة × 100.</p> <p>ويقيس نسبة الموظفين الذين تقدموا بالاستقالة أو التقاعد المبكر؛ ومدى رضاهم عن العمل ويقيد في تخطيط احتياجات التوظيف وتقدير تكلفته لأغراض الموازنة.</p>	<p>- معدل التنقل الداخلي.</p> <p>= إجمالي عدد العاملين الذين تمت ترقيتهم أو انتقالهم خلال فترة معينة / متوسط عدد العاملين خلال ذات الفترة × 100. ويقاس النسبة المئوية للقوى العاملة التي انتقلت داخلياً خلال تلك الفترة</p> <p>- معدل الترقية الداخلية.</p> <p>= عدد العاملين الذين تمت ترقيتهم خلال فترة معينة / إجمالي عدد العاملين خلال ذات الفترة. × 100. ويقاس النسبة المئوية للقوى العاملة التي تم ترقيتها خلال تلك الفترة</p> <p>- معدل إنهاء الخدمة غير "الاختياري"</p> <p>= عدد الإقالات التي تعودها الجهة خلال فترة زمنية معينة / إجمالي عدد حالات الإجراء خلال ذات الفترة × 100؛ ويعبر عن إنهاء خدمة الموظف بالفصل أو الإقالة لسوء الأداء الوظيفي أو التغيب عن العمل أو انتهاك سياسات العمل؛ ويقيد في تحديد تكاليف التوظيف أو متطلبات التدريب حال الفصل لضعف الأداء.</p>	<p>- تكلفة إنهاء الخدمة "الاختياري".</p> <p>وتقاس بالتكاليف التي تتحملها الجهة لدفع مستحقات كل من أرى خدمته اختياريًا وتكاليف المكان الشاغر وفقدان الإنتاجية، وإعلان التوظيف وتكاليف التعيينات الجديدة لشغل هذه الوظائف.</p> <p>- تحليل التكلفة والعائد للعاملين بدوام جزئي لضمان إدارة ووجه التكاليف الكفاءة بشكل يتناسب والمواقع التنظيمية للترتيبات بدوام جزئي.</p>

جدول رقم (2) القياس المتوازن لأداء مهمة التوظيف "الاستقطاب والاختيار والتعيين"

المنظور المالي	المنظور التشغيلي	منظور العملاء	المنظور التشغيلي والنمو	المنظور المجتمعي والاستدامي
- تكلفة التوظيف. = إجمالي تكلفة التعيين / إجمالي عدد الأعيان / إجمالي عدد الأعيان الجديدة / إجمالي عدد العاملين × 100. ويقاس قدرة الجهة على التفاعل مع المجتمع؛ ومدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة من خلال خلق فرص عمل جديدة والفضاء على البطالة والوجوع والفقر؛ وترداد أهمية هذا المعدل متى فُورن ب:	- كفاءة قناة الاستقطاب. "مصدر التوظيف" = عدد الأعيان من قناة استقطاب معينة / إجمالي المتقدمين من نفس قناة الاستقطاب × 100. ويقاس مدى قدرة قناة الاستقطاب على جذب أكبر عدد من المتقدمين ومعرفة المصدر الأكثر جذباً لتوليد المتقدمين أكثر وكذا أفضل المرشحين ويتعدى أفضل المصادر يمكن تخصيص الاعتمادات المالية للتوظيف بطريقة فعالة. - عدد المتقدمين لكل وظيفة شاغرة.	- معدل القبول أو رضا المتقدمين على الوظائف. = عدد عروض العمل المقبولة خلال فترة معينة / عدد العاملين المقبولين للوظائف المعروضة ولم ترغب في اتمام إجراءات التعيين خلال ذات الفترة × 100. ويقاس مدى احتمالية قبول المرشح لعرض التوظيف؛ ومدى رضاه عن الرواتب والنافع وفرص النمو الوظيفي ومدى ملائمة المهام الوظيفية؛ وطموحاتهم الوظيفية.	- نسبة النجاح. = عدد المرشحين الذين تم تعيينهم خلال الفترة وأثبتوا بأنهم مؤهلين للوظيفة / إجمالي عدد المرشحين الذين تم تعيينهم خلال تلك الفترة. ويقاس في هذا المقام مدى قدرة المرشحين على التعلم والإبتكار بحيث أصبحوا مؤهلين للوظيفة. ويرداد مدلوله وأهميته متى فُورن ب:	- نسبة الأعيان الجديدة = عدد الأعيان من الإناث / الأعيان من الذكور = عدد الأعيان من الإناث خلال فترة معينة / عدد الأعيان من الذكور خلال تلك الفترة × 100. وتقاس مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الرجل والمرأة والمشاركة المجتمعية للمرأة. - نسبة الأعيان من ذوي الإعاقة = عدد الأعيان من ذوي الإعاقة / إجمالي عدد الأعيان × 100. وتقاس مدى التزام الجهة بضمان حقوق ذوي القدرات الخاصة كحقوقهم في العمل والدمج في المجتمع بما يحقق أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان تمتع الجميع دون استثناء بالفائدة وبإنعاش عيش متوازنة.
- تكاليف التوظيف. = إجمالي تكاليف التعيين / إجمالي عدد الأعيان / إجمالي عدد الأعيان الجديدة / إجمالي عدد العاملين × 100. ويقاس مدى قدرة الجهة على التفاعل مع المجتمع؛ ومدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة من خلال خلق فرص عمل جديدة والفضاء على البطالة والوجوع والفقر؛ وترداد أهمية هذا المعدل متى فُورن ب:	- كفاءة قناة الاستقطاب. "مصدر التوظيف" = عدد الأعيان من قناة استقطاب معينة / إجمالي المتقدمين من نفس قناة الاستقطاب × 100. ويقاس مدى قدرة قناة الاستقطاب على جذب أكبر عدد من المتقدمين ومعرفة المصدر الأكثر جذباً لتوليد المتقدمين أكثر وكذا أفضل المرشحين ويتعدى أفضل المصادر يمكن تخصيص الاعتمادات المالية للتوظيف بطريقة فعالة. - عدد المتقدمين لكل وظيفة شاغرة.	- معدل القبول أو رضا المتقدمين على الوظائف. = عدد عروض العمل المقبولة خلال فترة معينة / عدد العاملين المقبولين للوظائف المعروضة ولم ترغب في اتمام إجراءات التعيين خلال ذات الفترة × 100. ويقاس مدى احتمالية قبول المرشح لعرض التوظيف؛ ومدى رضاه عن الرواتب والنافع وفرص النمو الوظيفي ومدى ملائمة المهام الوظيفية؛ وطموحاتهم الوظيفية.	- نسبة النجاح. = عدد المرشحين الذين تم تعيينهم خلال الفترة وأثبتوا بأنهم مؤهلين للوظيفة / إجمالي عدد المرشحين الذين تم تعيينهم خلال تلك الفترة. ويقاس في هذا المقام مدى قدرة المرشحين على التعلم والإبتكار بحيث أصبحوا مؤهلين للوظيفة. ويرداد مدلوله وأهميته متى فُورن ب:	- نسبة الأعيان الجديدة = عدد الأعيان من الإناث / الأعيان من الذكور = عدد الأعيان من الإناث خلال فترة معينة / عدد الأعيان من الذكور خلال تلك الفترة × 100. وتقاس مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الرجل والمرأة والمشاركة المجتمعية للمرأة. - نسبة الأعيان من ذوي الإعاقة = عدد الأعيان من ذوي الإعاقة / إجمالي عدد الأعيان × 100. وتقاس مدى التزام الجهة بضمان حقوق ذوي القدرات الخاصة كحقوقهم في العمل والدمج في المجتمع بما يحقق أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان تمتع الجميع دون استثناء بالفائدة وبإنعاش عيش متوازنة.

جدول رقم (3) القياس المتوازن الأداء مهمة إدارة علاقات العاملين

المنظور المالى	المنظور التشغيلي	منظور العملاء	المنظور التعليمي والنمو	المنظور المجتمعي والاستدامي
- معدل تكلفة المنظور المالى = إجمالي العبء المالى "التكاليف" المنفقة على شكواى وتظلمات العاملين خلال فترة معينة / عدد التظلمات المقدمة خلال تلك الفترة.	- متوسط الوقت اللازم لحل الشكوى الواحدة. = إجمالي الوقت المستغرق لحل الشكواى خلال فترة معينة / عدد الشكواى التي تم حلها خلال تلك الفترة. ويعكس مدى استجابة الجهة للشكواى الموظفين بشكل يؤثر على رضاهم عن العمل ومعاونيتهم ومن ثم انتاجيتهم. - معدل التواصل مع العاملين. يمكن الاستعانة بمجموعة من المؤشرات والتي تعبر عن مدى تواصل إدارة المورد البشرية مع العاملين واستجابتها لشكواهم، ومنها: نسبة عدد شكواى وتظلمات العاملين بشأن نتائج تقييم أدائهم؛ وبشأن عدم عدالة الأجور التي تم حلها، فضلاً عن مدى إفساحها المجال لمشركتهم بمقترحات في بعض الأمر.	- معدل الشكواى والتظلمات / موظف = عدد الشكواى والتظلمات خلال فترة معينة / متوسط عدد العاملين خلال ذات الفترة. ويعكس درجة رضا العاملين واستقرار بيئة العمل وقدرة الجهة على حل الصراعات. ويزداد مدلوله متى فُورن بنسبة عدد الشكواى والتظلمات التي تم حلها؛ والتي تعكس رد فعل الجهة تجاه شكوى العاملين ويخلق ثقة تعود إلى حوار إضافي يُشعر الموظفون بالرضا عن الطريقة التي يتم التعامل بها معهم. - معدل دوران العمالة. = عدد العاملين الذين تركوا الجهة لكل الأسباب خلال فترة معينة / متوسط عدد العاملين في ذات الفترة؛ ويزداد مدلوله متى فُورن بمعدل تسرب العمالة. = عدد العاملين الذين تركوا المنظمة الاستقالة أو النقل خلال فترة معينة / متوسط عدد العاملين في ذات الفترة. ويعكس مدى رضا العاملين عن العمل.	- مدى انخفاض عدد الشكواى والتظلمات. = (عدد الشكواى والتظلمات خلال فترة معينة - عدد الشكواى والتظلمات خلال فترة السابقتة) / عدد الشكواى والتظلمات خلال الفترة السابقتة × 100. ويقىس مدى قدرة إدارة الموارد البشرية على إدارة علاقات العاملين بشكل جيد حال دون تزايد الشكواى والتظلمات. ويزداد مدلوله وأهميته متى فُورن بمدى انخفاض الوقت المستغرق لحل الشكوى الواحدة والذي يعبر عن مدى سرعة استجابة الجهة لشكوى موظفيها.	- نسبة التبعينات الجديدة = عدد التبعينات الجديدة / إجمالي عدد العاملين × 100. ويقىس قدرة الجهة على التفاعل مع المجتمع؛ ومدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة من خلال خلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة والوجع والفقر؛ وتزداد أهمية هذا المعدل متى فُورن ب: - نسبة المُعَيَّنات من الإناث / المُعَيَّنات من الذكور = عدد المُعَيَّنات من الإناث خلال فترة معينة / عدد المُعَيَّنات من الذكور خلال تلك الفترة × 100. وتقىس مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الرجل والمرأة والمشاركة المجتمعية للمرأة. - نسبة المُعَيَّنات من ذوي الإعاقة. = عدد المُعَيَّنات من ذوي الإعاقة / إجمالي عدد المُعَيَّنات × 100. وتقىس مدى التزام الجهة بضمان حقوق ذوي القدرات الخاصة كحقيهم في العمل والدمج في المجتمع بما يحقق أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان تمتع الجميع دون استثناء بالرفاهية وبإنماط عيش متوازنة.

جدول رقم (4) القياس المتوازن الأداء مهمة تعويض ومكافأة العاملين

المنظور الاجتماعي والاستدامي	المنظور التشغيلي والنمو	منظور العملاء	المنظور التشغيلي	المنظور المالي
<p>- مدى أو نسبة تنافسية وعدالة الأجر.</p> <p>وفي هذا المقام؛ تساعد في تقييم نسبة تنافسية رواتب الجهة بمقارنتها براتب المتأهلين بما يحقق العدالة المجتمعية في توزيع الدخل وإزالة الفروق بين طبقات المجتمع المتأهله؛ وضمان تقديم تعويضات مناسبة.</p> <p>نسبة عدد شكاوى ذوي الإعاقة بشأن عدم التزام الجهة بتخفيض ساعات العمل ساعة يومياً للعاملين من ذوي الإعاقة أو لمن يرعى فعلياً شخصاً ذا إعاقة من أقربيه على الدرجة الثانية تفصيلاً للقانون "10" لسنة 2018 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويقاس مدى التزام الجهة بضمان حقوق ذوي القدرات الخاصة بما يضمن دمجهم في المجتمع.</p>	<p>- معدلات نمو الأجر.</p> <p>= (أجور العاملين خلال الفترة الحالية - أجور العاملين خلال الفترة السابقة) / أجور العاملين خلال الفترة السابقة. ويمكن حساب معدلات نمو: متوسط أجر العامل؛ المبالغ المتفقة على مكافأة العاملين وتحفيزه والزيارات والخدمات. وتقيس مدى تطورها ونموها، ومدى إهتمام الجهة بالعاملين وكسب رضاهم بشكل يمكن منظور العملاء.</p>	<p>- نسبة عدد شكاوى عدم عدالة الأجر.</p> <p>= عدد شكاوى عدم عدالة الأجر خلال فترة معينة / إجمالي عدد الشكاوى المقدمة خلال ذات الفترة $\times 100$. وتعتبر عن مدى رضا العاملين عن نظام التعويضات والأجور المعمول به في الجهة؛ ويزيد مدلولها متى قورنت ب: نسبة عدد الشكاوى التي تم حلها؛ نسبة تنافسية وعدالة الأجر؛ ومعدلات دوران وتسرب العاملين؛ وتقيس قدرة الجهة على الاحتفاظ بالعاملين الحاليين واجتذاب جدد.</p> <p>- نسبة عدد شكاوى عدم عدالة الأجر التي تم حلها.</p> <p>= عدد شكاوى عدم عدالة الأجر التي تم حلها خلال فترة معينة / إجمالي عدد شكاوى عدم عدالة الأجر خلال ذات الفترة $\times 100$.</p> <p>ويمكن الاستعانة بمؤشرات: معدلات نمو الأجر. معدلات نمو المبالغ المتفقة على مكافأة العاملين وتحفيزهم، والزيارات والخدمات؛ ومعدلات نمو متوسط أجر العامل. وتقيس مدى الإهتمام بالعاملين وكسب رضاهم.</p>	<p>- متوسط الوقت اللازم لحل الشكاوى الواحدة.</p> <p>= إجمالي الوقت المستغرق لحل الشكاوى خلال فترة معينة / عدد الشكاوى التي معيّنة / عدد الشكاوى التي تم حلها خلال تلك الفترة. ويعكس مدى استجابة الجهة للشكاوى الموظفين بشكل يؤثر على رضاهم عن العمل ومعنوياتهم ومن ثم إنتاجيتهم.</p> <p>- معدل التواصل مع العاملين. يمكن الاستعانة بمجموعة من المؤشرات والتي تعبر عن مدى تواصل إدارة الموارد البشرية مع العاملين واستجابتها لشكاوهم، ومنها: نسبة عدد شكاوى وتظلمات العاملين بشأن نتائج تقييم أدائهم؛ وبشأن عدم عدالة الأجر التي تم حلها، فضلاً عن مدى إفساحها المجال لمشاكلهم بمقترحات في بعض الأمور.</p>	<p>- النسبة المئوية لتكلفة القوي العاملة.</p> <p>= إجمالي مرتبات وأجور العاملين بالجهة خلال فترة معينة / إجمالي تكاليف الجهة خلال ذات الفترة.</p> <p>تقيس الوزن النسبي لتكلفة القوي العاملة مقارنة بكافة التكاليف التي تتحملها الجهة ويمكن مقارنتها بمثيلها لدى المنافسين وبمقاييس النشاط أو الصناعة.</p> <p>- العائد على الاستثمار في الموارد البشرية.</p> <p>= العائد معبر عنه بصافي الربح النهائي / تكلفة التوظيفات والمكافآت الأجرية. وتقيس ربحية / الجنيه المستثمر في التعويضات والمكافآت والزيارات؛ أو ربحية / الجنيه أجر.</p> <p>- نسبة الإستثمار في الموارد البشرية / الإيرادات الكلية = تكلفة التعويضات والمكافآت الأجرية / الإيرادات الكلية. وتقيس نسبة المستفاد من الإيرادات في تغطية الأجر.</p>

جدول رقم (5) القياس المتوازن لأداء مهمة رعاية وسلامة العاملين

المنظور الاجتماعي والاستدامي	المنظور التشغيلي والنمو	منظور العملاء	المنظور التشغيلي	المنظور المالي
<p>- نسبة إجمالي الإنفاق على الخدمات الأساسية (الصحة والحماية الاجتماعية)</p> <p>= إجمالي المبالغ المنفقة على الخدمات الصحية والاجتماعية خلال فترة معينة / إجمالي المبالغ المنفقة خلال تلك الفترة.</p> <p>يقيس مدى تحقيق التغطية الصحية الشاملة وضمان الحماية الاجتماعية للعاملين بما يتلاءم والهدف الثالث للتنمية المستدامة "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية".</p>	<p>- معدل تطور عدد مرات التفتيش وفحص بيئة العمل. = عدد مرات التفتيش وفحص بيئة العمل خلال فترة معينة/ عدد مرات التفتيش وفحص بيئة العمل خلال فترة سابقة $\times 100$.</p> <p>ويمكن تدعيمها بمعلمات أخرى منها:</p> <p>- معدل تطور عدد المراجعات الداخلية؛</p> <p>- عدد الدورات التدريبية التوعوية بشأن "السلامة والصحة المهنية.</p> <p>تقيس مدى تطور اهتمام الجهة بالتفتيش والمراجعة الداخلية والسلامة والصحة المهنية للتأكد من توافر مهمات الوقاية للعاملين بهدف الحد من وقوع الحوادث بما يضمن أمان وسلامة العاملين.</p>	<p>- مدي انخفاض حالات إصابات العمل.</p> <p>- مدى انخفاض عدد الحالات مؤثر لدى اهتمام الجهة بإجراءات السلامة والصحة المهنية بما يضمن العمل في بيئة عمل صحية آمنة؛ ومن ثم زيادة رضا العاملين عن العمل.</p> <p>= عدد حالات إصابات العمل والتي تماثلت للشفاء خلال فترة معينة / إجمالي حالات إصابات العمل خلال ذات الفترة. و يقيس مدى نجاح البرامج العلاجية في تحسين الحالات المرضية التي تنشأ بسبب ظروف العمل.</p> <p>- تطور عدد حالات التأمين.</p> <p>= عدد وثائق التأمين المبرمة خلال فترة معينة / عدد وثائق التأمين المبرمة خلال الفترة السابقة. ويعكس مدى استفادة العمالة من الجهود المبذولة في مجال الحماية الاجتماعية ويمكن حسابه وتحليله وفقاً لأنواع التأمين المختلفة.</p>	<p>- معدلات اختبار المواد المخدرة والمشروبات الكحولية.</p> <p>وتقيس عدد مرات إجراء اختبار المواد المخدرة والمشروبات الكحولية لإتخاذ الإجراءات المناسبة حيال الحالات الإيجابية بما يكفل الحد من تناول الكحوليات وتعاطي المخدرات.</p> <p>- معدلات اللوات التبريرية التوعوية بشأن "إجراءات الأمن الصناعي والسلامة والصحة المهنية". وتقيس مدى اهتمام الجهة بنشر التوعية بين العاملين تجنباً لوقوع الحوادث وضمان لسلامة ورعاية العاملين. ويؤاد مدلول هذه المعدلات إذا ما قُورنت بمثيلها في الأعوام السابقة.</p> <p>- معدلات تنفيذ برامج وخطط الرعاية الصحية والإجتماعية.</p> <p>= برامج وخطط الرعاية الصحية والاجتماعية الفعلية خلال فترة معينة / برامج وخطط الرعاية الصحية والاجتماعية المستهدفة خلال تلك الفترة و يقيس مدى تحقيق برامج الرعاية المستهدفة.</p>	<p>- نفقات / موظف. الصحية</p> <p>= التكاليف الكلية للرعاية الصحية / إجمالي عدد العاملين.</p> <p>يوفر فهم شامل لبرامج الرعاية الصحية وقد تشير لضخامة المبالغ المنفقة على الخدمات الصحية إلى زيادة الخلل المرضية لموظفي الجهة نتيجة بيئة العمل، مما يوجبها نحو تحسين بيئة وظروف العمل. ويقترن هذا المعدل ب:</p> <p>- نفقات الرعاية الإجتماعية / موظف.</p> <p>= التكاليف الكلية للرعاية الإجتماعية / إجمالي عدد العاملين.</p> <p>يوفر فهم شامل لبرامج الحماية الإجتماعية لموظفي الجهة</p>

جدول رقم (6) القياس المتوازن لأداء مهمة تقييم أداء العاملين

المنظور الاجتماعي والاستدائي	المنظور التعليمي والنمو	منظور العملاء	المنظور التشغيلي	المنظور المالي
<p>تتلاءم نتائج عملية تقييم الأداء وأهداف التنمية المجتمعية من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدد التعيينات الجديدة بما يساهم في خلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة والجوع والفقير. - حالات الإثابة والمكافآت للعاملين ذوي الأداء المتميز بما يضمن حصولهم على تعويضات مناسبة؛ وتمتعهم بالرعاية وبأنماط عيش مناسبة. - عدد الراجع التدريبية بما يضمن تحسين وزيادة قدرات وكفاءة أداء العاملين، بما يتلاءم وأهداف التنمية المستدامة. 	<p>- معدلات التقييم والمراجعة المستمرة لمعايير تقييم الأداء. وتقيس مدى اهتمام إدارة الموارد البشرية بمدى واقعية معايير التقييم وقابليتها للقياس على إثر الأداء الفعلي للعاملين وصولاً لمعايير تقييم أداء عادلة؛ وتزداد أهمية ومدول معدلات تقييم ومراجعة معايير تقييم الأداء إذا ما قُورنت بعدد مرات التعديل التي طرأت على معايير أداء العاملين.</p>	<p>- عدد شكاوى وتظلمات العاملين بشأن نتائج التقييم. ويقيس مدى رضا العاملين عن نتائج تقييمهم ودافع لإدارة الموارد البشرية نحو تحرى أسباب عدم الرضا والعمل على تلافيها؛ وتزداد أهميتها إذا ما قُورنت بتحليل نسبة الشكاوى التي تم حلها، وتلك التي تم حفظها.</p> <p>= نسبة عدد شكاوى وتظلمات العاملين التي تم حلها / إجمالي عدد الشكاوى والتظلمات المقدمة.</p> <p>وتقيس مدى استجابة إدارة المورد البشرية ورد فعلها تجاه تظلمات العاملين وحرصها على تحقيق رضا العاملين، وبناء علاقات طيبة مع موظفيها في بيئة عمل صحية متوازنة.</p>	<p>- مدى مساهمة نتائج تقييم أداء العاملين في: تخطيط الموارد البشرية والمسرات الوظيفية من تعيين وترقية ونقل وتسريح للعاملين؛ فضلاً عن التوزيع العادل للحوافز وتحديد الإحتياجات التدريبية. ويقاس بما أسفرت عنه نتائج التقييم منها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدد حالات التعيين لسد القصور في أداء بعض الوظائف - عدد حالات الترقية للعاملين ذوي الأداء المتميز. - عدد حالات النقل بما يتلاءم وقرارات ومهرات العاملين. - عدد حالات تسريح العمالة للعاملين ذوي الأداء المتدني في ضوء القوانين ذات الصلة. - عدد حالات الإثابة والمكافآت للعاملين ذوي الأداء المتميز. - عدد الدورات التدريبية المقترحة لتنمية مهارات العاملين. 	<p>- تكلفة الأسلوب المتبع في عملية التقييم. ويقاس بإجمالي المبالغ المنفقة على الأسلوب المتبع في عملية تقييم أداء العاملين. ويمكن حصر هذه المبالغ لتحديد تكلفة الأسلوب المتبع في عملية التقييم إذا ما كانت الجهة تطبق أسلوب المحاسبية على أساس النشاط.</p>

جدول رقم (7) القياس المتوازن لأداء مهمة تنمية وتدريب العاملين

المنظور المجتمعي والاستراتيجي	المنظور التعليمي والنمو	منظور العملاء	المنظور التشغيلي	المنظور المالي
<p>- نسبة المشاركة في الدورات والبرامج التدريبية.</p> <p>= عدد المشاركين في الدورات التدريبية / إجمالي عدد العاملين × 100</p> <p>تقيس مدى توجه الجهة نحو تحسين وزيادة قدرات وكفاءة أداء العاملين بما يحقق أهداف التنمية المجتمعية؛ إذ يجب عدم الإكتفاء بماهاتك المهارات الضرورية، بل يجب تنميتها وتطويرها.</p>	<p>- معدل انجاز خطة التدريب على مستوى عدد الدورات؛ التدريب؛ الساعات = إجمالي عدد البرامج أو الدورات / الساعات الفعلية أو إجمالي عدد البرامج أو الدورات أو الساعات المستهدف. ويقاس مدى "فعالية" انجاز الخطة التدريبية؛ والتعرف على موقفات الإنجاز.</p> <p>النسبة المئوية للعاملين المدربين = عدد العاملين الذين تم تدريبهم خلال فترة معينة / إجمالي عدد العاملين خلال ذات الفترة × 100؛ وتقيس مدى اهتمام الجهة بعملية التدريب، وتريد أهميته إذا ما قورنت بالنسبة بمشيتها في الأعوام السابقة للوقوف على مدى تطورها. معدل تكرار الحوادث، نسب الفاقد والتالف. انتاجية العامل. وتقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة وفعالية العملية التدريبية قبل وبعد التدريب.</p>	<p>- درجة رضا العاملين عن التدريب.</p> <p>ويقاس بعدد شكاوى العاملين بشأن التدريب؛ ويفيد في التعرف على الأسباب الحقيقية لعدم رضاهم عن التدريب والتي قد ترجع إلى عدم تناسب المواعيد؛ أو مدة البرامج؛ أو مكان انعقادها.</p>	<p>- نسبة حالات الاعتذار عن عدم حضور برامج التدريب لعدم تناسب موعد البرامج وظروف العمل.</p> <p>= عدد حالات الاعتذار بسبب عدم تناسب المواعيد خلال فترة معينة / إجمالي عدد المرشحين للبرامج التدريبية.</p> <p>أو = عدد حالات الاعتذار بسبب عدم تناسب المواعيد خلال فترة معينة / إجمالي عدد حالات الاعتذار.</p> <p>ويستخدم في تقييم مرحلة تصميم البرامج التدريبية ومراجعتها لدى تناسب موعد البرنامج التدريبي مع الوقت المتاح للمتدربين. ويمكن حساب هذا المؤشر لحالات الاعتذار لأسباب أخرى كعدم تناسب المدة الزمنية للبرنامج التدريبي أو مكان انعقادها لظروف العاملين.</p>	<p>- التكلفة الكلية للتدريب.</p> <p>تقيس إجمالي المبلغ المستثمر في تنمية الموارد البشرية؛ وتريد أهمية مدوله إذا نسبت تكلفة التدريب إلى التكلفة الكلية للجهة. وإذا تم مقارنتها بمعدل العائد على التدريب. ويمكن حساب:</p> <p>- تكلفة التدريب لكل موظف متدرب.</p> <p>= إجمالي تكلفة التدريب خلال فترة معينة / عدد المتدربين خلال ذات الفترة.</p> <p>- معدل عائد الاستثمار في التدريب.</p> <p>= صافي الربح النهائي / التكلفة الكلية للتدريب. ويقاس مقدار العائد بالخصومات على كل جنيه تم إنفاقه على التدريب. ويمكن أيضاً قياس مردود الإنفاق على التدريب؛ بحساب معدل العائد من التدريب = وفورات التكلفة (الناجمة عن انخفاض التالف والعيوب والأعطال) وزيادة الإيراد (الناجمة عن زيادة الإنتاج أو جودة الخدمة المقدمة) لزيادة مبيعات العاملين نتيجة التدريب / إجمالي تكلفة التدريب.</p>

أخيراً وعلى إثر ما تقدم؛ يكون الباحث قد تمكن تطويع بعض مؤشرات الأداء الرئيسة المعروفة بـ (KPI's): "المؤشرات المالية وغير المالية" في صياغة مصفوفة لقياس الأداء المتوازن لمهام وأنشطة إدارة الموارد البشرية بالجهات الخاضعة للرقابة تحقيقاً لإدارة التكلفة القائمة على فعالية وكفاءة واقتصادية أداء هذه المهام والأنشطة.

3- أهم النتائج والتوصيات:

توصل الباحث إلى نتيجة مفادها؛ تسهم مؤشرات الأداء الرئيسة المعروفة بـ (KPI's): "المؤشرات المالية وغير المالية" في صياغة مصفوفة لقياس الأداء المتوازن لإدارة الموارد البشرية بالجهات الخاضعة للرقابة. وعلى إثر هذه النتيجة؛ لذلك يوصي الباحث كل من:

- المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمزيد من تشجيع البحث العلمي في مجال استخدام مصفوفة قياس الأداء المتوازن لأغراض رقابة فعالية وكفاءة واقتصادية الأداء بالجهات الخاضعة للرقابة.
- الجهاز المركزي للمحاسبات بتطبيق مصفوفة قياس الأداء المتوازن المقترحة كأداة لتقييم كفاءة وفعالية واقتصادية أداء إدارة الموارد البشرية بالجهات الخاضعة لرقابته.
- الباحثين من منتسبي الأجهزة العليا للرقابة بإعداد دراسة تطبيقية للمصفوفة المقترحة لقياس الأداء المتوازن لمهام وأنشطة إدارة الموارد البشرية على إحدى الجهات الخاضعة للرقابة.

قائمة المراجع:

- (1) Gesuele, B. & Romanelli, M. (2015). "Human Resource Measurement: A Balanced Scorecard Approach", Journal of Human Resource Management, Special Issue: Challenges and Opportunities in the Performance Measurement and Control Systems of Human Resources Management for the Services Industry, Vol. 3, Issue
- (2) Tran, T. (2020). "The Impact of Balanced Scorecard on Performance: The Case of Vietnamese Commercial Banks", Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol. 7. (1).
- (3) Ahammad, T. (2017). "Personnel Management to Human Resource Management (HRM): How HRM Functions?", Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol. 13, (9), September>
- (4) Teichgr, et al. (2021). "Development of a balanced scorecard as a strategic performance measurement system for clinical radiology as a cost center", Insights Imaging.
- (5) Aly, A. H. & Mansour, M.E. (2017). "Evaluating the sustainable performance of corporate boards: the balanced scorecard approach", Managerial Auditing Journal, Vol. 32, (2).
- (6) Tuori, M. A. et al. (2021). "Formulating a sustainability balanced scorecard (SBSC) for a leading integrated palm oil-based consumer products public company in Indonesia", Journal of Management Information and Decision Sciences, 24 (3).
- (7) Horda, T. (2022). "Best HR employee engagement metrics and KPIs for 2022", HR Forecast, January 3 [Available online at: https://hrforecast.com/best-hr-employee-engagement-metrics-and-kpis-for-2021/](https://hrforecast.com/best-hr-employee-engagement-metrics-and-kpis-for-2021/).

إصلاح نظام المحاسبة الحكومية في الجزائر ضرورة للانتقال إلى أساس الاستحقاق بما يوافق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

مقال
محرّر

إعداد/ عامر عميريو

مدقق مالي رئيسي بمجلس المحاسبة
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية

مقدمة:

إنطلاقاً من التطورات التي شهدتها محاسبة القطاع العام على المستوى الدولي وفي ظل المجهودات المبذولة من طرف الهيئات والمنظمات الدولية التي تشرف على تنظيم مهنة المحاسبة، وعلى رأسها مجلس الاتحاد الدولي الذي يقوم بإصدار معايير المحاسبة الدولية، توجهت الجزائر نحو تحديث نظام محاسبتها الحكومية لتتماشى مع الممارسات الدولية. ومن ثم الانتقال من الإطار الحالي للمحاسبة الحكومية المرتكز على الأساس النقدي إلى الإطار المرتكز على أساس الاستحقاق من خلال الأخذ بما جاءت به معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

لذلك، يستعرض هذا المقال عملية الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق بما يوافق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام من خلال إصلاح المحاسبة الحكومية للدولة. ثم يتناول بعد ذلك توضيح استراتيجية الأخذ بالأحكام الانتقالية التي جاء بها المعيار 33 من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

أولاً: إصلاح المحاسبة الحكومية في الجزائر بما يوافق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:

تعتمد المحاسبة الحكومية في الجزائر حالياً على الأساس النقدي، الذي يعتبر " التحصيل الفعلي أساساً لإثبات الإيراد في الدفاتر والإنفاق الفعلي أساساً لإثبات المصروفات". وهو أساس لا يحقق الإفصاح الكامل عن التزامات وحقوق المنشآت والوحدات الحكومية. كما لا يوفر أي بيانات حول تطور أو توزيع عناصر الذمة المالية للوحدات الحكومية، وتقييم الأصول والاهلاكات ومتابعة المخزونات.

ولهذا كان من الضروري، انتهاج الدولة سياسة إصلاح محاسبتها الحكومية بغرض التحول أو الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق عن طريق الاعتراف بموجبه بالمعاملات والأحداث الأخرى عند وقوعها (وليس عند استلام النقد)، والتي تسجل المعاملات والأحداث في السجلات المحاسبية ويعترف بها في البيانات المالية (القوائم المالية) للفترات الزمنية الخاصة بها.

1- دوافع وأهداف إصلاح المحاسبة الحكومية في الجزائر:

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى إصلاح نظام المحاسبة الحكومية في الجزائر، كما يسعى هذا الإصلاح إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على النحو التالي.

1-1 دوافع إصلاح النظام المحاسبي الحكومي الجزائري:

يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- ضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، لدعم الشفافية، والمساءلة والرقابة على المال العام، باعتبار أن هذه المعايير تمثل قواعد وإجراءات محاسبية يمكن من خلالها توحيد المعالجات المحاسبية لتسيير الأموال العامة بنوع من الشفافية لترشيد الإنفاق العام.

- ضرورة توفير بيانات ومعلومات مالية مفيدة في مجال تقييم الأداء للمنشآت والوحدات الحكومية في استغلال الموارد المالية المتاحة وقياس التكاليف.
- إضفاء الطابع المهني على أطر المحاسبة الحكومية وإدخال تقنيات القطاع الخاص إلى القطاع العام.

1-2- دوافع إصلاح النظام المحاسبي الحكومي الجزائري:

- الهدف الأساسي من إصلاح المحاسبة الحكومية في الجزائر، هو إعداد مخطط محاسبي جديد للدولة يسمح بإدراج المحاسبة على أساس الاستحقاق. ويتفرع هذا الهدف إلى أهداف فرعية تتلخص في:
- توفير معلومات موثوقة ودقيقة عن مجمل نشاطات الدولة.
- توفير أدوات فعالة للرقابة على تسيير موارد الدولة لضمان ترشيد الإنفاق العام.
- تقديم قوائم مالية في آجال معقولة، تعرض معلومات سهلة القراءة وتلبي حاجيات متخذي القرار.
- إضافة إلى ذلك، سيسمح المخطط المحاسبي الجديد للدولة بتحقيق ما يلي:
- معرفة ممتلكات الدولة بمختلف مكوناتها.
- إمكانية تحديد تكلفة الخدمات العامة.
- تحديد النتائج السنوية وتقييم أداء نشاط الإدارة.

2- معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام:

تلعب معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام دوراً فعالاً في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لمختلف صناعات القطاع العام. وتساهم هذه المعلومات بدورها في تحقيق رقابة فعالة على إدارة الأموال العامة لتحقيق الأهداف المرجوة. وهو ما استوجب من السلطات المختصة بالجزائر القيام بإصلاح محاسبتها الحكومية بغية الانتقال إلى أساس الاستحقاق بما يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

1-2- التعريف بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:

عرّفت لجنة القطاع العام التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين في الدراسة رقم (13)، معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بأنها "بيانات رسمية تبين كيف يجب أن تنعكس أنواع معينة من المعاملات والأحداث الأخرى في البيانات المالية الحكومية. وبالتالي، يعتبر الالتزام بمعايير محاسبية موثوقة ومعترف بها أمراً ضرورياً للحصول على العرض العادل للبيانات المالية". كما عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، بأنها "المعايير التي توضح متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح التي تتناول العمليات والأحداث في البيانات المالية ذات الغرض العام".

وتؤدي معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، دوراً هاماً في توحيد الممارسات المحاسبية للوحدات الحكومية على المستوى الدولي، عن طريق تحقيق التقارب فيما يخص طريقة إعداد وعرض البيانات المالية لوحدات القطاع العام، وتشجيع التنسيق المحاسبي الدولي لتطوير وتحديث نظم المحاسبة الحكومية ورفع من جودة الإبلاغ المالي للبيانات المالية الحكومية.

2-2- مجلس المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام:

مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB)، هو مجلس معايير مستقل يعمل على تطوير معايير محاسبية دولية عالية الجودة (IPSAS) وتقديم إرشادات لاستخدامها من قبل منشآت القطاع العام في جميع أنحاء العالم للحصول على معلومات مالية للأغراض العامة. ويهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام إلى تحسين جودة وشفافية التقارير المالية للقطاع العام من خلال:

- وضع معايير محاسبية عالية الجودة لتستخدمها هيئات القطاع العام.
 - تعزيز تبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام والتقارب الدولي معها.
 - توفير معلومات شاملة للإدارة المالية واتخاذ القرار في القطاع العام.
 - تقديم المشورة بشأن القضايا والخبرات المتعلقة بإعداد التقارير المالية للقطاع العام.
- ويتبع مجلس المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام في إصداره المعايير الدولية إجراءات منظمة للغاية وعامة وفق الأصول في تطوير جميع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إذ تتيح هذه العملية لجميع المهتمين بإعداد التقارير المالية في القطاع العام، مناقشة مسودات العرض لجميع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المقترحة. ويقوم هذا المجلس بالاطلاع على آرائهم وإمكانية الأخذ بها في عملية التطوير.

ثانياً: وضع تصنيفات جديدة لنظامي الموازنة والمحاسبة وتوفير متطلبات الإصلاح الناجح في الجزائر:

يعتبر نظام الموازنة العامة للدولة مدخلاً لنظام المحاسبة الحكومية. لذلك بادرت الدولة الجزائرية ممثلة في وزارة المالية منذ سنة 2005 بإعداد الاستشارات اللازمة لتنفيذ عملية متكاملة لإصلاح وعصرنة نظام الموازنة العامة للدولة كخطوة أولى يتبعها برنامج إصلاح المحاسبة الحكومية. حيث من بين الأهداف المرجوة من هذا الإصلاح وضع تصنيف ميزانياتي جديد وآخر محاسبي يسمح بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام. كما أن عملية تحضير الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، تأخذ في عين الاعتبار توفير المتطلبات الأساسية لنجاح هذا الانتقال.

1- وضع تصنيف جديد للنفقات العامة:

تدخل عملية إصلاح نظام الموازنة العامة للدولة في تحديد نطاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال تحديد جميع المنشآت والوحدات ذات الصلة بالقطاع العام، والتي ينبغي أن تدرج في البيانات المالية الموحدة والفردية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام. ومن أجل تصنيف النفقات العامة، تم اقتراح تغيير المدونة الحالية لحسابات الموازنة العامة للدولة، بنظام تصنيف جديد، والذي يسمح بإظهارها بشكل مجموعات متجانسة، لها أربعة تصنيفات، وهي:

- تصنيف حسب النشاطات: يهتم هذا التصنيف ببيان البرامج الرئيسية والفرعية والنشاطات اللازمة لتنفيذها. ومن مميزات هذا التصنيف أنه يبين النشاطات والبرامج والمشاريع المختلفة التي تنفذها كل وزارة أو وحدة حكومية.
- التصنيف الإداري: يتم تقسيم النفقات العامة حسب الوحدات الإدارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي للدولة، كالوزارات، والوحدات، والمؤسسات والهيئات الحكومية الأخرى.
- تصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات: يتم تصنيف النفقات العامة المخصصة في الموازنة العامة للدولة تبعاً لطبيعتها الاقتصادية إلى نفقات التسيير (نفقات جارية) ونفقات التجهيز (نفقات رأس المال).

-التصنيف الوظيفي : بموجب هذا التصنيف يتم توزيع النفقات العامة حسب الوظائف أو الخدمات أو المهام التي تقوم بها الدولة، كالتعليم، الدفاع، الصحة،... الخ. ويساعد هذا التصنيف الحكومة في توزيع النفقات العامة على الوظائف الخاصة بها، حسب الأولويات التي تراها مناسبة، كما يساعد على إجراء المقارنة بين ما ينفق على الوظائف الرئيسية للدولة من سنة إلى أخرى. إضافة إلى ذلك، تم إدراج مفهوم جديد هو "النفقات التحويلية"، وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بدون مقابل بقصد زيادة القدرة الشرائية لبعض فئات المجتمع أو قطاعاته دون أن ينطوي ذلك على استهلاك جانب من إنتاج المجتمع من السلع والخدمات كما هو الحال بالنسبة للنفقات الحقيقية.

2- إعداد مخطط محاسبي مستقبلي جديد للدولة:

تعكف وزارة المالية حاليًا على إعداد مسودة تتعلق بمشروع مخطط محاسبي جديد للدولة يتضمن مفاهيم ونظام المحاسبة في القطاع الخاص وتكييفها لتتلاءم مع خصوصيات نشاط المنشآت في القطاع العام. وتقتصر مسودة المشروع تقسيم الحسابات إلى 8 أقسام، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

- القسم الأول "بيان المركز المالي وحسابات الديون": يتضمن هذا القسم حسابات النتائج من أجل عرض نتائج تنفيذ قانون المالية سواءً فيما يتعلق بنتائج السنة أو النتائج قيد التخصيص، وكذلك حسابات الديون بغية تحسين طريقة العرض والمعالجة المحاسبية للدين العام.

- القسم الثاني "التثبيات": تخصص حسابات هذا القسم لتقييد قيمة الاستثمارات والتجهيزات الحكومية المرخصة في الموازنة العامة للدولة. إضافة إلى حسابات متابعة عمليات حيازة واهتلاك الأصول الملموسة وغير الملموسة للدولة. كما يتضمن القسم الثاني حسابات أخرى تم تخصيصها لتسجيل العمليات المالية المتعلقة بإصدار سندات المساهمة لفائدة الدولة، إضافة إلى القروض والتسيقات الممنوحة من طرف الخزينة الحكومية.

- القسم الثالث "حسابات المخزونات": يقيد في حسابات هذا القسم المخزونات من البضائع والمواد الأولية واللوازم، ومخزونات أخرى. وكذلك المنتجات من السلع والخدمات قيد التنفيذ، ومخزونات النواتج، والمخزونات من الأصول الملموسة، والمخزونات الموجودة في الخارج. كما يقيد في هذا القسم، المشتريات المخزنة ونواقص القيمة على المخزونات قيد التنفيذ.

-القسم الرابع "حسابات الغير": تخصص حسابات هذا القسم لقيد العمليات المالية الناتجة عن تنفيذ الموازنة العامة للدولة والمتعلقة بالموردين، ومختلف الدائنين والمدينين للدولة، والمستخدمين ومعاشات التقاعد والضمان الاجتماعي، ومراسلي الخزينة. وكذلك العمليات المالية مع الهيئات العامة والخاصة المكلفة بمهام الخدمة العامة والدائنين بمناسبة سياسة التدخلات، وغير ذلك.

- القسم الخامس "الحسابات المالية": يقيد في هذا القسم التدفقات النقدية من وإلى الخزينة العمومية عن طريق الحسابات المالية. إضافة إلى قيد عمليات إصدار وخصم الأوراق المالية الحكومية.

- القسم السادس "الأعباء": يدخل ضمن هذا القسم المشتريات المستهلكة، والخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى، وأعباء المستخدمين ومعاشات المتقاعدين، وأعباء التسيير قيد التنفيذ. وكذلك إعانات وأعباء التدخلات، والأعباء المالية. بالإضافة إلى المخصصات للاستهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

- القسم السابع "المنتجات": يحتوي هذا القسم على الحواصل الضريبية، وحواصل الغرامات والإدانات القضائية. كما يحتوي هذا القسم على المبيعات من السلع والمنتجات والأشغال والخدمات المقدمة والمنتجات الأخرى، والتغييرات في مخزون المنتجات، ونواتج التدخلات، والمنتجات المالية. بالإضافة لاسترجاعات عن المؤونات وخسائر القيمة.

- القسم الثامن "الالتزامات خارج المركز المالي للدولة (خارج الموازنة العامة)": تتعلق الالتزامات خارج الموازنة العامة، بصفة عامة، بالضمانات التي تقدمها الدولة للمعاملات بين المقترضين من الغير (المتعاملين أيا كانت طبيعتهم) والمقرضين. حيث تعتبر مثلاً كل عمليات تسديد أصل الدين والفوائد المترتبة عليها بمثابة عمليات خارج الموازنة العامة. وبالتالي، فهي تعتبر ديون مشروطة للدولة، يتم احتسابها "خارج مركز البيان المالي للدولة" امتثالاً لقواعد الشمولية والنظرة الصحيحة والعادلة للمحاسبة.

3- توفير المتطلبات الأساسية للانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق:

بالنظر إلى الصعوبات الفنية المرتبطة بتبني المحاسبة على الاستحقاق، تعتبر المتطلبات الأساسية التالية ضرورية لنجاح الانتقال المخطط إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق.

- إنشاء لجنة توجيهية: يتطلب التنفيذ الناجح لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، إنشاء لجنة توجيهية مسؤولة عن ضمان فهم الإدارة لأهداف ورؤية الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق بما يوافق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. ويجب أن تضم كبار المسؤولين في هيكل الإدارة، وأصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين المعنيين والمسؤولين عن توحيد المحاسبة، وكذلك الديوان الوطني للإحصاء. ويمكن أيضاً النظر في مشاركة البرلمان والجامعات والمنظمات المهنية للمحاسبة. وتتمثل مهام اللجنة التوجيهية في:

- إشراك أصحاب المصلحة للحصول على الدعم السياسي؛
- وضع جداول زمنية مناسبة ومتفق عليها للمراحل الأولية والانتقالية؛
- تطوير إدارة التغيير واستراتيجيات بناء القدرات، بما في ذلك الاتصال ونشر المعايير والتدريب؛
- تحديد الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة؛
- تطوير الإطار المحاسبي الجزائري للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- تطوير التعاون الفني مع الدول الأخرى التي تشترك في تجارب مماثلة.

- وضع نظام معلومات مدمج لتسيير المالية: تعتبر عمليات التشغيل والتحكم المحددة المتعلقة بالمحاسبة على أساس الاستحقاق جزء من عملية إعداد نظام للمعلومات. ويرتبط اعتماد نظام المحاسبة الحكومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ارتباطاً وثيقاً بالهيكل الوظيفي والتقني لنظم المعلومات المخصصة لإدارة الميزانية والمحاسبة لحسابات الدولة بنظام مدمج لتسيير الميزانية (SIGB)، هو قيد التطوير على مستوى المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية بالتعاون مع قطاعات وزارية أخرى تخضع للعملية التجريبية بهذا الخصوص.

- التدريب والقدرات الفنية: يتطلب اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام نقلة نوعية في المهارات الفنية وتغييراً في الثقافة والعقلية المالية. حيث من الضروري أن يكون لدى التخطيط الحكومي للانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق نواة من المستخدمين الذين يتمتعون بالمهارات الفنية المطلوبة (المحاسبة، وتكنولوجيا المعلومات، وما إلى ذلك) أو القدرة على توظيف مثل هؤلاء الأشخاص لشغل مناصبها.

- اعتماد نهج تدريجي للتنفيذ: بغض النظر عن الإطار الزمني، ينبغي للحكومة اتباع نهج مرحلي للتنفيذ، بما يتماشى مع خطة انتقال محددة بوضوح، ويمكن توسيع نطاق التنفيذ حسب مجالات العمل (تسيير الالتزامات، وتسيير الخزينة، وما إلى ذلك)، من خلال مجموعات من المنشآت والهيئات التي تنتهي إلى قطاع معين (على سبيل المثال، الصحة) أو حسب حجم منشآت القطاع العام.

ثالثاً: استراتيجيات الانتقال إلى المحاسبة المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة في الجزائر:

عملاً بأحكام القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في الثاني من سبتمبر سنة 2018، والمتعلق بقوانين المالية. لاسيما المادة 89 منه، التي تنص فقرتها الأولى على أن " يكون قانون المالية لسنة 2023 أول قانون يحضّر وينفذ وفقاً لأحكام هذا القانون العضوي. ويحضّر كذلك القانون المتضمن تسوية الميزانية (الحساب الختامي) لسنة 2023 وفقاً لأحكام هذا القانون العضوي.

وتضيف الفقرة الثالثة من نفس المادة، بأنه سيتم تحضير ومناقشة، وعلى أساس انتقالي، مشاريع قوانين تسوية الموازنة (الحسابات الختامية) الخاصة بسنوات 2023 و2024 و2025 ويصادق عليها بالرجوع إلى السنة المالية - 2، ويحضّر ويناقش مشروع قانون ضبط الموازنة ويصادق عليه (الحساب الختامي)، ابتداء من سنة 2026، بالرجوع إلى السنة المالية -1. وخلال هذه الفترة، ستطبق الأحكام الانتقالية الواردة في المعيار 33 من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام عندما تتبنى المنشآت والوحدات الحكومية للمرة الأولى المحاسبة على أساس الاستحقاق بما يوافق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. ويتطلب ذلك تحديد كيفية عرض البيانات المالية (القوائم المالية) وصياغة دليل للمعايير المحاسبية يتماشى مع البيئة المحاسبية الجزائرية. بالإضافة إلى الأخذ بالإحكام الانتقالية التي جاء بها المعيار 33 من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

1- عرض البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:

يهدف عرض البيانات المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للحكومة، التي تفيد مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات وتقييم تخصيص الموارد المتاحة. وعلى وجه الخصوص، يجب توفير المعلومات التالية:

- مصادر وتوزيع واستخدام الموارد المالية؛
- طريقة تمويل الدولة لأنشطتها وتلبية احتياجاتها المالية؛
- تقييم قدرة الدولة على تمويل أنشطتها والوفاء بالتزاماتها؛
- الوضع المالي للدولة وتطوره؛

- تقييم إجمالي أداء الدولة من حيث تكلفة الخدمة والفاعلية والإنجازات.
- ووفقاً للمادة 87 من القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في الثاني من سبتمبر سنة 2018، والمتعلق بقوانين المالية، يرفق مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية المقدم كل سنة.
- بالحساب العام للدولة؛
- بحسابات النتائج (أو بيان الأداء المالي المتضمن: جدول صافي المصروفات، و جدول صافي حواصل الإيرادات السيادية، و جدول تحديد رصيد العمليات للسنة المالية).
- بالموازنة العامة (أو بيان المركز المالي).
- بالملاحق (بيان طرق المحاسبة والملاحظات).
- بالتزامات الدولة خارج الموازنة العامة.
- بتقرير يوضح التغيرات في الأساليب المحاسبية والقواعد المطبقة خلال السنة المالية.
- ويضاف إلى البيانات المالية المذكورة أعلاه، جدول التدفقات النقدية المحدد بموجب مشروع المخطط المحاسبي الجديد للدولة فيما يتعلق بالبيانات المالية.
- كذلك، توجب المادة 88 من القانون العضوي رقم 18-15 المذكور أعلاه، بأن تكون حسابات الدولة مصادق عليها من قبل مجلس المحاسبة حسب مبادئ الالتزام، والمصدقية والوفاء، ويدعم هذا التصديق بتقرير يبين التحقيقات التي تمت لهذا الغرض.

2- صياغة دليل للمعايير المحاسبية يتماشى مع البيئة المحاسبية الجزائرية:

في إطار سياسة الدولة لتبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، قامت السلطات المختصة على مستوى وزارة المالية، بتشكيل لجنة لصياغة دليل لمعايير المحاسبة يتماشى مع البيئة المحاسبية الجزائرية. هذه اللجنة قامت بدراسة المعايير الدولية واختارت مجموعة تضم سبعة عشر (17) معياراً تستطيع المنشآت والوحدات الحكومية تطبيقها حالياً (في انتظار تهيئة المناخ لتطبيق المعايير الأخرى)، منها إثني عشرة (12) معياراً تم اختيارها من بين معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وخمسة (5) معايير تم اختيارها من بين المعايير ذات التوجه الأوروبي. وجاءت قائمة المعايير المختارة على النحو المبين في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (1): القائمة المختارة من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

رقم المعيار	اسم المعيار	رقم المعيار	اسم المعيار
IPSAS 01	عرض البيانات المالية	IPSAS 13	عقود الإيجار
IPSAS 02	بيانات التدفق النقدي	IPSAS 19	المخصصات: الالتزامات والأصول المحتملة
IPSAS 03	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	IPSAS 21	انخفاض قيمة الأصول غير المولدة للنقد
IPSAS 07	الاستثمارات في المنشآت (الوحدات) الزميلة	IPSAS 23	الإيرادات من المعاملات غير التبادلية
IPSAS 09	الإيرادات من المعاملات التبادلية	IPSAS 24	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية
IPSAS 12	المخزون	IPSAS 31	الأصول غير الملموسة

الجدول رقم (2): القائمة المختارة من المعايير الأوروبية

رقم المعيار	اسم المعيار	رقم المعيار	اسم المعيار
المعيار رقم 02	الأعباء	المعيار رقم 10	مكونات خزينة الدولة
المعيار رقم 06	الأصول المادية	المعيار رقم 11	الديون والأدوات المالية لأجل
المعيار رقم 09	الحقوق على الأصول المتداولة		

3- إرشادات تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق لأول مرة في الجزائر:

يوفر المعيار 33 من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، إرشادات محددة بشأن فترة انتقالية مدتها ثلاث (3) سنوات. يتعين على السلطات الحكومية المختصة في الجزائر الأخذ بها، ويذكر، منها ما يلي:

- بيان المركز المالي الافتتاحي: تتمثل نقطة البداية في المعيار 33 من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في البيان الافتتاحي للوضع المالي، المعروف أيضاً باسم الموازنة الافتتاحية، والذي يتم إعداده في تاريخ الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق. وفي هذا الصدد، ينبغي تحديد طريقة لإعداد الرصيد الافتتاحي (الموازنة الافتتاحية) من أجل تحديد والتقييم المنتظمين للأصول والخصوم في التاريخ الذي يبدأ فيه اعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق كخطوة أساسية في عملية الانتقال. بالإضافة إلى ضرورة دعم الموازنة الافتتاحية بمعلومات وتفسيرات كافية لضرورة التدقيق.

- صياغة نطاق السياسات المحاسبية: من أهم القضايا التي يجب حلها عند الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وطرق القياس المحاسبية ذات الصلة عندما لا تتعامل المعايير الحالية مع نقطة معينة، ويجب بذل الجهود لاختيار طرق قياس محاسبية من شأنها أن تساهم في توليد معلومات مالية ذات صلة وموثوقة. وينبغي على الدولة أن تنشئ مجلساً وطنياً لمعايير المحاسبة في القطاع العام لتقديم المشورة بشأن القضايا الخاصة والفريدة. وفي عملية التنفيذ يمكن للمستشارين الأكاديميين المساعدة في تفسير معايير المحاسبة.

- الاستثناءات من تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام: يتعين على المنشآت والوحدات الحكومية في الجزائر عند التبنى لأول مرة لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، العمل على تسجيل الأصول العينية والمالية للدولة وعرضها في البيانات المالية، وذلك بالاعتماد على تقنيات معالجة التثبيات في محاسبة القطاع الخاص مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص نشاط وحدات القطاع العام. وبسبب الحجم الضخم لممتلكات الدولة وتراكمها من سنة إلى أخرى، يتعين على السلطات الحكومية المختصة العمل على إدراجها في محاسبة الدولة على مراحل. وذلك بقيد الاستثمارات الجديدة فقط في السنة الأولى من تطبيق المخطط المحاسبي الجديد للدولة. أما في المرحلة الثانية، يتم إدراج باقي الاستثمارات التي تم إنجازها خلال السنوات الماضية بعد حصرها وتقييمها.

الخاتمة: إن عملية الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق بما يوافق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، تستمد أهميتها من مدى الاعتراف بهذه المعايير والقبول الدولي بها، بحيث يسمح تطبيق هذه المعايير بتوفير بيانات مالية (قوائم مالية) حكومية ذات مصداقية وجودة عالية، وتوفير أفضل الممارسات الدولية في إعداد التقارير المالية الحكومية. وتماشياً مع هذه الأهمية، أبدت الجزائر رغبتها الصادقة في إصلاح محاسبتها الحكومية بغية الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

ويستخلص من هذه الدراسة بعض الاستنتاجات يذكر منها ما يلي:

- إن توجه الجزائر نحو الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق بما يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، جاء نتيجة التطورات التي عرفتها المحاسبة الدولية، لاسيما في تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية وتوفير المعلومات والبيانات المالية لأصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات وتقييم تخصيص الموارد المتاحة؛
- إن ضمان نجاح إصلاح المحاسبة الحكومية في الجزائر، استوجب تغيير المدونة الحالية لحسابات الدولة بتصنيف جديد لحسابات المخطط المحاسبي الجديد للدولة. وكذلك بتوفير المتطلبات الأساسية التي تسمح بالانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق بما يوافق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
- سيوفر المعيار 33 من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، الإرشادات الضرورية للانتقال السلس للمنشآت والوحدات الإدارية الحكومية في الجزائر التي تشرع في عملية الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق بما يسمح للامتثال لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
- ومن خلال الاستنتاجات المتوصل إليها، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات تتلخص فيما يلي:
- إعداد استراتيجية محكمة للانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق، وبذل الجهود للانتقال السلس للمنشآت والوحدات الحكومية التي تشرع في عملية التغيير الصعبة؛
- إعداد دورات وبرامج تكوينية لتأهيل وتدريب المستخدمين والعاملين في مجال المالية العامة، وكذلك الإسراع في توفير نظام مدمج للمعلومات، لتسهيل تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام؛
- الاستفادة من التجارب الدولية المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

قائمة المراجع:

- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، الجزء الثاني، ترجمة طلال أبو غزالة، التوزيع والنشر من المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المملكة الأردنية الهاشمية، 2021؛
- شلال زهير، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014.
- بوعبادة فتيحة، استراتيجية عصرنة الإطار المحاسبي لنظام المحاسبة العمومية بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020/2019؛
- القانون العضوي رقم 18-15 مؤرخ في 2 سبتمبر سنة 2018، يتعلق بقوانين المالية
- Ministère de finance, " Schéma d'adaptation des normes comptables de l'Etat", Direction Général de Comptabilité (DGC), Algérie, 30 Septembre 2007 ;
- Ministère de finance, " Plan comptable de l'Etat, Recueil du Plan Comptable de l'Etat ", Direction Général de Comptabilité (DGC), Algérie, 31 janvier 2008 ;
- Ministère de finance, " Projet de modernisation des systèmes budgétaires (MSB) ", Direction Générale du Budget (DGB), Algérie, 27 Avril 2006 ;
- Ministère de finance, " Rapport préliminaire sur le Plan Comptable de l'État transitoire", Direction Général de Comptabilité (DGC), Algérie, 6 septembre 2008 .
- Centre for Financial Reporting Reform (CFRR), IPSAS 33 First-time Adoption of Accrual Basis IPSAS. Governance Global Practice, The World Bank, available on <https://cfr.worldbank.org/sites/default/files/2021-04/IPSAS.pdf> , consult the 04 December 2022.

نظرة عامة حول معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS

إعداد/ حسن عبد الله دندشله
ديوان المحاسبة الأردني

مقدمة:

في ضوء التغييرات المتسارعة والتطور والتحول الاقتصادي والتكنولوجي في بيئة القطاع العام، ونظراً لوجود اهتمام متزايد لتحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز القرارات الإدارية، وتفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية والأجهزة الحكومية وإدخال تحسينات على إدارة موارد القطاع العام، قام الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants) – IFAC في إيجاد إطار عالمي موحد للمحاسبة في القطاع العام من أجل تحسين الثقة في نوعية وموثوقية التقارير والبيانات المالية الحكومية، حيث اتجه الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى إنشاء مجلس خاص لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام – (IPSASB International Public Sector Accounting standards Board) لصياغة وإصدار معايير محاسبية خاصة بالقطاع العام ذات جودة عالية.

وفي هذا الإطار قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع معايير بشار إليها بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام المعروفة بالرموز IPSAS، بغرض استخدامها في إعداد البيانات المالية من قبل منشآت القطاع العام في جميع أنحاء العالم، حيث يقر المجلس بالمنافع الكبيرة المتأتية من تحقيق معلومات مالية متسقة وقابلة للمقارنة في مختلف التخصصات، كما تُعد عنصراً ضرورياً لتحسين المساءلة والشفافية في الإنفاق العام. وسيتم استعراض المقال على النحو التالي:

المفاهيم الرئيسية لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:

المفهوم:

هي مجموعة من المعايير المحاسبية عالية الجودة لإعداد التقارير المالية ذات الغرض العام والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) بغرض استخدامها في إعداد البيانات المالية من قبل القطاع العام في جميع أنحاء العالم.

وتعتبر معايير التقارير المالية الدولية (IFRSs) والتي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) القاعدة الرئيسية التي يستمد منها مجلس (IPSASB) في وضعه لمعايير (IPSASs).

الهدف من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:

تطوير مهنة المحاسبة والتقارير المالية	تحسين أداء المالية العامة	تحسين نوعية التقارير المالية المقدمة من قبل القطاع العام	زيادة الشفافية والموثوقية بالبيانات المالية
تعزيز الثقة بالبيانات المالية الخدمية للحكومات	توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد	تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي	تحقيق الاستخدام الأمثل للموجودات الحكومية

نطاق تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:

تطبق هذه المعايير من قبل الجهات الحكومية والحكومات الوطنية والمركزية، والإقليمية، والحكومات والمحلية، وما يتبع هذه الحكومات من دوائر وهيئات ومجالس ومفوضيات، ولا تنطبق هذه المعايير على المؤسسات التجارية. أي أنه يشمل جميع وحدات قطاع الحكومة العامة وجميع الشركات العامة التي لا تهدف لتحقيق الأرباح، ولا تنطبق هذه المعايير على المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي.

مزايا تطبيق معايير المحاسبة الحكومية في القطاع العام:

- يحقق تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام مزايا عديدة للبيانات المالية التي يتم إعدادها ونشرها أهمها:
- تعزيز الشفافية والمساءلة، من خلال تقديم البيانات المالية بطريقة موثوقة وواضحة ومفيدة، والمساءلة عن كفاءة وفعالية الأنشطة والبرامج الحكومية.
- قابلية البيانات المالية للمقارنة، من خلال إجراء مقارنة للبيانات المالية والأداء المالي على عدة مستويات محلية وقطاعية ودولية.
- المصداقية والقبول العام، وذلك من خلال تطوير المعلومات المالية التي تقدمها منشآت القطاع العام في مختلف أرجاء العالم
- تقديم معلومات أكثر شمولية وأكثر اتساقا ودقة عن الأصول والالتزامات، والإيرادات والمصاريف.
- توفير معلومات مالية مفيدة تساهم في تحسين قدرة الإدارة الحكومية ومستوى وعيها في عملية اتخاذ القرارات.

معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:

معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وما يقابلها من معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

تم إعداد معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام استنادا لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكما هو موضح بالجدول أدناه:

رقم المعيار IPSAS	معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS	ما يقابلها من معايير المحاسبة الدولية IAS أو معايير دولية لإعداد التقارير المالية IFRS	رقم المعيار المقابل IAS IFRS	سنة إصدار معيار IPSAS
1	عرض البيانات المالية	عرض القوائم المالية	IAS 1	2000
2	بيانات التدفق النقدي	قائمة التدفقات النقدية	IAS 7	2000
3	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء	السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء	IAS 8	2000
4	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	IAS 21	2000
5	تكاليف الاقتراض	تكاليف الاقتراض	IAS 23	2000

معيار ملغي تم استبداله ب 34 IPSAS البيانات المالية المنفصلة			البيانات المالية الموحدة والمنفصلة	6
35 IPSAS البيانات المالية الموحدة				
معيار ملغي تم استبداله ب				
36 IPSAS الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة			الاستثمارات في المنشآت الزميلة	7
معيار ملغي تم استبداله ب 37 IPSAS الترتيبات المشتركة			الحصص في مشاريع مشتركة	8
2001	IFRS 15	الإيراد من العقود مع العملاء	الإيراد من المعاملات التبادلية	9
2001	IAS 29	التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	10
2001	IFRS 15	عقود الإنشاء	عقود الإنشاء	11
2001	IAS 2	المخزون	المخزون	12
2001	IFRS 16	عقود الإيجار	عقود الإيجار	13
2001	IAS 10	الأحداث بعد فترة التقرير	الأحداث بعد تاريخ إعداد التقارير	14
معيار ملغي تم استبداله ب 28 IPSAS الأدوات المالية: العرض				
29 IPSAS الأدوات المالية: الاعتراف والقياس			الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	15
30 IPSAS الأدوات المالية: الإفصاحات				
2001	IAS 40	الاستثمارات العقارية	العقارات الاستثمارية	16
2001	IAS 16	الممتلكات والمصانع والمعدات	الممتلكات والمصانع والمعدات	17
2002	IFRS 8	القطاعات التشغيلية	تقديم التقارير حول القطاعات	18
2002	IAS 37	المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة	المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة	19
2002	IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة	20
2004	IAS 36	انخفاض قيمة الموجودات	إنخفاض قيمة الأصول غير المولدة للنقد	21
2006		لا يوجد	الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام	22
2006	IAS 20	مساعدة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)	23
2006		لا يوجد	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية	24
معيار ملغي تم استبداله ب 39 IPSAS منافع الموظفين			منافع الموظفين	25
2008	IAS 36	انخفاض قيمة الموجودات	انخفاض قيمة الأصول المولدة للنقد	26
2009	IAS 11	الزراعة	الزراعة	27
2010	IAS 32	الأدوات المالية: العرض	الأدوات المالية: العرض	28
2010	IFRS 9	الأدوات المالية	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	29
2010	IFRS 7	الأدوات المالية: الإفصاحات	الأدوات المالية: الإفصاحات	30
2010	IAS 38	الأصول غير الملموسة	الأصول غير الملموسة	31
2011	IFRS 12 IFRS 11	الإفصاح عن الملكية في المنشآت الأخرى والترتيبات المشتركة	ترتيبات امتياز تقديمًا لخدمات: المانح	32
2015	IFRS 1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير لأول مرة	تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق للمرة الأولى	33

2015	IAS 27	القوائم المالية المنفصلة	البيانات المالية المنفصلة	34
2015	IFRS 10	القوائم المالية الموحدة	البيانات المالية الموحدة	35
2015	IAS 28	الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة	الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة	36
2015	IFRS 11	الترتيبات المشتركة	الترتيبات المشتركة	37
2015	IFRS 12	الإفصاح عن الملكية في المنشآت الأخرى	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	38
2015	IAS 19	منافع الموظفين	منافع الموظفين	39
2015	IFRS 3	اندماج الأعمال	عمليات اندماج الأعمال في القطاع العام	40
2018	IFRS 9	الأدوات المالية	الأدوات المالية	41

إطار التقارير المالية ذات الغرض العام:

يتكون إطار التقارير المالية ذات الغرض العام التي تُعدها منشآت القطاع العام من:

- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق.
- معيار المحاسبة الدولية في القطاع العام على الأساس النقدي - إعداد التقارير المالية بموجب أساس النقد المحاسبي.
- وفيما يلي بيان الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام :

أولاً: قائمة المعايير الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق والهدف من كل معيار:

تتكون المعايير الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق من (42) معياراً، جاري العمل في (37) معياراً، في حين يوجد (5) معايير تم الغاؤها واستبدالها بمعايير أخرى، وفيما يلي قائمة تمثل كافة معايير (IPSAS) والهدف من كل معيار:

رقم المعيار	معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS	هدف المعيار
1	عرض البيانات المالية	بيان الطريقة التي يتم من خلالها عرض البيانات المالية للأغراض العامة من أجل ضمان إمكانية المقارنة، وبيان الاعتبارات الكلية الخاصة بعرض البيانات المالية، وما هي المبادئ الأساسية التي يتم بموجبها إعداد البيانات المالية، متضمناً الإرشادات بشأن هيكل هذه البيانات والحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بمحتواها بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي.
2	بيانات التدفق النقدي	عرض معلومات حول التغيرات التاريخية في النقد والنقد المعادل في منشأة القطاع العام من خلال بيان التدفقات النقدية خلال الفترة وفقاً للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، حيث يحدد بيان التدفقات النقدية الطريقة التي تحصل فيها المنشأة على النقد لتمويل أنشطتها، والأسلوب الذي يتم بموجبه استخدام النقد.
3	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	يتضمن تحديد المعايير اللازمة لعملية اختيار وتغيير السياسات المحاسبية، إضافة إلى المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصويب الأخطاء، بالإضافة إلى تعزيز مدى ملاءمة ومصداقية البيانات المالية الخاصة بالمنشأة.
4	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	شرح المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات الخارجية للمنشأة، وذلك من خلال بيان عملية إدخال تلك المعاملات في البيانات المالية، والتعبير عن المعاملات بعملة تقرير المنشأة، وترجمة البيانات المالية للعمليات الأجنبية إلى عملة التقرير، إضافة إلى تقرير أي سعر صرف سيتم استخدامه، وكيفية الاعتراف بالبيانات المالية والأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف.

بيان المعالجة المحاسبية لتكاليف الإقراض والاعتراف بها وتسجيلها كمصرف، كما يتيح المعيار معالجة بديلة مسموح بها، وبيان رسملة تكاليف الإقراض المنسوبة مباشرة إلى تملك (اقتناء) أو إنشاء (بناء) أو إنتاج أصل مؤهل.	تكاليف الإقراض	5
معيار ملغي تم استبداله بالمعيار 34 IPSAS	البيانات المالية الموحدة والمنفصلة	6
البيانات المالية المنفصلة 35 IPSAS البيانات المالية الموحدة	الإستثمارات في المنشآت الزميلة	7
معيار ملغي تم استبداله بـ 36 IPSAS الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة	الحصص في مشاريع مشتركة	8
معيار ملغي تم استبداله بالمعيار 37 IPSAS الترتيبات المشتركة	الإيراد من المعاملات التبادلية	9
بيان المعالجة المحاسبية للإيرادات الناتجة عن المعاملات والأحداث التبادلية المتعلقة بتقديم الخدمات، وبيع البضائع، واستخدام أطراف أخرى لأصول المنشأة المنتجة للفوائد والإتاوات وأرباح الأسهم أو التوزيعات المماثلة.	التقارير المالية في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع	10
بيان معايير محددة ووصف المعالجة المحاسبية في البيانات المالية المفردة والموحدة للمنشآت التي تقدم تقاريرها بعملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع، وكذلك وصف المعالجة المحاسبية في الحالة التي لا يكون فيها الاقتصاد مفرط في التضخم.	عقود الإنشاء	11
بيان المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المرتبطة بعقود الإنشاء في البيانات المالية، من خلال بيان أساساً لتصنيف للعقد وترتيباته، وتوفير إرشادات بشأن أنواع العقود التي تنشأ في القطاع العام، وتحديد أساس الاعتراف والإفصاح عن مصاريف العقد، وإذا كان ذلك مناسباً، إيرادات العقد.	المخزون	12
بيان المعالجة المحاسبية للمخزون تحت نظام التكلفة التاريخية، والاعتراف بتكاليف الحصول عليه كأصل في الميزانية، والاعتراف باللاحق بها كمصرف، بما فيها أي تخفيض إلى صافيا لقيمة القابلة للتحقق، وتوفير إرشادات عن صيغ التكلفة المستخدمة لتحميل التكاليف على المخزون.	عقود الإيجار	13
تحديد السياسات والإفصاحات المحاسبية المناسبة للمستأجرين والمؤجرين لتطبيقها على عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية.	الأحداث بعد تاريخ إعداد التقارير	14
بيان متى يتوجب على المنشأة أن تعدّل بياناتها المالية لتعكس الوقائع بعد تاريخ إعداد التقرير، وما هي الإفصاحات التي يجب على كل منشأة تقديمها حول التاريخ الذي تم فيه اعتماد إصدار البيانات المالية، وعن الوقائع ما بعد تاريخ إعداد التقرير، وأن لا تقوم المنشأة بإعداد بياناتها المالية على أساس المنشأة المستمرة إذا كانت وقائع ما بعد تاريخ إعداد التقرير تشير إلى أن افتراض المنشأة المستمرة ليس أمراً مناسباً.	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	15
معيار ملغي تم استبداله بـ 28 IPSAS الأدوات المالية: العرض	العقارات الإستثمارية	16
29 IPSAS الأدوات المالية: الاعتراف والقياس 30 IPSAS الأدوات المالية: الإفصاحات	المتلكات والمصانع والمعدات	17
وصف المعالجة المحاسبية للعقارات الإستثمارية ومتطلبات الإفصاح ذات العلاقة، وخاصة فيما يتعلق ببيان كيفية الاعتراف بالمتلكات المستثمرة وتصنيفها، وتحديد كيفية قياس المتلكات المستثمرة وإطفاؤها وتخفيضها، وبيان قواعد المحاسبة الواجب تطبيقها على التحولات بين فئات المتلكات الإستثمارية.	تقديم التقارير حول القطاعات	18
تحديد المعالجة المحاسبية للمتلكات والمصانع والمعدات، بما فيها الاعتراف بالأصول، وتحديد المبالغ المسجلة وتكاليف الاستهلاك وخسائر الانخفاض في قيمتها، بحيث يمكن مستخدمي البيانات المالية التحقق من المعلومات التي تتعلق باستثمار المنشأة في المتلكات والمصانع والمعدات والتغيرات في هذه الإستثمارات.		
وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاعات من أجل فهم الأداء السابق للمنشأة بشكل أفضل، والتعرف على المصادر المخصصة لدعم الأنشطة الرئيسية للمنشأة، وتعزيز شفافية التقارير المالية وتمكين المنشأة من الوفاء بالتزاماتها المطلوبة.		

19	المخصصات، والإلتزامات المحتملة، والأصول المحتملة	توضيح معايير الاعتراف المناسبة وقواعد قياس المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة والظروف التي يجب الاعتراف بها، وكيفية قياسها، وضمان الإفصاح عن معلومات كافية في الإيضاحات حول البيانات المالية لتمكين المستخدمين من فهم طبيعتها ووقتها ومقدارها.
20	الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة	ضمان أن تفصح البيانات المالية عن العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة، والمعاملات التي تتم بين المنشأة والأطراف ذات العلاقة في ظروف معينة. إن مثل هذه المعلومات مطلوبة لأغراض المساءلة ولتسهيل فهم المركز المالي والأداء المالي للمنشأة مقدمة التقارير.
21	إنخفاض قيمة الأصول غير المولدة للنقد	وصف الإجراءات التي تطبقها المنشأة لضمان الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة إحدى الأصول غير المولدة للنقد، ومتى تقوم بعكس تلك الخسارة، وتوضيح الإفصاحات المطلوبة، وضمان إدراج الأصول غير المولدة للنقد بما لا يزيد عن قيمة الخدمة القابلة للاسترداد، وشرح كيفية احتساب مبلغ الخدمة القابلة للاسترداد.
22	الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام	تحديد متطلبات الإفصاح الخاصة بالحكومات التي تختار عرضها لمعلومات حول القطاع الحكومي العام في بياناتها المالية الموحدة. ويمكن أن يعزز الإفصاح عن معلومات مناسبة حول القطاع الحكومي العام من شفافية التقارير المالية، وأن يساعد على فهم أفضل للعلاقة بين الأنشطة السوقية وغير السوقية التي تقوم بها الحكومة، وبين البيانات المالية والأسس الإحصائية لإعداد التقارير المالية.
23	الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)	تحديد متطلبات إعداد التقارير المالية بخصوص الإيراد الناشئ من معاملات غير تبادلية، باستثناء المعاملات غير التبادلية التي تؤدي إلى اندماج المنشأة، ويتعامل هذا المعيار مع القضايا التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار لدى الاعتراف بالإيراد من المعاملات غير التبادلية بما في ذلك تحديد مساهمات المالكين.
24	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية	التأكد من أن منشآت القطاع العام قامت بتضمين مقارنة المبالغ المقدرة والمبالغ الفعلية الناجمة عن تنفيذ الموازنة في البيانات المالية الخاصة بها، وأنها قد أوفت بإلتزاماتها المتعلقة بالمساءلة وتعزيز الشفافية في بياناتها المالية من خلال تنفيذ الموازنة المصادق عليها والمسؤولة عنها أمام الجمهور، حيث تُعد الموازنة والبيانات المالية على نفس الأساس، وإظهار أدائها المالي في تحقيق النتائج المقدرة في الموازنة.
25	منافع الموظفين	معيار ملغي تم استبداله بالمعيار 39 IPSAS منافع الموظفين
26	انخفاض قيمة الأصول المولدة للنقد	بيان الإجراءات التي يتوجب على المنشأة تطبيقها لتحديد ما إذا كان أحد الأصول المولدة للنقد قد إنخفضت قيمته. ويحدد هذا المعيار كذلك متى يجب على المنشأة عكس خسارة انخفاض القيمة، كما يبين الإفصاحات اللازمة.
27	الزراعة	وصف المعالجة المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالأنشطة الزراعي.
28	الأدوات المالية: العرض	تأسيس مبادئ أساسية لعرض الأدوات المالية، وتصنيف الفائدة وأرباح الأسهم أو التوزيعات والخسائر والمكاسب، والظروف التي يجب فيها إجراء مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية..
29	الأدوات المالية: الإعترا ف والقياس	تحديد مبادئ الاعتراف وقياس الأصول والإلتزامات المالية وبعض العقود لبيع وشراء الأصول غير المالية، كما يسمح بتطبيق متطلبات محاسبة التحوط لهذا المعيار.
30	الأدوات المالية: الإفصاحات	الطلب من المنشآت توفير الإفصاحات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم البيانات المالية للمنشأة والأداء المالي، وطبيعتها ومدى مخاطرها، وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر.
31	الأصول غير الملموسة	بيان المعاملة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي لم يتم تداولها بالتحديد في أي معيار آخر من معايير المحاسبة الدولية، ويتطلب هذا المعيار الاعتراف بالأصل إذا طابق مقاييس محددة، وكيفية قياس القيمة المسجلة للأصول غير الملموسة والإفصاح عنها.
32	ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح	وصف محاسبة ترتيبات امتياز تقديم الخدمات من قبل المانح، والتي هي منشأة قطاع عام.
33	تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق للمرة الأولى	توفير إرشادات للمنشأة بشأن كيفية التعامل مع متطلبات تطبيق المعايير للمرة الأولى، والتي تقوم بإعداد وعرض البيانات المالية بعد تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق.

34	البيانات المالية المنفصلة	تحديد متطلبات المحاسبة والإفصاح عن الاستثمارات في المنشآت الخاضعة للسيطرة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة عندما تقوم المنشأة بإعداد البيانات المالية المنفصلة.
35	البيانات المالية الموحدة	إرساء مبادئ معينة لعرض وإعداد البيانات المالية الموحدة عندما تسيطر المنشأة على واحدة أو أكثر من المنشآت الأخرى.
36	الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة	وصف محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، وبيان المتطلبات الخاصة بتطبيق طريقة حقوق الملكية عند محاسبة استثماراتها في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.
37	الترتيبات المشتركة	وضع مبادئ إعداد التقارير المالية بواسطة المنشآت التي تملك حصصاً في الترتيبات التي تخضع لسيطرة مشتركة (أي الترتيبات المشتركة)، ويشترط على المنشأة التي هي طرف في الترتيب المشترك أن تحدد نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه من خلال تقييم حقوقها والتزاماتها، ومحاسبة تلك الحقوق والالتزامات وفقاً لذلك النوع من الترتيب المشترك.
38	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	الاشترط على المنشأة الإفصاح عن معلومات في بياناتها المالية تساعد مستخدمي هذه البيانات على تقييم طبيعة حصصها في المنشآت الخاضعة للسيطرة، والترتيبات المشتركة والشركات الزميلة، والمنشآت المنظمة التي لم يتم توحيدها، والمخاطر المرتبطة بتلك الحصص من جهة، وأثار تلك الحصص على مركزها المالي وأدائها المالي وتدقيقاتها النقدية من جهة أخرى.
39	منافع الموظفين	تحديد محاسبة منافع الموظفين والإفصاح عنها، والاعتراف بأي التزام معين عندما يقدم الموظف الخدمة مقابل منافع الموظفين، وأي مصروف معين عندما تستهلك المنشأة المنافع الاقتصادية.
40	عمليات اندماج الأعمال في القطاع العام	تحسين الملاءمة والعرض العادل والقدرة على مقارنة المعلومات التي تقدمها المنشأة المعدة للتقارير في بياناتها المالية حول عمليات اندماج الأعمال في القطاع العام وتأثيراتها.
41	الأدوات المالية	إرساء مبادئ إعداد التقارير المالية عن الأصول المالية والالتزامات المالية التي ستقدم معلومات مفيدة وملئمة لمستخدمي البيانات المالية تمكنهم من تقييم مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وتوقيتها وعدم التيقن بشأنها.
42	المزايا الاجتماعية	توفير إرشادات بشأن المحاسبة عن نفقات الاستحقاقات الاجتماعية، وتحديد المتطلبات والمبادئ المتعلقة بالاعتراف بالمصروفات والمطلوبات الخاصة بالمزايا الاجتماعية، وقياس النفقات والالتزامات المتعلقة بها، وتقديم معلومات حول المنافع الاجتماعية في البيانات المالية، وتحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

ثانياً: معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على الأساس النقدي - إعداد التقارير المالية بموجب أساس النقد المحاسبي:

الهدف:

يهدف إلى وصف الطريقة التي ينبغي بها عرض البيانات المالية ذات الغرض العام بموجب الأساس النقدي المحاسبي لتحقيق الشفافية في التقارير المالية للمقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية، والأرصدة النقدية للحكومات.

إرشادات الممارسة الموصى بها:

وفيما يلي بيان للإرشادات الموصى بها والهدف من كل إرشاد:

سنة الاعتماد	الهدف	الإرشادات الموصى بها	رقم الإرشاد
2013	توفير إرشادات بشأن إعداد التقارير حول الاستدامة المالية طويلة الأجل للمنشأة القطاع العام، وتوفير إرشادات الممارسة الموصى بها معلومات بشأن أثر السياسات والقرارات الحالية التي اتخذت في تاريخ إعداد التقرير على التدفقات النقدية الواردة والصادرة المستقبلية، كما أنها تأتي مكملة للمعلومات الإضافية في البيانات المالية ذات الغرض العام، ويتمثل الهدف من إعداد مثل هذه التقارير هو إعطاء مؤشر على الاستدامة المالية طويلة الأجل المتوقعة للمنشأة خلال نطاق زمني محدد وفقاً للافتراضات المعلنة.	إعداد التقارير بشأن الاستدامة طويلة الأجل للمنشأة	1
2013	توفير إرشادات لإعداد وعرض ومناقشة وتحليل البيانات المالية، ويساعد مناقشة وتحليل البيانات المالية المستخدمين على فهم المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة التي تعرضها في بياناتها المالية.	مناقشة وتحليل البيانات المالية	2
2015	توفير إرشادات التي تساعد منشآت القطاع العام على الإبلاغ عن معلومات أداء خدماتها في التقارير المالية ذات الغرض العام، ويتم تعريف معلومات أداء الخدمات بأنها (معلومات حول الخدمات التي تقدمها المنشأة، وأهداف أداء خدمات المنشأة، ونطاق تحقيقها لتلك الأهداف). وتساعد معلومات أداء الخدمات مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام في تقييم كفاءة وفعالية الخدمات التي تقدمها المنشأة.	الإبلاغ عن معلومات أداء الخدمات	3

المراجع:

-إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام - 2021(IPSAS) ترجمة طلال ابو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر:



جمعية المجمع الدولي للعربي للمحاسبين القانونيين.

-كتيب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام نحو إدارة مالية متطورة- إعداد شركة ديلويت أندتوشا لشرق الأوسط (Deloitte) ©2018.

-كتيب تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام -إعداد شركة صرح العالمية للاستشارات والتدريب (Sarh Group) طبعة عام 2021.

-دليل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام والمترجمة من دليل تنفيذ وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (وايلي) - ترجمة ونشر المجمع الدولي للعربي للمحاسبين القانونيين.

أخبار المنظمة العربية

1- أخبار التدريب والبحث العلمي بالمنظمة :

1- خطة عمل المنظمة في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2022:

اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه الثالث والستين المنعقد بالدوحة خلال يومي 20 و21/03/2022 خطة عمل المنظمة لسنة 2022 وقد قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع الأجهزة المستضيفة لهذه اللقاءات العلمية والتدريبية، حيث أنه وبعد تنفيذ لقاءين تدريبيين إلى حدود النصف الأول من العام 2022، تم في النصف الثاني من العام تنفيذ اللقاء التدريبي حول "مهارات كشف مخاطر الغش والاحتيال من قبل الأجهزة العليا للرقابة" الذي استضافه ديوان الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 2022/11/9 وشارك فيه 35 متدرباً ينتمون إلى 17 جهازاً رقابياً.

فيما تم برمجة اللقاءين المتبقين من خطة العمل خلال شهر يناير 2023 وفقاً للمواعيد التالية:

- اللقاء العلمي حول "الرقابة على الصناعات الاستخراجية": وينفذه ديوان المحاسبة بدولة الكويت عن بعد خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 19 يناير 2023.

- اللقاء التدريبي "رقابة الأداء على قطاع الاتصالات": ويستضيفه مجلس الحسابات بالمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 26 يناير 2023.

2- الأنشطة المبرمجة من قبل هيكل المنظمة:

أ. اللقاءات التدريبية في إطار الخطط التشغيلية للجان المنظمة :

في إطار أنشطة لجان المنظمة للعام 2022، تم خلال النصف الثاني من العام 2022، تنفيذ اللقاء التدريبي عن بعد حول "التخطيط الاستراتيجي وفقاً لدليل التخطيط الاستراتيجي الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي"، الذي استضافه الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 8 ديسمبر 2022 عبر منصة التعلم الإلكتروني للمنظمة، وقد شارك باللقاء 29 متدرباً ينتمون إلى 12 جهازاً رقابياً وأسفر اللقاء التدريبي عن التوصيات التالية:

- عقد لقاءات تدريبية وورش عمل للتدريب على استخدام (SAI-PMF) وأداة التحليل الرباعي (SWOT) ويفضّل أن تكون حضورية.

- تشكيل لجنة من خبراء الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة (الأربوساي) لتقديم الدعم اللازم للأجهزة التي لم يسبق لها إعداد خطة استراتيجية وكذلك التي ترغب في الاستفادة من خبرات الأجهزة المتقدمة في مجال التخطيط الاستراتيجي.

- عقد المزيد من الدورات التدريبية وورش العمل في مجال التخطيط الاستراتيجي وزيادة ساعاتها التدريبية.

- التواصل بين الأجهزة العليا للرقابة لتبادل الخبرات والتشاور فيما يخص الخطط الاستراتيجية الموضوعية لتعميم الاستفادة من تجارب الأجهزة الأعضاء في هذا المجال لدليل الإدارة.

- حث الأجهزة الأعضاء في المنظمة على اتباع نهج التخطيط الاستراتيجي وفقاً للاستراتيجية الصادرة عن مبادرة الإنتوساي للتنمية IDI.

- دعوة الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية (الأربوساي) لأن تولي أهمية للتحويل الرقمي وتكنولوجيا المعلومات في خططها الاستراتيجية.

ب. مهام الرقابة التعاونية :

* مهمة الرقابة التعاونية حول الصناعات الاستخراجية: اعتمد المجلس التنفيذي في النقطة التاسعة من قراره رقم 2021/313 م.ت (62)، نتائج المراحل التي تم تنفيذها في خطة المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية وصادق على تنفيذ بقية الخطة، وقد نصت النقطة الثامنة من البرنامج الأولي الوارد بمذكرة مفاهيم المهمة التعاونية على تنفيذ لقاء حضوري من أجل النظر في التقارير الوطنية (نتائج الاعمال الرقابية) وضمان الجودة، وبعد التشاور مع منسق هذا المشروع (ممثل ديوان المحاسبة الليبي) تم عقد اجتماع خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 2022/06/15، بمقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية لاستكمال هذه المرحلة من خطة المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية. وقد شارك بالاجتماع منسق المهمة ممثل ديوان المحاسبة الليبي إضافة إلى ديوان المحاسبة بدولة الكويت وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان إضافة إلى طاقم التدريب ووفد الأمانة العامة.

* مهمة الرقابة النموذجية حول الرقابة المالية وفقا لدليل الرقابة المالية المعد من قبل المنظمة: اعتمد المجلس التنفيذي في النقطة السادسة من قراره رقم 2021/314 م.ت (62)، مذكرة مفاهيم تنفيذ مهمة رقابية نموذجية تتعلق بالرقابة المالية وفقا لدليل الرقابة المالية المعد من قبل المنظمة، وقد نصت هذه المذكرة على "أن يتم على هامش الورشة التدريبية المتعلقة بدليل الرقابة المالية تنظيم اجتماع تحضيرى في إطار الإعداد لتنفيذ المهمة الرقابية لتقديم الاتفاقية وضبط آجال التنفيذ وتوزيع الأجهزة على المديرين واعتماد آلية مراجعة النظير لمتابعة تنفيذ المهمة". وبعد التشاور مع منسق المهمة الرقابية من لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة تم عقد اجتماع حضوري خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 2022/11/20، بمقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية وذلك للتخطيط لتنفيذ مهمة الرقابة النموذجية المذكورة. وقد شارك في الاجتماع إضافة إلى مدربي المهمة من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومنسق المهمة، ممثل لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة وممثل محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية، والفرق المشاركة من الأجهزة الأعضاء بكل من العراق والجزائر وليبيا وقد شارك الفريق السوري في هذا الاجتماع عن بعد.

* مهمة الرقابة التعاونية حول الهدف الرابع "التعلم الجيد": اعتمد المجلس التنفيذي ضمن قراره رقم 2021/315 م.ت (62)، مذكرة المفاهيم حول ورشة التدريب والرقابة التعاونية المتعلقة بالهدف الفرعي 4-1، التي نصت في برنامجها الأولي على تنفيذ مهمة رقابة تعاونية، خلال الفترة الممتدة من شهر مارس إلى شهر ديسمبر من العام 2022. بناء عليه، تم عقد لقاء خلال الفترة الممتدة من 01 إلى 2022/11/04 بمقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية بمشاركة كل من فلسطين، الجزائر، ليبيا، تونس، السودان، العراق.

II- اجتماعات هياكل المنظمة:

1- اجتماعات لجان المنظمة التمهيدية للجمعية العامة :

في إطار التنسيق بين هياكل المنظمة والأعمال التمهيدية السابقة للدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة والاجتماعي المجلس التنفيذي للمنظمة الرابع والستين والخامس والستين، عقدت هياكل المنظمة، خلال النصف الثاني من العام 2022، اجتماعاتها مضمنة نتائج أعمالها بالتقارير المنجزة والتي تم عرضها على أنظار المجلس التنفيذي خلال الاجتماع الرابع والستين للمجلس.

ويمكن الاطلاع عليها من خلال الدخول لنافذة أنشطة كل لجنة على موقع المنظمة على الرابط التالي:

<http://arabosai.org/Ar>

2. اجتماعات فرق ومجموعات عمل المنظمة :

* اجتماعات مجموعة عمل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات: بعد انضمام الأجهزة الأعضاء بكل من: الجزائر، سوريا، مصر، فلسطين والمغرب والسودان عقدت مجموعة عمل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات سلسلة من الاجتماعات.

* اجتماع فريق عمل "تقييم مهنية المنظمة": في إطار مواصلة جهود المنظمة في تطبيقها لإطار مهنية المنظمات الإقليمية وتنفيذاً للفقرة الحادية عشرة من القرار رقم 2018/249 م.ت (56) التي دعت لتشكيل فريق عمل يتولى إنجاز عملية تقييم مهنية المنظمة، ومواصلة لما تم إنجازه بهذا الشأن تم عقد اجتماع بمقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 2022/7/30 لاستكمال تقرير الفريق حول تقييم مهنية المنظمة. وقد شارك في الاجتماع ممثلو الأجهزة الأعضاء بكل من ليبيا وسوريا وبرئاسة ممثل المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.

3. الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة والاجتماع الرابع والستين والخامس والستين للمجلس التنفيذي :

عقدت الجمعية العامة والمجلس التنفيذي اجتماعاتهما بالمملكة العربية السعودية وفقاً للبرنامج الزمني:

* انعقد المجلس التنفيذي (64) يومي 23 و2022/10/24: وتم خلاله مناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعماله ومن بينها النظر في تقارير اللجان والأمانة العامة ورئاسة المجلس التنفيذي، إضافة إلى إعادة تشكيل لجان المنظمة الرئيسية، والنظر في المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028.

* انعقدت الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة خلال الفترة الممتدة من 2022/10/27-25: وقد شارك في الدورة عشرون جهازاً رقابياً عضواً بالمنظمة، واستهلّت الدورة بكلمات أصحاب السعادة والمعالين رئيس الديوان المنظم للدورة وممثل رئيس المجلس التنفيذي والأمين العام للمنظمة والسادة ضيوف ومراقبي الدورة ثم تم النظر في جدول أعمال الدورة خلال اليوم الأول فيما خصص اليوم الثاني للندوة الفنية التي تمحورت حول "التحول إلى الاستحقاق المحاسبي وأثاره على العمل الرقابي الحكومي" وفي بداية اليوم الثالث تمت قراءة القرارات الصادرة عن هذه الدورة.

* انعقد المجلس التنفيذي (65) في تشكيلته الجديدة يوم 2022/10/27: حيث ترأس الاجتماع الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية ونائبه الأول ديوان المحاسبة بدولة قطر ونائبه الثاني ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة وبعضوية كل من: ديوان المحاسبة بدولة الكويت، المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق، ديوان المحاسبة الليبي بالإضافة لوفد الأمانة العامة.

4. اجتماعات لجان المنظمة التمهيدية للاجتماع السادس والستين غير العادي للمجلس التنفيذي للمنظمة :

أقر المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والستين، المنعقد بجدة يوم 2022/10/27، عقد اجتماع له في نهاية شهر ديسمبر 2022 للنظر أساساً في برامج عمل هيكل المنظمة لسنة 2023 والموازنة لنفس السنة.

وبناء عليه وبعد التنسيق بين الأمانة العامة ورؤساء لجان المنظمة عقدت اللجان اجتماعاتها خلال موفى شهر نوفمبر والنصف الأول من شهر ديسمبر وضمنت نتائج أعمالها بتقريرها التي عرضت لاحقا على جدول أعمال الاجتماع السادس والستين غير العادي للمجلس التنفيذي والمعروضة على موقع المنظمة على الرابط التالي: <http://arabosai.org/Ar>

5- الاجتماع السادس والستين غير العادي للمجلس التنفيذي: عملا بقرار المجلس التنفيذي رقم 2022/375 م.ت (65)، الذي نص على " أن يعقد المجلس اجتماعه السادس والستين عن بعد بتاريخ 21 ديسمبر 2022 ويتضمن جدول أعماله أساسًا المصادقة على برامج عمل هياكل المنظمة لسنة 2023 والموازنة لنفس السنة، وتحديد موعد ومكان اجتماع المجلس التنفيذي 67" انعقد المجلس التنفيذي عن بعد عبر منصة المنظمة حيث نظر في المواضيع المطروحة على جدول أعماله.

III- المشاركات الدولية للمنظمة:

1. الاجتماع الرابع عشر للجنة التوجيهية للجنة الإنتوساي المعنية بتبادل المعرفة :

بناءً على دعوة من معالي المستشار/ هشام بدوي، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية شارك رئيس المجلس التنفيذي في الاجتماع الرابع عشر للجنة التوجيهية للجنة الإنتوساي المعنية بتبادل المعرفة الذي عقد بالقاهرة خلال الفترة 12-14 سبتمبر 2022 وذلك بصفة ممثل عن المنظمة العربية. وتناول الاجتماع عددا من المواضيع الهامة المدرجة على جدول أعماله، ولعلّ من أبرزها الاطلاع على تقدّم تنفيذ برامج مجموعات العمل المنبثقة عن لجنة تبادل المعرفة ومساهمة كلّ منها في تجسيم أهداف وأولويات الخطة الإستراتيجية لمنظمة الإنتوساي ومناقشة الاستراتيجيات الفعّالة من أجل تحقيق إشعاع أكبر لأعمال اللجنة ودور المنظمات الإقليمية في تعزيز تبادل المعرفة. وقد كان الاجتماع مناسبة لعقد عديد اللقاءات مع رؤساء الوفود المشاركة جرى خلالها تبادل وجهات النظر حول سبل تعزيز التعاون بين المنظمة العربية ولجنة تبادل المعرفة في المستقبل.

2. المؤتمر الشبابي الخامس للأوروساي:

استجابة للدعوة المقدمة من المنظمة الأوروبية (الأوروساي) شاركت المنظمة العربية في مؤتمر الشباب الخامس للأوروساي ممثلة بديوان المحاسبة بدولة قطر. وانعقد المؤتمر في العاصمة السويدية ستوكهولم خلال الفترة من 12 إلى 15 سبتمبر 2022.

3. المشاركة بمؤتمر "إنكوساي 24":

في إطار العمل على توثيق الروابط والتعاون بين المنظمة والمنظمات الدولية والإقليمية وكذلك التعريف بمخرجات المنظمة وأجهزتها الأعضاء، توصلت الأمانة العامة إلى وضع منهجية تنشيط تأخذ بعين الاعتبار توجهاتها الاستراتيجية خلال الفترة القادمة، وتنصهر في صلب المستجدات والخيارات الجديدة للمنظمة الدولية، ثم قامت بتعميمها على الأجهزة الأعضاء بالمنظمة حيث تسنى لها تجميع مقترحات الأجهزة العربية بهذا الخصوص.

وشاركت المنظمة في المؤتمر الرابع والعشرين لمنظمة الإنتوساي الذي استضافه الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بدولة البرازيل خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 11/11/2022 بريو دي جانيرو ونفذت جملة من الأنشطة بالتنسيق مع الأجهزة الأعضاء تهدف إلى التعريف بإنجازات المنظمة خلال الفترة 2020-2022 بالإضافة إلى الترويج للتوجهات الاستراتيجية للأرابوساي خلال الفترة 2023-2028.

صادق المؤتمر في جلسته الختامية على انضمام ديوان المحاسبة بدولة قطر لعضوية المجلس التنفيذي للائتوساي، ممثلاً عن المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) للفترة ما بين عامي 2022-2028. كما صوت الحاضرون بالإجماع على استضافة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية للاجتماع الخامس والعشرين لمنظمة الأئكوساي.

VI- التعاون مع المنظمات الاقليمية:

1. التعاون مع الأوساي :

في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين المنظمة العربية ومنظمة الأوساي خلال العام 2019 والتي تمتد فاعليتها على فترة 3 سنوات، تولت الأمانة العامة للأرابوساي عقد جلسة عمل عن بعد مع الأمانة العامة للأوساي بتاريخ 24 أغسطس 2022 للنظر في سبل مواصلة الأعمال التحضيرية المتصلة بالإعداد لعقد المنتدى المشترك بينهما وتم الاتفاق على تبادل ممثلي الأمانتين العامتين لبرامج التكوين والتدريب المزمع تنفيذها خلال الثلاث سنوات القادمة. وفي هذا السياق تم إعداد مشروع مذكرة مفاهيم ضبطت صيغتها النهائية على هامش الأئكوساي 24 المنعقد خلال شهر نوفمبر 2022. ومن جهة أخرى، وفي ضوء ما نصت عليه مذكرة التفاهم لسنة 2019 المذكورة أعلاه في خصوص مشاركة الأرابوساي في مشاريع البحوث التي تنجزها الأوساي، واستناداً إلى المعطيات التي قدمها ممثل الأمانة العامة للأوساي فيما يتعلق بنسق تقدم المشروع البحثي الحالي للأوساي حول موضوع "التدقيق عن بعد: Remote Audit"، والذي يقوده الجهاز الأعلى للرقابة بأندونيسيا، فقد تم الاتفاق على مزيد تفعيل مواكبة الأرابوساي لهذا المشروع البحثي والنظر في كيفية حضورها في أشغال فريق العمل المكلف بتنفيذ المشروع.

2. التعاون مع الأفروساي-إي :

أبرمت المنظمة العربية مع منظمة الأفروساي-إي في العام 2016 مذكرة تفاهم بشأن التعاون في القضايا المتعلقة بتعزيز الحكم الرشيد، من خلال تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة، تم تمديدها في مناسبة أولى سنة 2019 وطرحت فكرة تمديدها لثلاث سنوات أخرى خلال الفترة القادمة (2023-2025).

وفي ضوء الاجتماعين اللذين عقدا بين أمانتي المنطمتين تم تحديد ثلاثة مجالات للتعاون تتمثل في ضمان الجودة، أهداف التنمية المستدامة وسبل دعم الأمانة العامة. ولكل مجال من مجالات التعاون هذه تم اقتراح جملة من الأنشطة تتمثل في:

- عقد ورشة عمل حول مراجعة ضمان الجودة لفائدة كبار المديرين في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة العربية.
- عقد ورشة عمل مشتركة حول كيفية إجراء مهمة رقابية للأجهزة العليا للرقابة التي تعمل في مناخ صعب ومعقد.
- تطوير مادة التعلم الإلكتروني للتدقيق البيئي وتنظيم برنامج تدريبي بهذا الخصوص.
- عقد ورشة عمل حول تنفيذ إطار إعداد تقارير الإدارة المالية العامة وكيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تقدم مساهمة ذات مغزى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- عقد ورشة عمل تدريبية وتنفيذ مهمة تدقيق تعاونية حول مراجعة تنفيذ الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة "المياه النظيفة والصرف الصحي".
- دعم الأمانة العامة من خلال تبادل الخبرات المتعلقة بمدونة الأخلاق.

- زيارة دراسية يقوم بها ممثلون من الأمانة العامة ولجان الأربوساي إلى الأمانة العامة للأفروساي-إي من أجل تبادل الخبرات حول استراتيجيات وسياسات التواصل وإشراك أصحاب المصلحة.

3. التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) :

عملاً بقرار المجلس التنفيذي رقم 2022/345 م.ت (63)، قامت الأمانة العامة بمناقشة مقترحات الأجهزة الأعضاء مع لجنة الإسكوا ثم أعدت الخطة التفصيلية للفترة 2022-2023 وعممتها على رؤساء لجان المنظمة، وبعد تلقي مقترحاتهم ومناقشتها معهم، تم تحويل الخطة المذكورة لرئيس المجلس التنفيذي الذي وافق على اعتمادها في صيغتها النهائية. وقد تم الشروع في تنفيذ النشاط الأول المبرمج لشهر نوفمبر 2022 المتعلق بالمشاركة في المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

4- التعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي IDI :

في إطار التعاون بين المنظمة العربية ومبادرة تنمية الإنتوساي تم تنفيذ مبادرتي تعاون تمثلت في: ورشة "التنفيذ والإبلاغ": في إطار مبادرة استراتيجية قياس الأداء والإبلاغ انعقدت هذه الورشة حضورياً خلال الفترة الممتدة من 07/31 إلى 04/08/2022 بسلطنة عمان. وتم خلال الورشة مراجعة مسودة الخطة التشغيلية المعدة من قبل الجهاز العماني ثم تدريب المشاركين على كيفية تنفيذ الخطة الإستراتيجية والإبلاغ عن الأداء. الرقابة على الهدف 3 (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار) الغاية 3.د: في إطار مبادرة الرقابة على أنظمة الصحة العامة المرنة والقوية وبعد أن قدمت مبادرة تنمية الإنتوساي للفرق الرقابية المشاركة في برنامج التعليم المهني وفرص التعلم الاجتماعي والدعم أثناء إنجاز مهمات الرقابة عقدت الـ IDI في تونس خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 17 نوفمبر 2022 اجتماعاً لمراجعة مشاريع تقارير الرقابة التي قام المشاركون بإعدادها.

٧- زيارة معالي الأمين العام للمنظمة لديوان المحاسبة الليبي:

أدى معالي الأستاذ نجيب القطاري الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة يومي 28 و29 ديسمبر 2022 زيارة إلى ديوان المحاسبة الليبي بدعوة من معالي الأستاذ خالد شكشك رئيس الديوان.



وتناول اللقاء فرص ومجالات التعاون بين المنظمة والجهاز الليبي ومناقشة بعض المحاور والأنشطة التي يمكن لديوان المحاسبة الليبي تقديم الدعم والمساندة في شأنها. وفي نهاية اللقاء الأول تم تقديم عروض مرئية توضح مراحل تطور الديوان المؤسسي والرقابي، والتي شملت إعادة بناء الكادر الوظيفي وتطوير القدرات وتحسين منهجيات الرقابة، بالإضافة إلى التحول الرقمي بالديوان، وتسخير التقنيات الحديثة في العمل الرقابي. ثم وفي عصر اليوم الأول من الزيارة اصطحب السيد رئيس الديوان السيد الأمين العام بمرافقة وزيرة العدل الليبية في جولة للمدينة القديمة، للاطلاع على أبرز معالم التاريخ الليبي بالعاصمة طرابلس. وفي اليوم الثاني أجرى الأمين العام للمنظمة صحبة رئيس ديوان المحاسبة الليبي زيارة للمعهد الوطني للإدارة للاطلاع على سير برنامج "لبنة" وهو مسار تدريب مخصص للمتميزين من الطلبة الليبيين الأوائل على دفعاتهم عند تخرجهم في جامعاتهم ينتهي بانتدابهم للعمل بالديوان.

وأثنى الأمين العام على برنامج لبنة، واصفا إياه بأنه سابقة في تاريخ الأجهزة الرقابية تتيح للشباب وللخريجين الجدد فرص عمل في أهم وأبرز المؤسسات الرقابية للدولة، مشددا على ضرورة الاستفادة من البرنامج باعتباره بوابة لممارسة العمل الرقابي المهني، مضيفا أنّ منظمة "أرابوساي" ستعمل على نقل تجربة "لبنة" للأجهزة الأعضاء في المنظمة للاستفادة منها.



جولة في المدينة القديمة



زيارة للمعهد الوطني للإدارة للاطلاع على سير برنامج "لبنة

أخبار الأجهزة الأعضاء

* ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية:

1. توقيع مذكرة تفاهم بين ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وهيئة الرقابة الإدارية بدولة ليبيا :
وقّع ديوان المحاسبة في 24 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الرقابة الإدارية مع هيئة الرقابة الإدارية بدولة ليبيا.
وتأتي هذه المذكرة التي تسري أحكامها لمدة 3 سنوات في إطار تبادل الخبرات والاستشارات المهنية والدورات التدريبية والزيارات واللقاءات والنشرات والمعلومات للاطلاع على أساليب العمل والتجارب ذات الاهتمام المشترك التي تخدم العمل الرقابي، إضافة للتعاون في تقييم المشاريع الاستثمارية المشتركة بين البلدين والتنسيق في المحافل الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.
كما اتفق الطرفان على تشكيل فريق عمل مشترك يضم مجموعة من الخبراء والفنيين في مجال العمل الرقابي، ويعهد لهذا الفريق متابعة تنفيذ أحكام هذه المذكرة وإعداد الدراسات الفنية المشتركة بما يساهم في تطوير عمل الجانبين.



2. فريق من محكمة الحسابات الهولندية يزور ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية :

زار فريق من محكمة الحسابات الهولندية، يوم الأحد 20 نوفمبر 2022 الموافق تشرين ثاني، ديوان المحاسبة ضمن مشروع شراكة بنسخته الثانية، وتهدف هذه الزيارة إلى متابعة مراحل الرقابة واعتماد الخطة الأولية للرقابة على "حماية التراث الثقافي والطبيعي" للعالم الذي يندرج تحت أهداف التنمية المستدامة.
وسيركز المشروع على بناء القدرات وتبادل الخبرات، بما في ذلك الأنشطة الإقليمية والثنائية، إضافة لتضمين البرنامج الجديد ثلاثة محاور إقليمية وأربعة برامج تعاون ثنائي لمدة خمس سنوات من 2022 إلى 2026.



كما تمّ اختيار موضوع التدقيق "تقييم أداء إدارة الإرث الأثري في الأردن"؛ بهدف التأكد من فاعلية إجراءات دائرة الآثار العامة في حماية المواقع الأثرية والإستغلال الأمثل للموارد الأثرية بكفاءة بما يحقق الوصول الأمثل لخدمة المواطنين والمجتمع المدني.



* مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

1. تنظيم ملتقى الانطلاق لمشروع التوأمة حول تعزيز القدرات المؤسسية والمهنية لمجلس المحاسبة :
نظّم مجلس المحاسبة بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي بالجزائر يوم 2022/9/27، ملتقى الانطلاق الرسمي لمشروع التوأمة المؤسسية حول "تعزيز القدرات المؤسسية والمهنية لمجلس المحاسبة في مجال تصديق حسابات الدولة". أبرم مشروع التوأمة مع مجموعة متكونة من محكمة المحاسبات الفرنسية ومحكمة الحسابات البرتغالية، في إطار برنامج "تسهيل دعم أولويات الشراكة"، والذي يمتد على مدار 24 شهرا.

2. تنظيم ملتقى الانطلاق الرسمي لبرنامج التعاون الثنائي شراكة 2 مع مجلس التدقيق الهولندي :
نظم مجلس المحاسبة بالتعاون مع مجلس التدقيق الهولندي يوم 2022/10/5، ملتقى الانطلاق الرسمي لبرنامج التعاون الثنائي شراكة 2 حول "تعزيز قدرات مجلس المحاسبة في مجال تنفيذ مهامه وفقا للمعايير الدولية للرقابة. وتم التوقيع خلال هذا الملتقى على مذكرة تفاهم بين مجلس المحاسبة الجزائري ونظيره الهولندي لمدة خمس سنوات (2022-2026)، تهدف أساسًا إلى دعم قدرات القضاة والمدققين الماليين في مجال رقابة الأداء وضمان الجودة والاتصال المؤسسي.

3. المشاركة في أشغال اجتماع مجلس المدققين الخارجيين للاتحاد الافريقي:
شارك وفد من مجلس المحاسبة برئاسة معالي الأستاذ/ عبد القادر بن معروف رئيس المجلس، في أشغال اجتماع مجلس المدققين الخارجيين للاتحاد الافريقي، الذي انعقد يومي 6 و7/12/2022 في أديس أبابا بأثيوبيا.



* ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين:

1. ديوان الرقابة" يفوز بمسابقة بحثية خليجية- (24 أغسطس 2022) :



فازت سمية صالح المير ومريم إبراهيم طالب من ديوان الرقابة المالية والإدارية في مملكة البحرين، بالمسابقة الخامسة لمجلس التعاون للبحوث والدراسات في مجال الرقابة والمحاسبة، عن بحثهما المشترك والمقدم ضمن موضوع "أتمتة العمل الرقابي ودوره في تطوير الأداء". حيث تقدم للمسابقة 14 بحثاً من جميع أجهزة الرقابة العليا لدول مجلس التعاون للمنافسة في المسابقة التي شملت 3 مواضيع هي "أتمتة العمل الرقابي ودوره في تطوير الأداء"، الذي فازت به المير وطالب، و"دور الأجهزة الرقابية في التدقيق في ظل الأزمات الطارئة"، حيث فاز به البحث المقدم من علي محمد النعمة من ديوان المحاسبة بدولة قطر، و"رقابة الأداء على أهداف التنمية المستدامة"، الذي فاز به بالمركز الأول البحث المقدم من سلوى حامد الملا من ديوان المحاسبة القطري، فيما فاز البحث المقدم من أبرار عبدالوهاب بن سبت من ديوان المحاسبة في دولة الكويت بالمركز الثاني. على صعيد متصل، أطلقت لجنة التدريب والتطوير على مسودة الخطة الاستراتيجية للتدريب لمدة 3 سنوات والتي أعدها ديوان الرقابة المالية والإدارية في مملكة البحرين، وأوصت بأن تعطى الأجهزة الأعضاء وقتاً إضافياً لمراجعتها وتحديد المبادرات التي سيتم تنفيذها خلال الفترة المعنية (2023 – 2025)، وتلك التي سيتم ترحيلها للسنوات المقبلة، على أن تزود الأجهزة الأمانة العامة بمرئياتها مطلع سبتمبر المقبل. واتفق أعضاء اللجنة خلال اجتماعهم على مشروع خطة التدريب لعام 2023 والتي تضمنت 5 برامج هي "مؤشرات قياس أداء وحدات الرقابة الداخلية" و"الرقابة على القطاع الصحي" و"المستجدات في معايير IFRSs" و"الرقابة المعاصرة في زمن التكنولوجيا" و"تقييم أداء الخطط الاستراتيجية"، حيث سترفع إلى أصحاب السعادة وكلاء الدواوين بدول مجلس التعاون للتوصية باعتمادها من قبل أصحاب المعالي رؤساء الدواوين. حضر الاجتماع ممثلاً عن ديوان الرقابة المالية والإدارية في مملكة البحرين مدير إدارة الموارد البشرية والمالية عائشة آدم، والمراقب الإداري عائدة القائد، ومراقب التعاون الدولي يوسف المحمود.

<https://www.nao.gov.bh/article/the-national-audit-office-wins-gulf-research-competition>

2. مؤتمر (THE WORLD CIO 200 SUMMIT) يكرم الشيخ أحمد بن محمد- (22 سبتمبر 2022) :



كرم المؤتمر الدولي (THE WORLD CIO 200 SUMMIT) معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، لدوره الداعم للابتكار التكنولوجي وتقنية المعلومات والتحول الرقمي. وهذه هي المرة السابعة التي تستضيف فيها مملكة البحرين هذا المؤتمر الدولي، الذي يعد أكبر حدث عالمي لتكريم جهات ومسؤولين ورؤساء تنفيذيين انخرطوا بفاعلية وإتقان لتطوير استراتيجيتهم للعمل بتوظيف التقنيات والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

<https://www.nao.gov.bh/article/the-world-cio-200-summit-2022-honours-sheikh-ahmed-bin-mohammed-al-khalifa>

3. ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين يشارك في اجتماع منتدى الإصدارات والتوجهات المهنية الدولي (26 سبتمبر 2022) :



شارك ديوان الرقابة المالية والإدارية في اجتماع منتدى الإصدارات والتوجيهات المهنية (Forum for INTOSAI Professional Pronouncements - FIPP) التابع للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإننتوساي)، الذي عُقد في كوبنهاغن بالدنمارك يوم 26 سبتمبر 2022. وناقش الاجتماع الذي حضره مدير إدارة الرقابة الإدارية، عددا من الأمور المتعلقة بإعداد الخطة الاستراتيجية للمعايير المهنية لـ "الإننتوساي" للفترة المقبلة، وأوجه التحسين والتطوير الممكنة على إطار المعايير المهنية بغرض ضمان وضوحها، وتعزيز سبل تطبيقها من قبل مختلف الأجهزة الرقابية. كما استعرض مجموعة من المشاريع المستقبلية الهادفة لمواكبة المستجدات الفنية والتقنية الخاصة بالرقابة والتدقيق.

4. الشيخ أحمد بن محمد يشارك في اجتماع رؤساء الدواوين الخليجية - (24 أكتوبر 2022) :

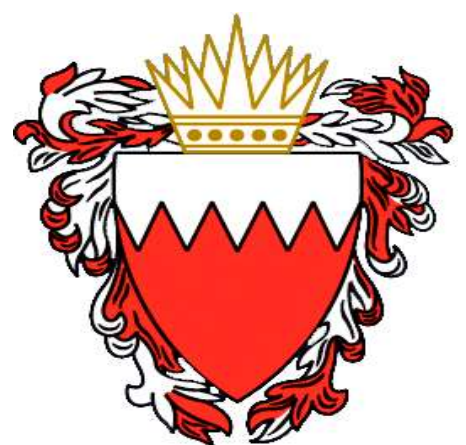
شارك معالي/ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، في الاجتماع التاسع عشر لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء دواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقد في مدينة جدة - بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 24 أكتوبر 2022، وحضره أيضاً معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور/ نايف بن فلاح الحجرف.

وأقر أصحاب المعالي والسعادة في اجتماعهم مشروع خطة التدريب لعام 2023 والتي تضمنت 5 برامج هي "مؤشرات قياس أداء وحدات الرقابة الداخلية" و"الرقابة على القطاع الصحي" و"المستجدات في معايير IFRSs" و"الرقابة المعاصرة في زمن التكنولوجيا" و"تقييم أداء الخطط الاستراتيجية". كما أقرّوا الخطة الاستراتيجية للتدريب للسنوات الثلاث المقبلة (2023-2025) والتي أعدها ديوان الرقابة المالية والإدارية في مملكة البحرين. وارتكزت الخطة (2023-2025) على 3 أهداف استراتيجية مستقبلية هي تنمية وتطوير قدرات ومهارات العاملين في دواوين المراقبة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون، وتبادل الخبرات وتعزيز التعاون في مجال تنمية المهارات والمعرفة والبحث العلمي والتأهيل المهني، وتنمية القدرات المؤسسية في مجال التدريب والتطوير والمعرفة.

وأطلع أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الدواوين الخليجية على المسودات النهائية للأدلة المشتركة التي تم الانتهاء من تحديثها (دليل الرقابة على النفط والغاز، دليل الرقابة المسبقة، دليل الرقابة على إيرادات الزكاة والضرائب). وتخلل الاجتماع تكريم الفائزين بالمسابقة الخامسة لمجلس التعاون للبحوث والدراسات في مجال الرقابة والمحاسبة.

وحضر الاجتماع ممثلاً عن ديوان الرقابة المالية والإدارية في مملكة البحرين إضافة إلى معالي رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية - رئيس الوفد، الدكتور/ عيسى ناصر النعيمي الوكيل المساعد للرقابة الإدارية، والسيد قاسم أحمد المدحوب الوكيل المساعد لرقابة الأداء، والسيد محمد أمين حليوة مدير إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، والسيد محمد فؤاد سائر رئيس العلاقات العامة بمكتب معالي الرئيس.

<https://www.nao.gov.bh/article/sheikh-ahmed-bin-mohammed-participates-in-the-meeting-of-the-heads-of-supreme-audit-institutions-in-the-gulf>.



مملكة البحرين
وإدارة الرقابة المالية والإقتصادية

* ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين:

1. اجتماع اللجنة التوجيهية للمشروع البولندي المنفذ في ديوان الرقابة :

اجتمعت اللجنة التوجيهية لمشروع التوأمة الفلسطيني البولندي، المنفذ في ديوان الرقابة المالية والإدارية، والممول من الاتحاد الأوروبي. وجاء هذا الاجتماع الذي عقد في مقر الديوان بمدينة رام الله بتاريخ 2022/8/23، بهدف مناقشة سير العمل وتقييم الإنجاز الحاصل على مكونات المشروع، ومناقشة الخطة المستقبلية للأشهر الـ 6 المقبلة.



2. مشاركة ديوان الرقابة في الاجتماع التاسع للجمعية العامة للأسوساي:

شارك ديوان الرقابة المالية والإدارية خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 2022/8/26 في جمهورية كازاخستان ممثلاً برئيس الديوان المستشار إياد تيم، ومدير عام الإدارة العامة للرقابة على البنية التحتية، في الاجتماع التاسع للجمعية العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي للأجهزة العليا للرقابة (الإيكوساي) بصفة عضو مراقب. وأجريت خلال الاجتماع انتخابات رئاسة الجمعية العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي، علماً أنّها تتمّ كل ثلاث سنوات، وأفضت نتائج الانتخابات إلى انتقال رئاسة الجمعية العامة من الجهاز الأعلى للرقابة في كازاخستان إلى الجهاز الإيراني.



3. ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين يشارك في اجتماع اللجنة التوجيهية بالسويد:

ترأس رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار إياد تيم وفداً من الديوان في مدينة ستوكهولم بتاريخ 2022/10/25 في زيارة للسويد، وذلك لحضور اجتماع اللجنة التوجيهية الخاص بمشروع تعزيز قدرات موظفي ديوان الرقابة المنفذ من قبل مكتب التدقيق الوطني. وتم خلال الزيارة مناقشة الاستمرار بالتعاون ضمن مجالات عمل جديدة يحددها الطرفان.



4. فريق ضمان الجودة يعقد سلسلة اجتماعات في السويد:

أنهى فريق ضمان الجودة في ديوان الرقابة زيارة عمل إلى مكتب التدقيق الوطني السويدي في 2022/11/12، وتأتي هذه الزيارة ضمن إطار التعاون المشترك ما بين ديوان الرقابة ومكتب التدقيق الوطني السويدي. وعقد الفريق سلسلة اجتماعات في مجال ضمان الجودة مع نظرائه من جهازي السويد وملدوفا، وناقشت الأطراف عناصر تعزيز قدرات كل من محكمة المحاسبات في جمهورية مولدوفا وديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني، في تخطيط وتنفيذ وتقديم تقارير بنتائج ضبط الجودة وضمن الجودة، تماشياً مع المعيار الدولي 140.



دولة فلسطين
ديوان الرقابة المالية والإدارية



* ديوان المحاسبة الليبي:

1- اعتماد التقارير النهائية لمراجعة حسابات الكوميسا للسنة المالية 2021:

اعتمد مجلس المراجعين الخارجيين (كوبيا) الذي يضم (ليبيا - إيسواتيني - كينيا - الكونغو الديمقراطية) في اجتماعه خلال يومي 24 و25 نوفمبر 2022، التقرير النهائي لمراجعة حسابات الكوميسا للسنة المالية 2021، بمقر الأمانة العامة لمنظمة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) بالعاصمة الزامبية "لوساكا"، وقد حضر الاجتماع الأستاذ خالد شكشك رئيس ديوان المحاسبة الليبي، والسيدة نانسي كاتونقا المراجع العام بدولة كينيا، والسيد تيموثيماكسويلا المراجع العام بمملكة إيسواتيني، والسيد فكتور باندامادي المراجع العام بالكونغو الديمقراطية. وتأتي عضوية ديوان المحاسبة في اللجنة المشار إليها لمدة ثلاث سنوات، بناء على قرار المجلس الرئاسي لمنظمة الكوميسا، وهي تمثل أكبر سوق للتجارة والاستثمار في أفريقيا وتضم 21 دولة أفريقية.



2- مشاركة الديوان في الاجتماعات التي تنظمها الوكالة الأمريكية للتنمية USAID المتعلقة بمشروع إدارة المال العام: شارك السيد رئيس ديوان المحاسبة خالد شكشك، يوم 2022/09/28 في الاجتماعات التي تنظمها الوكالة الأمريكية للتنمية (usaïd) المدعومة من خلال مشروع المالية العامة والمال العام المنفذ من قبل براغما، لتعزيز أسس الاقتصاد الكلي والنمو المستدام والشامل بدولة تونس.

كما شارك في الاجتماع وكيل ديوان المحاسبة الليبي الأستاذ/ علاء الدين منصور المسلاتي عبر تطبيق الزوم، بالإضافة إلى مشاركة السيد ريتشارد نورلاند السفير الأمريكي لدى ليبيا، والسيد طلال أبو غزالة رئيس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، والسيد/ نجيب القطاري رئيس محكمة الحسابات التونسية والأمين العام للمنظمة العربية والسيد/ المنجي الحمامي المشرف العام بالأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا. وأكد رئيس الديوان خلال كلمته على أهمية الدور الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة، باعتبارها أحد الركائز للمحافظة على المال العام وتعزيز الديمقراطية، مشددا على ضرورة أن تكتسب الأجهزة العليا مستوى عاليا من الموثوقية، من خلال توفير نظم عمل متكاملة مبنية على الاستقلالية والنزاهة، ونظم ضمان الجودة، واتباع معايير الأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي).

وتخلل اللقاء تسليم شهادات إتمام الدورة التدريبية لمندوبي ديوان المحاسبة الليبي، في دورة تدريبية حملت عنوان (دورة المدربين للرقابة على تقنية المعلومات) تحت إشراف الوكالة الأمريكية للتنمية.



3- ديوان المحاسبة يشارك في ورشة تدريبية إقليمية بهولندا:

بمشاركة ثمانية أجهزة عربية عليا للرقابة المالية والمحاسبة من بينها ديوان المحاسبة الليبي انعقد في لاهاي خلال الفترة من 13 إلى 17 يونيو 2022، ورشة تدريبية حول الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، احتضنتها محكمة الحسابات في هولندا، ضمن برنامج (شراكة) الممول من قبل الحكومة الهولندية.

يشار إلى أنّ فريق ديوان المحاسبة تشكل من مجموعة من الأعضاء والموظفين الشباب حيث ساهموا بصورة إيجابية في أنشطة وفعاليات هذا اللقاء، فعلاوة على الورش الجماعية المشتركة، تولى الفريق تقديم عرض حول الغاية الأولى من الهدف الحادي عشر المعنية بتوفير سكن آمن وميسور التكلفة.



4- رئيس الديوان يترأس الجلسة الثانية لاجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة الأفروساي:

عقد خلال الفترة من 11 إلى 13/10/2022 المجلس التنفيذي لمنظمة الأفروساي اجتماعاته بجمهورية جيبوتي، وقد تم استعراض المناشط الفنية ومناقشة خطة العمل، وميزانية المنظمة للعام 2023م، واستعراض دليل الإجراءات لاجتماعات المجلس التنفيذي والجمعية العامة.

ففي اليوم الأول عرض تقارير الأجهزة النظامية والإدارة التنفيذية لمنظمة الأفروساي وتقرير المجموعة العربية للأفروساي باعتباره يترأس هذه المجموعة.

كما ترأس رئيس الديوان الأستاذ/ خالد شكشك بصفته النائب الثاني الاجتماع الثاني المخصص لاستعراض مشاركة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأفروساي في الدورة الرابعة والعشرين للأنكوساي بالبرازيل، المزمع عقده في نوفمبر 2022، بالإضافة إلى مناقشة أهداف مؤتمر عموم أفريقيا حول مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والنتائج المتوقعة، مؤكداً على أهمية الحدث وضرورة المشاركة على نطاق واسع من قبل الأجهزة الأعضاء بالمنظمة، بالإضافة إلى إعلان موعد الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي الذي تقرر عقده بدولة ليبيا في أكتوبر 2023م.

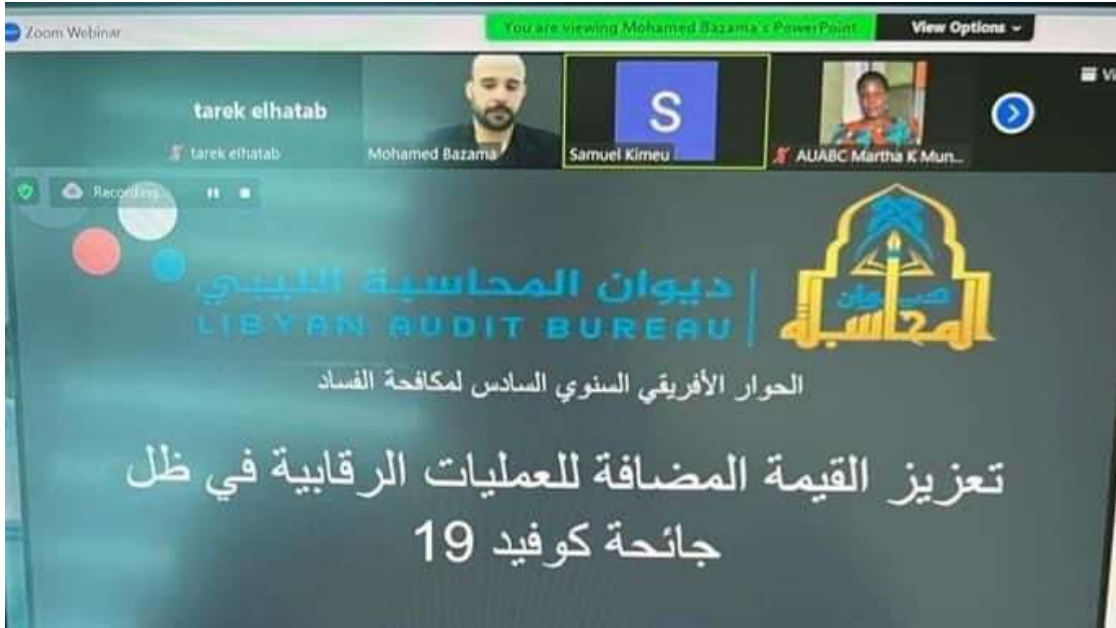
وقد التقى الأستاذ/ خالد شكشك على هامش الاجتماعات بالسيدة رئيس محكمة الحسابات بجمهورية جيبوتي والسيد رئيس مجلس المحاسبة الجزائري، والسيد رئيس جهاز المحاسبات بجمهورية مصر، تناول خلالها العديد من الموضوعات حول سبل التعاون المشترك بين الأجهزة الأعضاء في نطاق منظمة الأفروساي.



5- الديوان يتعاقد مع شركة المراجعة الدولية RSM بمدينة لندن بالمملكة المتحدة: وقع رئيس الديوان الأستاذ/ خالد شكشك بتاريخ 2022/12/15، عقد شركة المراجعة الدولية RSM لمراجعة وتقييم السياسات الاستثمارية لبعض الشركات والمحافظ الاستثمارية التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار، ويأتي ذلك تماشياً مع الاستراتيجية الجيدة التي تبناها الديوان لمتابعة الاستثمارات الليبية في الخارج والدفع في اتجاه تحسين أدائها.



6- الديوان يشارك في الحوار الإفريقي السنوي السادس الذي نظمه الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد: شارك ديوان المحاسبة يوم 20 ديسمبر 2022 في الحوار الإفريقي السنوي السادس الذي نظمه المجلس والذي حمل شعار استراتيجيات وآليات من أجل أداء شفافة لضائقة جائحة كوفيد 19 وقد قام الباحث المالي بمركز البحوث والدراسات محمد مصطفى بازمه " بتقديم ورقة بعنوان "القيمة المضافة للعمليات الرقابية في ظل جائحة كوفيد 19".



7- توقيع مذكرة تفاهم لبرنامج شراكة بين الديوان ومحكمة الحسابات الهولندية: بمشاركة رئيس الديوان الأستاذ/ خالد شكشك والسيد وكيل الديوان انطلقت يوم 2022/06/01 ولمدة ثلاثة أيام أشغال الملتقى الفني على مستوى الإدارة العليا الذي جمع بين ديوان المحاسبة ومحكمة الحسابات الهولندية، وانتهت أعمال الملتقى بتوقيع اتفاقية برنامج فني عن مسمى "شراكة" يمتد عبر خمس أعوام متتالية (2022-2026).



* الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:

أولاً: الأخبار الدولية:

1- مشاركة سيادة المستشار/ هشام بدوي، رئيس الجهاز؛ والوفد المرافق حضورياً في المؤتمر الرابع والعشرين للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (INCOSAI XXIV) وكذلك الحدث الأكاديمي للمؤتمر، والليدان تم عقدهما بمدينة ريو دي جانيرو، بدولة البرازيل خلال الفترة من 7 إلى 11 نوفمبر 2022:

وقد تم خلال المؤتمر إعلان تولي الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية منصب النائب الأول لرئيس الإنتوساي، وكذلك استضافة الجهاز للإنكوساي الخامس والعشرين عام 2025. كما قام الجهاز باستعراض عرض تقديمي بعنوان " دور الأجهزة العليا للرقابة تجاه مكافحة الاحتيال والفساد".

2- مشاركة الجهاز في المؤتمر الـ 13 لإدارة الدين العام خلال الفترة من 5 إلى 7/12/2022:

والذي تم عقده بنسق مختلط (حضورى وافتراضى) بقصر الأمم بجنيف، سويسرا، ونظمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بهدف تبادل الخبرات ووجهات النظر بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني بشأن التطورات الحالية في مشهد الدين في الدول النامية وكذا قضايا إدارة الدين في سياق الاقتصاد الكلي.

3- انضم الجهاز إلى عضوية مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالبيانات الضخمة (WGBD):

والبالغ عدد أعضائها من الأجهزة العليا للرقابة (29) عضواً وعدد (3) مراقبين، ويترأسها الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية الصين الشعبية. كما انضم الجهاز إلى عضوية مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بتأثير العلوم والتكنولوجيا (WGISTA)، والتي يترأسها الجهاز الأعلى للرقابة بالإمارات العربية المتحدة، والبالغ عدد أعضائها من الأجهزة العليا للرقابة (17) عضواً و(6) مراقبين.

4- مشاركة الجهاز في الدورة الـ 39 لاجتماع فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD-ISAR):

والتي تم عقدها بنسق مُختلط (افتراضى وحضورى) خلال الفترة من 1 إلى 3 نوفمبر 2022 بمدينة جنيف بسويسرا، وكذلك ورشة العمل التي سبقتها حول موضوع "الشراكات الإقليمية لتعزيز الاستدامة والإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة" يوم الإثنين الموافق لـ 31 أكتوبر 2022، وكان من أهم توصيات الاجتماع وضع دليل إرشادي للإفصاح والابلاغ عن أهداف التنمية المستدامة ووضعه كإرشادات إضافية تلزم الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز بالإفصاح عنها، التنسيق مع الجهات الإشرافية والأجهزة الرقابية المختلفة لإلزام الجهات الخاضعة لرقابتها أو إشرافها لتوحيد الجهود للإبلاغ بشأن الاستدامة والإفصاح عن الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، أهمية قيام المؤسسات بالإفصاح عن الاستدامة كمتطلب من متطلبات الحصول على القروض والدعم اللازم من الدول المانحة وكذا المشاركة في اتفاقيات التصدير العالمية.

5- مشاركة الجهاز افتراضياً في البرنامج التدريبي حول "أهداف التنمية المستدامة: إدارة المخلفات":

والذي نظمه مجلس المراجعة لجمهورية إندونيسيا (BPK) بالتعاون مع مجموعة عمل الإنتوساي للمراجعة البيئية (INTOSAI WGEA) خلال الفترة من 14 وحتى 25 نوفمبر 2022، هذا، وقد استهدف البرنامج التدريبي المُشار إليه مُشاركة مراجعي الأجهزة العليا للرقابة الذين تتوفر لديهم القدرة على تصميم وتطوير مصفوفة المراجعة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة القابلة للتنفيذ في الدول التابعين لها لدعم أجندة الأمم المتحدة 2030 بشأن أهداف التنمية المستدامة من خلال مراجعة تنفيذ تلك الأهداف، والتي يتم إنجازها من خلال، التدريب على مراجعة أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بموضوع إدارة المخلفات، تصميم مصفوفة المراجعة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة حول موضوع إدارة المخلفات، تنمية قدرات مجتمع المراجعين الممارس لأعمال مراجعة إدارة المخلفات، إعداد التقارير حول تبادل المعرفة والخبرات بشأن مراجعة إدارة المخلفات، الربط بين إدارة المخلفات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

6- الجهاز ينال شهادة تكريم من فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع لمؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأكتاد (ISAR-Honours) لعام 2022 :

نظير إطلاق الجهاز مُبادرته بعنوان "نحو تعليم جيد" وكذلك مُساهمات الجهاز في رفع كفاءة تقارير الاستدامة على المستويين الوطني والدولي، وذلك عقب قيام لجنة مراجعة دولية مستقلة خاصة بفريق الخبراء الحكوميين الدوليين لعام 2022 بتقييم 65 مُبادرة وردت للفريق من جميع أنحاء العالم، وتم الإعلان عن الأجهزة الفائزة أثناء حفل تكريم فريق الخبراء الحكوميين الدوليين بقصر الأمم بجنيف، يوم الأربعاء الموافق لـ 2 نوفمبر 2022.

7- انضمام الجهاز رسمياً لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية

المستدامة (WGSDG KSDI) والمُشاركة افتراضياً في اجتماعها الثالث الذي تم عقده في 14 أكتوبر 2022:

وتم استعراض نتائج عمل الاجتماعين السابقين لمجموعة العمل، وكان من أهم توصيات الاجتماع أن تنظر الحكومات في تفويض المسؤولية الشاملة لتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى كيان/ هيئة محددة، العمل على تحسين أنشطة الرقابة والمراجعة البيئية، والاستفادة من البيانات الضخمة (BIG DATA) كجزء من التحول الحكومي الرقمي - مبادرة المراجعة الرقمية.

8- استضافة الجهاز للاجتماع الرابع عشر للجنة الإنتوساي لتبادل المعرفة وخدمات المعرفة حضورياً خلال الفترة من

12 إلى 14 سبتمبر 2022:

وكان من أهم توصيات الاجتماع العمل على نشر تقارير وإنجازات الأجهزة العليا للرقابة فيما يخص الرقابة البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الموقع الإلكتروني لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية، وضرورة تضمين الملاحظات والتوصيات الخاصة بالتغير المناخي ذات الصلة بالمشروعات المنقضية والمستقبلية.

9- مشاركة سيادة المستشار/ نائب رئيس الجهاز؛ والسيد المحاسب/ وكيل الجهاز لشئون الإدارة المركزية للتقارير وشؤون مجلس النواب بتاريخ 4 أكتوبر 2022:

في حدث مشترك رفيع المستوى بين مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) والاتحاد البرلماني الدولي بعنوان "المجالس النيابية (البرلمانات) والأجهزة العليا للرقابة تتشارك بهدف زيادة أثر الرقابة والإشراف والمساءلة"، وقد تم التركيز على العوامل التي تؤثر على العلاقات بين الجهاز الأعلى للرقابة والبرلمان، الترتيبات المؤسسية في البرلمان من أجل الاستفادة من العمل الرقابي الذي تجريه الأجهزة، بما في ذلك دور اللجان البرلمانية، آليات الأجهزة التي تعزز استفادة البرلمانات من العمل الرقابي.

10- مشاركة فريق عمل الجهاز المعني بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات افتراضياً في البرنامج الإلكتروني متعدد الأطراف للتعاون التقني والاقتصادي بالهند خلال الفترة من 27 يونيو وحتى 8 يوليو 2022 بعنوان "مراجعة نظم المعلومات وتحليلات البيانات":

ونظمه المركز الدولي لنظم المعلومات والمراجعة تحت رعاية وزارة الخارجية بالهند، وكان من أهم التوصيات تشجيع أعضاء الأجهزة العليا للرقابة على الحصول على شهادة مراجع نظم معلومات معتمد (CISA)، إدراج التطبيقات الخاصة بتحليل وعرض البيانات وتقنيات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي (CAATS) ضمن الخطط التدريبية لأعضاء الأجهزة العليا للرقابة.

11- مشاركة الجهاز افتراضياً في ندوة حول موضوع "المعايير والخطوط التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات - ما هو مستقبل مراجعة تكنولوجيا المعلومات؟":

والتي تم عقدها يوم الثلاثاء الموافق 6 سبتمبر 2022 أثناء انعقاد الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل اليوروساي لتكنولوجيا المعلومات، وكان من أهم توصيات الندوة، على الأجهزة العليا للرقابة دراسة إمكانية إجراء دمج بين أعضاء الفرق ذوي الخبرات ومجالات الخبرة المختلفة، على الأجهزة العليا للرقابة تكوين وتأهيل فرق عمل لمراجعة نظم المعلومات بالجهات الخاضعة للرقابة، وتوفير الموارد والأدوات اللازمة لإتمام المهام المطلوبة ومواكبة التغييرات المتلاحقة في ظل التطور التكنولوجي المتسارع.

12- مشاركة الجهاز افتراضياً في ندوة حول موضوع "الحصول على المزيد من المراجعة في العصر الرقمي" والتي تم عقدها في 22 أغسطس 2022 ونظمتها مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI):

ومن أهم نتائج وتوصيات الندوة وجود إدارات مختصة لمراجعة نظم المعلومات لدى أغلب الأجهزة الرقابية الأخرى على المستويين الدولي والعربي، فضلاً عن وجود قاعدة بيانات مركزية تتضمن المعلومات التي يحتاجها المراجعون خلال عملية المراجعة، وذلك من أجل تعزيز الكفاءة والفعالية في عملها وتقديم الخدمات المختلفة.

13- مشاركة الجهاز حضورياً في ورشة العمل الإقليمية التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان "الفساد في الشراء العام: أساليب المنع والكشف وتقنيات التحقيق"، في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال يومي 26 و 27 سبتمبر 2022:

ومن أهم توصيات ورشة العمل رفع مستوى الوعي لدى المعنيين بالمشتريات في الأجهزة الحكومية بأشكال وصور التواطؤ في المنافسات الحكومية، استخدام تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ منظومة الشراء العام بما يمنع ويكشف الفساد، وإطلاق وحدة مراجعة النزاعات والنظر في الشكاوى التي قد تنتج أثناء عملية الشراء العام وتنفيذ العقود.

14- مشاركة الجهاز حضورياً خلال الفترة من 18 إلى 23 يوليو 2022 في ورشة العمل التي نظمتها مجموعة عمل الإنتوساي للرقابة على الصناعات الاستخراجية والتي تم عقدها بمدينة نيروبي - كينيا:

وذلك لمناقشة المسودة التي أنتجها مطورو المحتوى والانتها من إعداد إطار تطوير دورة التعليم الإلكتروني بواسطة المطورين والمراجعين، ورفعها على منصة التعليم الإلكتروني الخاصة بمنظمة الأفروساي AFROSAI - E. وقد شارك الجهاز بمصفوفة التعليم Learning Matrix من أجل رفعها على المنصة الإلكترونية الخاصة بمنظمة الأفروساي.

15- مشاركة الجهاز افتراضياً في الندوة الدولية حول موضوع "المياه النظيفة والصرف الصحي"، والتي تم عقدها يوم الاثنين الموافق 26 سبتمبر 2022، ونظمتها المركز الدولي للمراجعة البيئية والتنمية المستدامة (ICED)، بالتعاون مع مؤسسة التدريب الدولي (GTF):

وكان من أهم نتائج المشاركة تبرير الإعفاءات لتطبيق الإطار التوجيهي للمياه في الزراعة وبحث كيفية استخدام أموال الاتحاد الأوروبي لتحسين الوضع الكمي للمسطحات المائية، وربط المدفوعات الخاصة بالسياسة الزراعية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي لتحقيق الامتثال للمعايير البيئية.

ثانياً: الأخبار على المستوى الإفريقي:

1- الأفروساي:

اجتماع المجلس التنفيذي الـ 58 للأفروساي :

شارك وفد من الجهاز المركزي للمحاسبات برئاسة سيادة المستشار/ هشام بدوي رئيس الجهاز في اجتماع المجلس التنفيذي الثامن والخمسين للأفروساي الذي عُقد خلال الفترة 11-13 أكتوبر 2022 بدولة جيبوتي برئاسة السيد/ مامادو فاي، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بالسنگال ورئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأفروساي، وقد ناقش اجتماع المجلس التنفيذي تقرير هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة عن عام 2021، والمُعد من قبل الجهاز بصفته رئيس هيئة التحرير. وتناول التقرير التشكيل الجديد لهيئة التحرير، حيث انضم الجهاز الأعلى للرقابة لتونس لتشكيل هيئة التحرير بصفته مُمثلاً عن المنظمة شبه الإقليمية للدول الناطقة باللغة العربية في المجلس التنفيذي للأفروساي.

2- الاتحاد الإفريقي:

تم اختيار الجهاز المركزي للمحاسبات رئيساً لمجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الإفريقي للعامين الماليين 2022 و2023، وهو المجلس الذي يضم أحد عشر عضواً من أعضاء الاتحاد ويتولى مهام المراجعة المالية للاتحاد وجميع اللجان والكيانات التابعة له. وقد تمّ اعتماد خطة واستراتيجية المراجعة لعام 2022 التي أعدها الجهاز المركزي للمحاسبات- من قبل مجلس المراجعين الخارجيين.



3- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا):

مشاركة الجهاز في الاجتماع الثالث للجنة خبراء الموارد البشرية لتجمع الكوميسا:

والذي عُقد افتراضياً يومي 11 و12 أكتوبر 2022 والذي ناقش عدة تقارير شملت، تقرير مواءمة الهيكل التنظيمي مع الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى التي تم اعتمادها، وتقرير حول استعراض عملية التعيينات بالكوميسا، واستعراض التوزيع الجغرافي ونظام الحصص، وتقرير حول أفضل الممارسات بشأن سن التقاعد للإدارة التنفيذية. وكان من أهم توصيات الاجتماع إجراء تعديلات في معاهدة الكوميسا تتعلق بتعيين المناصب، يتعين على المجلس الوزاري تقديم ورقة لقمة الكوميسا لتفعيل التغييرات المقترحة من لجنة خبراء الموارد البشرية بشأن تحديد فترة عمل الأمين العام بخمس سنوات غير قابلة للتجديد.



ثالثاً: الأخبار على المستوى العربي:

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية وفداً من ديوان المحاسبة بالمملكة العربية السعودية في إطار تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بين الجهاز والديوان السعودي للتعاون في مجال العمل المحاسبي والرقابي والمهني وقد تم تنظيم برنامجين تدريبيين على النحو التالي:

- الفترة 18-22 ديسمبر 2022 البرنامج التدريبي في مجال "التواصل الفعال"
- الفترة 25-29 ديسمبر 2022 البرنامج التدريبي في مجال "السكرتارية الإبداعية".



* المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية:

1- المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية يستضيف بالرباط لقاء دوليا من تنظيم مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) حول موضوع استشراف تدير المالية العمومية :

استضاف المجلس الأعلى للحسابات بالرباط من 26 إلى 2022/9/28 لقاء دوليا من تنظيم مبادرة تنمية المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية حول موضوع استشراف تدير المالية العمومية.

وشارك في هذا اللقاء 13 جهازا أعلى للرقابة وخبراء مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) ، بالإضافة إلى العديد من المحاضرين يمثلون مراكز وهيآت مهتمة بموضوع المالية العمومية: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك الأوروبي للاستثمار، والمجلس السويدي لسياسة الميزانية. وقد مكن هذا اللقاء المهني العالي المستوى من تقاسم التجارب بين المشاركين فيما يخص تدير المالية العمومية وكيفية الاستجابة للمخاطر والرهانات المستقبلية في هذا المجال، وكذا تحسيس الأجهزة العليا للرقابة حول القضايا الناشئة التي يعرفها تدير القطاع العام.



2- المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية يستضيف لقاءً حول التدقيق المتعلق بالتنوع الاجتماعي والتنوع والإدماج: استضاف المجلس الأعلى للحسابات بالرباط، لقاء حول التدقيق المتعلق بالتنوع الاجتماعي والتنوع والإدماج، بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي شراكة مع المجلس الإقليمي لتدريب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لدول افريقيا جنوب الصحراء الناطقة بالفرنسية (CREFIAP) .

ويندرج هذا اللقاء في إطار "برنامج الدعم من طرف النظراء" الذي يشارك فيه المجلس الأعلى للحسابات كجهاز نظير، واضعا خبرته لفائدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في غينيا، ومدغشقر، والنيجر، وطوغو المستفيدة من هذا البرنامج. وإلى جانب المجلس الأعلى للحسابات، يتألف فريق النظراء من خبراء من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الغابون والنرويج وفرنسا.



* الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية:

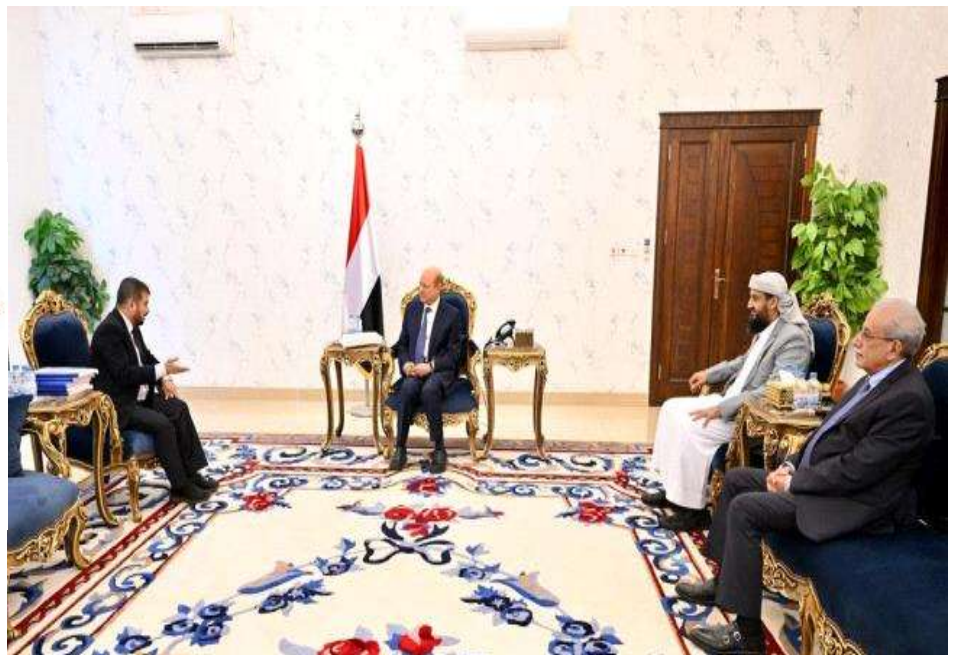
1- رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة معالي القاضي/ أبو بكر السقاف يستعرض مع فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي نتائج التقرير المعد بموجب القرار الرئاسي برقم (69) لسنة 2022 م الخاص بمراجعة وتقييم حسابات البنك المركزي اليمني (من سبتمبر 2016 إلى ديسمبر 2021)، متضمنا النتائج الرئيسية والملاحظات والتوصيات الواردة بشأنها والتقييمات الناجمة عن مجمل عمليات التدقيق، شاملا محاضر المناقشات مع الاختصاصيين والقيادات المعنية.

2- خطة الجهاز الاستراتيجية المستقبلية:

معالي القاضي/ أبو بكر حسين عمر السقاف رئيس الجهاز يوجه بإعداد الخطة الاستراتيجية الثانية (2023-2028)، والخطط {التنبؤية السنوية والاستثنائية المنبثقة}، في ضوء الاستنتاجات والتقييمات الشاملة لنتائج تنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية (2018-2023)، والتوصيات الموضوعية لتصويب الأخطاء وتصحيح الاختلالات، لتفادي جل أسباب التعثر أو عدم النجاح، أو توقيف المشاريع أو البرامج الخاطئة إن اقتضى الأمر وإعادة التوجيه في المسار الصحيح، حيث لم تعد الرقابة لاكتشاف الأخطاء ومعالجة الاختلالات فحسب بل وزياد الإنتاجية وتحسين الأداء.

3- التنسيق بين الجهاز والحكومة:

لقاء معالي القاضي/ أبو بكر حسين عمر السقاف رئيس الجهاز برئيس مجلس الوزراء (في 26 ديسمبر 2022 م) للوقوف على ما خلصت إليه المخرجات الرقابية، وأبرز المعطيات التي تم تحليلها عن نتائج وأثار تقييم السياسات العامة المعنية وأهمها تلك المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية والجوانب الاجتماعية بغية إحداث الفارق الإيجابي في حياة المواطن خاصة في مجالات تعزيز أسس السياستين المالية والنقدية في ضوء التدرج في تبني إصلاحات جذرية للمالية العامة ومجهودات إدارة الموارد من حيث تنمية الإيرادات العامة ورشادة الإنفاق وتنوع مصادر التمويل، وتأثيرها على المشاريع والبرامج والخطط التنفيذية القائمة والمحتملة. حيث يعتبر الجهاز شريكا أساسيا في الإصلاحات الجذرية وفق الرؤية المشتركة.



الأخبار المشتركة

أولاً: المشاركة في اجتماع لجنتي بناء القدرات الفنية والمؤسسية والقدرات التنظيمية للأفروسي:

شارك كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في الاجتماع المشترك الأول للجنتين الفنييتين للأفروسي خلال الفترة الممتدة من 25 الى 2022/7/29 في مدينة دوالا (الكامرون) بحضور ممثلي الأجهزة من مختلف انحاء القارة وشركاء منظمة الأفروسي وعلى رأسهم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، حيث تم اعتماد تشكيل لجنة بناء القدرات الفنية والمؤسسية للأفروسي بناء على القرار رقم (9) للجمعية العامة الخامسة عشرة للأفروسي، والتي ينص تكليفها بضمان تنفيذ الأولوية الاستراتيجية الأولى من الخطة الاستراتيجية (2022-2027)، والتي تتضمن أهدافا ما يلي:

- تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية في افريقيا.
- تطوير المهارات المهنية لمراجعي القطاع العام وتحسين جودة المراجعة.
- المساهمة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة 2023 والاتحاد الافريقي 2063.
- العمل مع أصحاب المصلحة في الحد من النفقات المالية غير المشروعة على المستوى الوطني والإقليمي.
- العمل على وضع حلول ومقترحات لأي قضايا ناشئة بالتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة الافريقية.
- وتتكون لجنة بناء القدرات الفنية والمؤسسية للأفروسي من 22 جهازا رقابيا.

ثانياً: مشاركة بعض الأجهزة العربية في اجتماع "اللجنة الفرعية للمراجعة ومسائل الميزانية" السادس والعشرين لتجمع الكوميسا:

شاركت بعض الأجهزة العربية في اجتماع اللجنة الفرعية للمراجعة ومسائل الميزانية السادس والعشرين لتجمع الكوميسا، والذي عقد افتراضيا خلال الفترة من 18 إلى 21 أكتوبر 2022. حيث ترأس الوفد المصري الاجتماع بمشاركة وفود من الخبراء من دول: بروندي وجزر القمر ومصر ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ورواندا وسيشل والسودان وتونس وزامبيا، كما حضر الاجتماع ممثلون عن أمانة الكوميسا. تم عرض القوائم المالية لعام 2020 التي تمت مراجعتها لأموال الدول الأعضاء، والقوائم المالية لعامي 2020 و2021 التي تمت مراجعتها لأموال المنح. وقد أوصى فريق الجهاز بأهمية مراجعة الضوابط الخاصة بتحصيل متأخرات بعض الدول الأعضاء وكذلك وضع آلية لمراقبة الصرف من صندوق الاحتياطي للتحقق من الالتزام بالصرف طبقا للأغراض المحددة للصندوق في المادة 46 من اللائحة المالية.



ثالثاً: مشاركة بعض الأجهزة في اجتماع اللجنة الفرعية للمراجعة ومسائل الميزانية السادسة والعشرين لتجمع الكوميسا:

شاركت الأجهزة الرقابية بكل من مصر وتونس والسودان في فعاليات الاجتماع الرابع والأربعين للجنة الشؤون الإدارية ومسائل الموازنة للكوميسا، والذي عقد افتراضياً خلال الفترة من 10/31 وحتى 2022/11/2.

رابعاً: التوقيع على مذكرة تفاهم بين ديوان المحاسبة الليبي ومحكمة المحاسبات التونسية:

وقع رئيس ديوان المحاسبة الليبي الأستاذ/ خالد شكشك، بتاريخ 2022/12/21 مع رئيس محكمة المحاسبات التونسية الأستاذ/ نجيب القطاري، مذكرة تفاهم بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين، والقائم بأعمال السفارة الليبية بالوكالة، وقنصل ليبيا في تونس.

وتضمنت الإتفاقية إمكانية الاستفادة من اختصاصات الجهازين، وتبادل الخبرات والمشاركة في المشروعات البحثية والأنشطة المتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وتشمل الاتفاقية تقديم الاستشارات، وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات حول الموضوعات المهنية المعاصرة في الرقابة المالية ورقابة الالتزام.



شروط ومعايير النشر في مجلة "الرقابة المالية"

أ- شروط النشر:

- 1- أن تقدم البحوث والمقالات مطبوعة أو مكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح.
- 2- أن يتم التقييد في إعداد البحوث والمقالات بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها سواء من حيث الشكل كإعداد خطة للدراسة تبدأ بمقدمة تبين الهدف من إثارة الموضوع وأهميته ومنهج البحث وتقسيمه ثم الانتقال إلى صلب الموضوع وجوهره والانتهاؤ بخاتمة للموضوع، أو من حيث المضمون كعرض الموضوع وتحديد أهدافه بدقة ووضوح واستعراض عناصره بعمق وموضوعية.
- 3- أن يتم توثيق المصادر بدقة وأمانة سواء أكانت نصوصا حرفية أو عرضا لأفكار آخرين مصوغة بلغة الكاتب، ويتم ذلك بالنسبة للكاتب والبحاث بوضع رقم في نهاية الاقتباس يقابله رقم في صفحة الهوامش يتم بعده تدوين مصدر الاقتباس بشكل دقيق وكامل بحيث يتضمن اسم المؤلف وعنوان المرجع واسم الناشر ومكان وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات. كما يتم الالتزام أيضا بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها بالنسبة للمجلات والدوريات والقوانين والأنظمة والوثائق الرسمية والأعمال غير المنشورة. وكذلك يتم في نهاية البحث أو المقالة إعداد قائمة المراجع بحيث توضع المراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.
- 4- أن يكون معدّ البحث أو المقالة من العاملين في الأجهزة الأعضاء في المنظمة، ويجوز للجنة المجلة قبول نشر المقالات والبحوث المقدمة من غير العاملين في تلك الأجهزة على أن لا يتجاوز ذلك ثلث المقالات المنشورة في المجلة.
- 5- أن يرفق المقال المترجم بالنص الأصلي باللغة المترجم منها مع ذكر اسم المؤلف والمصدر المنشور به النص الأصلي.
- 6- أن تكون المادة معدة خصيصا للنشر في المجلة.
- 7- ألا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو البحث (10) صفحات وألا يقل عن (3) صفحات وتتضمن الصفحة الواحدة ما بين 25 و28 سطرًا والسطر الواحد ما بين 12 و15 كلمة.

ب- موضوعات النشر:

يشترط أن تتعلق البحوث والمقالات (الأصلية منها أو المترجمة) بالجوانب العلمية والتطبيقية في مجالات العمل الرقابي وأن تتناول بوجه خاص أدلة وبرامج ومناهج العمل والمجالات المستحدثة فيه التي من شأنها المساهمة في زيادة قدرات العاملين في أجهزتنا الرقابية وتحسين مستوى أدائهم وهو ما يساعد على تطوير العمل الرقابي العربي.

ج- ملاحظات عامة:

- 1- المواد المرسلّة إلى المجلة لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- 2- لا يحق الاعتراض على عدم نشر ما يرسل للمجلة.
- 3- للجنة المجلة الحق في اختيار ما تراه مناسبًا للنشر وإجراء التعديلات بما يتلاءم وضرورات النشر.
- 4- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء كاتبها.
- 5- تخصص مكافأة مالية لمعدّ المقال أو البحث سواء أكان محررًا أم مترجمًا وذلك في ضوء الضوابط والشروط المحددة من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية.

مجلة "الرقابة المالية"

مجلة دورية تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) وتعنى بنشر البحوث والدراسات المحررة أصلاً باللغة العربية أو المترجمة من اللغات الأجنبية وتعالج المواضيع المتعلقة بالرقابة المالية والمحاسبة. كما تتضمن أبواباً ثابتة مثل أخبار الأجهزة الأعضاء في المنظمة ونشاطات التدريب والبحث العلمي والمعايير الرقابية. ويمكن الإطلاع على الأعداد التي صدرت من خلال الصفحة الخاصة بالمجلة على موقع المنظمة من خلال هذا الرابط:

مجلة-الارابوساي-ومجلة-الانتوساي_232_111_Ar/ http://www.arabosai.org

الرئيسية < مجلة الأرابوساي ومجلة الانتوساي

النشاط الإقليمي والدولي | الخبراء وأخصائيو التدريب من الأجهزة | قصص النجاح | نشریات | الأجهزة الأعضاء | الأخبار | المنظمة

الرئيسية < مجلة الأرابوساي ومجلة الانتوساي

مجلة الرقابة المالية | مجلة الانتوساي

كلمات مفتاحية

يوم / شهر / عام

يبحث

العدد الأخير من المجلة

مجلة الرقابة المالية عدد 73

اقرأ المزيد | تصفح الملف

الأعداد السابقة

الجمعية العامة

المجلس التنفيذي

لجنة تنمية القدرات المؤسسية

لجنة المعايير المهنية والرقابية

لجنة المخطط الاستراتيجي

لجنة الرقابة البيئية

الدورات التدريبية واللقاءات العلمية

مجلة الأرابوساي ومجلة الانتوساي

الرئيسية | إتصل بنا | خارطة الموقع | مجلة الأرابوساي ومجلة الانتوساي © المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

قائمة الأجهزة الأعضاء في المنظمة وعناوينها

- 1- ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية، ص. ب. 950334 - عمان - الهاتف: (00962 65503333) - الفاكس: (00962 65533019) □ العنوان الإلكتروني: www.audit-bureau.gov.jo - البريد الإلكتروني: info@ab.gov.jo.
- 2- ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة، ص. ب. 3320 - أبو ظبي - الهاتف: (00971 26359999) - الفاكس: (00971 6359998) □ العنوان الإلكتروني: www.saiuae.gov.ae - البريد الإلكتروني: saiuae@emirates.net.ae.
- 3- ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، ص. ب. 18222 - المنامة - الهاتف: (00973 17 565 111) - الفاكس: (00973 17 564450) - العنوان الإلكتروني: www.nao.gov.bh - البريد الإلكتروني: Plan&Dev@nao.gov.bh.
- 4- دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية، 25، شارع الحرية- تونس- الهاتف: (00216 71 831033) - الفاكس: (00216 71 831409) - العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.nat.tn - البريد الإلكتروني: info@courdescomptes.net.tn.
- 5- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 38، شارع أحمد غرمول - الجزائر - الهاتف: (00213 21 655516) - الفاكس: (00213 21 656006) □ العنوان الإلكتروني: www.ccomptes.org.dz - البريد الإلكتروني: cabinet@ccomptes.org.dz.
- 6- الجهاز العالي للرقابة المالية والمحاسبة بجمهورية جيبوتي، قصر الشعب - الطابق الأول - ص. ب. 3331 - جيبوتي - الهاتف: (00253 357775) - الفاكس: (00253250144) - البريد الإلكتروني: ccdb.djibouti@intnet.dj.
- 7- ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية، ص. ب. 7185 - الرياض 11128 - الهاتف: (00966114029255) - الفاكس: (00966114043887) - العنوان الإلكتروني: www.gab.gov.sa - البريد الإلكتروني: develop@gab.gov.sa / gab@gab.gov.sa.
- 8- ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان، ص. ب. 91- الخرطوم- الهاتف: (0024911778231) - الفاكس: (0002491177534) - العنوان الإلكتروني: www.sudaudit.com - البريد الإلكتروني: ricydxon@yahoo.com / nationalaudit@gmail.com.
- 9- الجهاز المركزي لرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية، شارع 29 آبار- دمشق - الهاتف: (0096311 3312196) - الفاكس: (00963112311991) - البريد الإلكتروني: taghridalam@gmail.com.
- 10- ديوان المراجع العام بجمهورية الصومال، ص. ب. 1284 - مقديشو -
- 11- ديوان الرقابة المالية الاتحادية في جمهورية العراق، شارع حيفا - بناية رقم 90 - ص. ب. 7038 - بغداد - الهاتف: (00964 15372347) - الفاكس: (5372623) 009641 - العنوان الإلكتروني: www.bsairaq.net - البريد الإلكتروني: bsairaq@yahoo.com / bsa@bsairaq.net.
- 12- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، ص. ب. 727 - مسقط 113 - الهاتف: (00968 24736219) - الفاكس: (00968 24740264) - العنوان الإلكتروني: www.sai.gov.om - البريد الإلكتروني: President@sai.gov.om - intr@sai.gov.om.
- 13- ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين، ص. ب. 755 - رام الله - الهاتف: (0097022972289) - الفاكس: (0097022967716) - العنوان الإلكتروني: www.saacb.ps - البريد الإلكتروني: facb@facb.gov.ps/ scj@facb.gov.ps.
- 14- ديوان المحاسبة بدولة قطر، ص. ب. 2466 - الدوحة- الهاتف: (00974440200000) - الفاكس: (00974440200200) - العنوان الإلكتروني: www.sab.gov.qa - البريد الإلكتروني: president.office@abq.gov.qa.
- 15- وزارة المالية والميزانية بجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ص. ب. 324 - موروني.
- 16- ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ص. ب. 17- الشامية 71661 - الهاتف: (0092654957777) - الفاكس: (0096524957700) - العنوان الإلكتروني: www.sabq8.org - البريد الإلكتروني: training@sabq8.org.
- 17- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، محلة القنطاري- شارع الجيش - بيروت - الهاتف: (379830009611) - الفاكس: (009611 373040) - العنوان الإلكتروني: www.coa.gov.lb - البريد الإلكتروني: diwan@coa.gov.lb.
- 18- ديوان المحاسبة الليبي، الظهرة - طرابلس - ليبيا - الهاتف: (00218214449748) - الفاكس: (00218214440630) - العنوان الإلكتروني: www.libyansai.gov.ly - البريد الإلكتروني: libyansai1@gmail.com.
- 19- الجهاز المركزي للمحاسبة بجمهورية مصر العربية، شارع صلاح سالم، ص. ب. 11789 - مدينة نصر- القاهرة - الهاتف: (002024013956) □ الفاكس: (00202 4017086) - العنوان الإلكتروني: www.CAO.gov.eg - البريد الإلكتروني: ircdept@yahoo.com.
- 20- المجلس الأعلى للحسابات بالملكة المغربية، زنقة التوت، شارع النخيل، سكتور 10- حي الرياض - الرباط - الهاتف: (0002123756374) - الفاكس: (0021237563717) - العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.ma - البريد الإلكتروني: ccomptes@courdescomptes.ma.
- 21- محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، شارع جمال عبد الناصر، ص. ب. 592 - انواكشوط - الهاتف: (0022245255249) - الفاكس: (00222 45254964) - العنوان الإلكتروني: www.cdcmr.mr - البريد الإلكتروني: /ccomptes@cc.gov.mr.
- 22- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، ص. ب. 151 - صنعاء - الهاتف: (0096722276804) - الفاكس: (0096722276803) - العنوان الإلكتروني: www.coca.gov.ye - البريد الإلكتروني: tech_coop2007@yahoo.com / gogo13026@gmail.com.



مقر الأمانة العامة للمنظمة:

المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4- الطابق الثاني- تونس

الهاتف: 71949915 (00216) - الفاكس: 71949914 (00216)

العنوان الإلكتروني: www.arabosai.org

البريد الإلكتروني: contact@arabosai.org



<https://www.facebook.com/arabosai/>